

رفع الراية الماوية لإسقاطها : المنظمة الشيوعية الماوية تونس نموذجاً .

ناظم الماوي – سبتمبر 2014

" إن الثورة الشيوعية تقطع من الأساس كل رابطة مع علاقات الملكية التقليدية ، فلا عجب إذن إن هي قطعت بحزم أيضا ، أثناء تطورها ، كل رابطة مع الأفكار و الآراء التقليدية . "

ماركس و إنجلز - " بيان الحزب الشيوعي "

" الحركة الاشتراكية - الديمقراطية [الحركة الشيوعية] هي حركة أممية في جوهرها . و ذلك لا يعنى فقط أنه يتعين علينا أن نناضل ضد الشوفينية القومية بل ذلك يعنى أيضا أن الحركة المبتدئة في بلاد فتية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا طبقت تجربة البلدان الأخرى . و لبلوغ ذلك لا يكفي مجرد الإطلاع على هذه التجربة أو مجرد نسخ القرارات الأخيرة . إنما يتطلب هذا من المرء أن يمحس هذه التجربة و أن يتحقق منها بنفسه . و كل من يستطيع أن يتصور مبلغ إتساع و تشعب حركة العمال المعاصرة ، يفهم مبلغ ما يتطلبه القيام بهذه المهمة من إحتياطي من القوى النظرية و التجربة السياسية (الثورية أيضا) . "

(لينين - " ما العمل ؟ ")

" يستعاض عن الديالكتيك بالمذهب الإختياري [الإنتقائي] ، و هذا التصرف حيال الماركسية هو الظاهرة المألوفة للغاية و الأوسع إنتشارا في الأدب الإشتراكي – الديمقراطي [الشيوعي] فى أيامنا ... إن إظهار الإختيارية بمظهر الديالكتيك فى حالة تحوير الماركسية تبعا للإنتهازية ، يخدع الجماهير بأسهل شكل ، يرضيها فى الظاهر ، إذ يبدو و كأنه يأخذ بعين الإعتبار جميع نواحي العملية ، جميع إتجاهات التطور ، جميع المؤثرات المتضادة إلخ ... و لكنّه فى الواقع لا يعطى أي فكرة منسجمة و ثورية عن عملية تطور المجتمع . "

(لينين – " الدولة و الثورة " ص22-23 ، الطبعة العربية لدار التقدم ، موسكو)

" على الشيوعيين أن يكونوا مستعدين فى كل وقت للتمسك بالحقيقة ، فالحقيقة ، أية حقيقة ، تتفق مع مصلحة الشعب . وعلى الشيوعيين أن يكونوا فى كل وقت على أهبة لإصلاح أخطائهم ، فالأخطاء كلها ضد مصلحة الشعب . "

(ماو تسي تونغ - 1945)

" إذا كانت لدينا نقائص فنحن لا نخشى من تنبيهنا إليها و نقدنا بسببها ، ذلك لأننا نخدم الشعب .
فيجوز لكل إنسان - مهما كان شأنه - أن ينبهنا إلى نقائصنا . فإذا كان الناقد مصيبا في نقده ، اصلحنا
نقائصنا ، و إذا إقترح ما يفيد الشعب عملنا به . "

ماو تسي تونغ - " لنخدم الشعب " (8 ديسمبر - أيلول - 1944) ، المؤلفات المختارة ، المجلد الثالث

" في عالم يتميز بانقسامات طبقية ولامساواة إجتماعية عميقين ، الحديث عن " الديمقراطية " دون
الحديث عن الطبيعة الطبقية لهذه الديمقراطية ، بلا معنى وأسوأ . طالما أن المجتمع منقسم إلى
طبقات، لن توجد " ديمقراطية للجميع " : ستحكم طبقة أو أخرى وستدافع عن وتروج لهذا النوع من
الديمقراطية الذي يخدم مصالحها و أهدافها . المسألة هي : ما هي الطبقة التي ستحكم وإذا ما كان
حكمها ونظام ديمقراطيتها ، سيخدم تواصل أو في النهاية القضاء على الإنقسامات الطبقية و علاقات
الإستغلال والإضطهاد و اللامساواة المتناسبة معه . "

بوب أفاكيان - مقولة مثلما وردت في القانون الأساسي للحزب الشيوعي الثوري - الولايات المتحدة الأمريكية ، 2008.

" ما نراه في نزاع هنا هو الجهاد من جهة و ماك العالمية / ماك الحرب من جهة أخرى و هو نزاع
بين شريحة ولّي عهدها تاريخيا ضمن الإنسانية المستعمرة و المضطهدة ضد الشريحة الحاكمة التي
ولّي عهدها تاريخيا ضمن النظام الإمبريالي . و هذان القطبان الرجعيان يعززان بعضهما البعض ،
حتى و هما يتعارضان . و إذا وقفت إلى جانب أي منهما ، فإنك ستنتهي إلى تعزيزهما معا . "

بوب أفاكيان - " التقدم بطريقة أخرى " ، جريدة " الثورة " عدد 86 ، 29 أبريل 2007 .

=====

مقدمة :

موضوع نقدنا في هذا المقال هو الخطّ الإيديولوجي و السياسي للمنظمة الشيوعية الماوية بتونس التي كانت سابقا تمضى بياناتها بإسم " الشعلة " . و يحمل الإسم الحالي لهذه المجموعة وصف " الماوية " إضافة إلى وصف " الشيوعية " ما يذكّرنا بمجموعة الحركة الشيوعية الماوية – تونس التي كشفنا في الجزء الأول من كتابنا " ضد التحريفية و الدغمائية ، من أجل تطوير الماوية تطورا ثوريا " أنها ليست لا شيوعية و لا ماوية .

و قد لاحظنا أنّ الحركة و المنظمة قد أمضيا معا بيانا عالميا و وفق ما ورد على شبكة التواصل الاجتماعي – الفيسبوك في صفحة " منشور " بتاريخ 15 نوفمبر 2012 كانا على وشك إمضاء بيان مشترك و حال دون ذلك خلاف حول " وجود فصائل اسلامية وطنية " . و المجموعتان كلاهما تتبنّيان الوثيقة التاريخية للماويين في تونس و نقصد " في الردّ على حزب العمل الألباني " الذي تناولناه بالنقد و كشفنا فيها عددا من الأخطاء الفادحة المناهضة للماوية الحقيقية .

و نواصل هنا أعمال سلاح النقد الماركسي في ما جمّعناه إلى الآن من وثائق تمتدّ تواريخ صدورها بين 2011 و 2012 (ما يفيد أنّنا سنعود للموضوع كلّما توقّرت لنا وثائق أخرى هامة و كانت لدينا فسحة كافية من الزمن) بغاية خوض صراع الخطّين صلب الماويين و التمييز بين الماويين الثوريين حقّا و المتجلببين بجلباب الماوية أو الرافعين رايتها لإسقاطها ، بما يساهم في توضيح التخوم و تطوير الماوية في الوطن العربي تطورا ثوريا أو على الأقلّ في تعبيد الطريق لتطورها تطورا ثوريا من أجل تغيير الواقع راديكالياً باتجاه المساهمة في الثورة البروليتارية العالمية بتيارها و هدفها الأسمى الشيوعية على الصعيد العالمي .

و يهّمنا في هذه المقدمة أن نشير إلى أنّ الجزء الأول من عنوان هذا المقال إستقنياه من مقولة طالما إستخدمها الماويون أثناء الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى في الصين (1966 - 1976) في إطار صراع الخطّين المحتدم في صفوف الحزب الشيوعي الصيني بين الماويين الحقيقيين أنصار الطريق الإشتراكي من جهة و التحريفيين أتباع الطريق الرأسمالي ، و كانت تقيد أنّ هناك من يدّعون الماوية و ظاهرياً يرفعون رايتها لمغالطة الكوادر الحزبية و الجماهير الواسعة في حين أنّهم جوهرياً يعملون طاقاتهم لإسقاط هذه الراية . و في مقالنا هذا سنتولّى بيان أن المنظمة الشيوعية الماوية تونس لا هي شيوعية و لا هي ماوية شأنها في ذلك شأن الحركة الشيوعية الماوية - تونس .

و أكيد كما صدحنا بذلك في أكثر من مناسبة ، نحن لا نتغيّى التهجم على الأشخاص بتاتا فشحغلنا الشاغل هو خوض صراع خطّين مبدئي حول الخطّ الإيديولوجي و السياسي و من حقّنا و حقّ علم الشيوعية علينا أن نستخدم المصطلحات المتداولة في صفوف الحركة الشيوعية العالمية و خاصة منها الحركة الماوية العالمية لذا لا يشعرون أحد بأنّ مصطلحات على غرار تحريفي أو إصلاحية شتيمة شخصية و إنّما هي مصطلحات ماركسية علمية تعكس مضمونا و واقعا ماديين .

و يقينا أنّنا لا نجد أبدا حقّ أصحاب تلك المنظمة في الردّ على مقالنا بل ندعوهم إلى ذلك و نصرّ في دعوتنا راجين أن يكون ردّهم ردّا علميا مستندا إلى المواقف و المنهج الشيوعيين الثوريين و إلى الوقائع التاريخية و التحليل الملموس للواقع الملموس و مركزا على أمّهات المسائل الخلافية المطروحة كي يستفيد الرفاق و الرفيقات خاصّة و القراء عامة و نمضى معهم في جدال نطمح أن يكون على درجة عالية من الجدية و الدقّة العلمية هدفه إستيعاب الماوية الثورية و رفع رايتها حقيقة و تطبيقها و تطويرها

تطويرا ثوريا خدمة للثورة البروليتارية العالمية بتّياريها (الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية في المستعمرات و المستعمرات الجديدة و أشباه المستعمرات ؛ و الثورة الإشتراكية في البلدان الرأسمالية – الإمبريالية والثورتان بقيادة البروليتاريا و حزبها و إيديولوجيتها الشيوعية) .

و في هذا العمل النقدي سنتناول بالبحث أهم جوانب الخطّ الإيديولوجي والسياسي اللاشيوعي و اللاماوي للمنظمة الشيوعية الماوية بتونس إنطلاقا من الفهم الشيوعي الماوي الثوري الأكثر تقدّما اليوم ألا وهو الخلاصة الجديدة للشيوعية و ذلك وفق التخطيط التالي ، فضلا عن المقدمة و الخاتمة طبعاً :

1- أمميّون أم قوميّون ؟

2- النظرة البرجوازية للبرجوازية الوطنية و تجاربها التاريخية :

3- الإسلام و الإسلاميون الفاشيون :

4- الديمقراطية و النظرة البرجوازية للمنظمة الشيوعية الماوية تونس :

5- العفوية و التذيل للجماهير ميزة من ميزات المنظمة الشيوعية الماوية تونس :

6- النقابوية تنخر الخطّ الإيديولوجي و السياسي للمنظمة الشيوعية الماوية تونس :

7- ما هذا الخلط في تحليل الإنتفاضة الشعبية في تونس ؟!

1- أمميّون أم قوميّون ؟

من أولى و أبرز النصوص التي أمضتها الشعلة / المنظمة الشيوعية الماوية تونس و نشرتها على الأنترنت نصّ " إنتفاضة 2001 : خطوة مهمّة في طريق النضال الوطني " بتاريخ 21 جانفي 2011 . ومن أبرز المبادئ الشيوعية الغائبة و المغيبة ضمن " ثوابت " هذه المنظمة في تلك الوثيقة هي الأممية البروليتارية ، مفهوم لينينيّا .

لم يلمح أصحاب هذا " التحليل " لا من قريب و لا من بعيد للأممية البروليتارية مفهوما و تطبيقا . و أهدروا البعد الأممي للشيوعيين الماويين الحقيقيين حينما لم يشيروا و لو مرّة إلى البرنامج الأقصى للشيوعيين و إكتفوا ب " دعا برنامجنا الوطني الديمقراطي إلى إنجاز ثورة وطنية ديمقراطية شعبية " و بذلك لم يربطوا هذه الثورة التي هي في الواقع و ماويّا الثورة الديمقراطية الجديدة ، بالثورة البروليتارية العالمية بإعتبارها تيارا من تيّاريها . هي بالنسبة لهم ثورة وطنية ديمقراطية منعزلة عن الثورة البروليتارية العالمية و ليست جزء منها ، ليست جزء من الكلّ الشيوعي .

و هنا نرصد مثالية ميتافيزيقية واضحة المعالم في منهج أصحاب هذه الوثيقة . إنهم بمثالية يخرجون الجزء من الكلّ ، يخرجون هذا الصنف من الثورات من الثورة البروليتارية العالمية بتّياريها و بميتافيزيقية ينظرون لها نظرة إحادية الجانب حيث يرون الجزء و لا يرون الكلّ ، يرون مظهرا من التناقض / وحدة الأضداد (الجزء ، هنا) و لا يرون المظهر الآخر ، النقيض أو الضد (الكلّ) . و تتعرّز المثالية

الميتافيزيقية في " إنتفاضة 2011 ... " بإستخدام مفردات غريبة عن الماركسية من مثل " الثوابت " وهي مفردة كثيرا ما إستعملها الفلسطينيون (و يستعملها القوميون و الإسلاميون الفاشيون) و قرنوها بالوطنية – الثوابت الوطنية – لكن المادية الجدلية لا تعترف بشئ ثابت فالعالم بالنسبة لها مادة في حركة و المادة حركة كما قال إنجلز في " ضد دوهرينغ " . و حتّى المبادئ الشيوعية ليست ثابتة و تتطور كما أوضح بوب أفاكيا و قد أضاف ماو تسي تونغ مبادئ جديدة لعلم الشيوعية يعرفها جيّدا الماويون الحقيقيون .

و قد سبق لنا أن نقدنا هذه النزعة القومية الضيقة لدى هذه المجموعة حينما نقدنا بيانات غرة ماي 2013 (وهي بيّنة ومتواصلة أيضا في بيان " في ذكرى 1 ماي 2014 ") و لاحظنا عندئذ :

" أمّا بيان مجموعة " الشعلة " بمناسبة غرة ماي 2013 ، فمن اللافت أنّه طغت عليه النزعة " العمالية " و " النقابية " و تقديس العفوية إذ لا ذكر لا للشيوعية كهدف أسمى و لا للشيوعية كعلم . كلّ ما هناك خطاب نقابي نقابوي يقّس العفوية و ينهى البيان ب " النضال العمالي و النقابي " و بإدانة الرأسمالية دون التمييز بين الرأسمالية – الإمبريالية في البلدان الإمبريالية و الرأسمالية الكمبرادورية – البيروقراطية و الرأسمالية الوطنية في المستعمرات و أشباه المستعمرات و المستعمرات الجديدة و كأننا خارج إطار عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية . لقد كان لينين صارما بشأن إدانة السياسة التريديونيونية إذ كتب : " السياسة التريديونيونية لطبقة العمال هي على وجه الدقة السياسة البرجوازية لطبقة العمال " (" ما العمل ؟ " ، الفقرة ه ، " الطبقة العاملة مناضل طليعي من أجل الديمقراطية " ؛ الطبعة العربية دار التقدم موسكو) .

و يصدر هذا في عيد العمال العالمي عن " الشعلة " و عن من يسعون ، حسب موقعهم على الأنترنت ، إلى " تحرير الأرض و الإنسان " . تحرير الأرض و الإنسان من ماذا ؟ و بأية غاية ؟ و بأية وسائل ؟ إلخ لا أثر للغاية الشيوعية و الوسائل الشيوعية و علم الثورة البروليتارية العالمية في بيانهم لغرة ماي 2013 .

هل يمكن رفع الوعي الطبقي الشيوعي و نشر علم الثورة البروليتارية العالمية و بناء الأسلحة السحرية الثلاثة على أساسه بمثل هذا الخطاب النقابي النقابوي المقدّس للعفوية ؟ هل هذه هي الماركسية – اللينينية – الماوية مطبقة على الواقع العالمي و المحلي ؟ أين الأهمية البروليتارية ؟ أين النظرية الثورية التي دونها لن توجد حركة ثورية ؟ ...

(أنظروا على الحوار المتمدّن مقال ناظم الماوي " نقد بيانات غرة ماي 2013 في تونس : أفق الشيوعية أم التنازل عن المبادئ الثورية ؟ ") .

و لأمعة بغيابها أيضا آية إشارة في الوثائق التي بين أيدينا الآن ، لا سيما الصادرة بصفحة " منشور " إلى " بيان الحركة الأممية الثورية " لسنة 1984 و الحركة الأممية الثورية التي مثلت إلى 2006 مركز وحدة جنيني هام عالميا لمعظم الأحزاب و المنظّمات الماوية وهي التي أعلنت عالميا منذ 1993 أن إيديولوجيا البروليتاريا العالمية صارت الماركسية – اللينينية – الماوية ؛ و في صفوف الجماهير الشعبية ، لا دعاية و لا مساندة و لا دعم سياسي أو مادي لنضالات البروليتاريا العالمية و لحرب الشعب في الهند و الفلبين ... و صراع الخطّين في صلب الحركة الماوية العالمية منسي النسيان كلّه فلا حديث عنه و لا مساهمة فيه و كأنّ رهانه ليس مستقبل الحركة الشيوعية العالمية برمتها .

إنّ خطّ المنظّمة الشيوعية الماوية تونس يعوّض الأممية البروليتارية بنظرة قوميّة ضيّقة و يعوّض الماديّة الجدلية بالمثاليّة الميتافيزيقية وهو إنحراف بيّن عن اللينينية التي شدّدت على :

1- " إن الأممية البروليتارية تتطلّب ، أولاً ، إخضاع مصالح النضال البروليتاري في بلد من البلدان لمصالح هذا النضال في النطاق العالمي ، ثانياً ، كفاءة و إستعداد الأمة المنتصرة على البرجوازية للإقدام على تحمّل التضحيات الوطنية الكبرى من أجل إسقاط رأس المال العالمي".

(لينين - " مسودة أولية لموضوعات في المسألة القومية و مسألة المستعمرات " يونيو - يوليو (حزيران - تموز) 1920).

2- " ... فليس من وجهة نظر بلاد"ي" يتعين علي أن أحكم (إذ أنّ هذه المحاكمة تغدو أشبه بمحاكمة رجل بليد و حقير ، محاكمة قومي تافه ضيق الأفق ، لا يدرك أنّه لعبة في أيدي البرجوازية الإمبريالية) ، بل من وجهة نظر إشتراكي أنا في تحضير الثورة البروليتارية العالمية ، في الدعاية لها ، في تقريبها . هذه هي الروح الأممية ، هذا هو الواجب الأممي ، واجب العامل الثوري ، واجب الإشتراكي [إقرأوا الشيوعي] الحقيقي ."

(لينين - " الثورة البروليتارية و المرتد كاوتسكي " (دار التقدّم موسكو ، الصفحة 68-69)

3- " الحركة الإشتراكية - الديمقراطية [لنقرأ الشيوعية] هي حركة أممية في جوهرها . و ذلك لا يعنى فقط أنّه يتعيّن علينا أن نناضل ضد الشوفينية القومية بل ذلك يعنى أيضا أن الحركة المبتدئة في بلاد فتية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا طبقت تجربة البلدان الأخرى . و لبلوغ ذلك لا يكفي مجرد الإطلاع على هذه التجربة أو مجرد نسخ القرارات الأخيرة . إنّما يتطلّب هذا من المرء أن يمحّص هذه التجربة و أن يتحقّق منها بنفسه . و كلّ من يستطيع أن يتصوّر مبلغ إتّساع و تشعّب حركة العمال المعاصرة ، يفهم مبلغ ما يتطلّبه القيام بهذه المهمة من إحتياطي من القوى النظرية و التجربة السياسية (الثورية أيضا) . "

(لينين - " ما العمل؟ ")

2- النظرة البرجوازية للبرجوازية الوطنية و تجاربها التاريخية :

في مقابل الإهمال التام تقريبا للأممية البروليتارية و الدفاع عن علم الشيوعية و التجارب التاريخية للبروليتاريا العالميّة و التعريف بالتجارب البروليتارية العالمية را هنا و خاصّة منها الماوية ، يشدّ الإنتباه في أدبيات الشعلة / المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس تخصيصها حيّزا لا بأس به من دعايتها لتجارب تعتبرها تجارب البرجوازية الوطنية (و لا نودّ هنا الدخول في نقاش علاقة تلك التجارب بالبرجوازية الصغيرة فالمجال لا يسمح) لا سيما منها التجربة الناصرية في مصر فتكيل لها المديح و كأنّها نموذجاً يحتذى أو كأنّها تجربة تتطلّب من الشيوعيين أن يقفوا على أطلالها و يبكو خسارتها . و لما يتعلّق الأمر بنقد الجوانب السلبية لهذه التجربة تجنح المنظّمة إيّاها إلى التهوين منها و التقليل من أهميتها على أنّها أخطاء و إنحرافات " كان من الممكن " تجنّبها ف " انهيار الأوضاع في هذه الأقطار كنتيجة حتمية لسلسلة

الإنحرافات " و " الحماقات " (" أكبر حماقة ") " كان من الممكن " تجنّبها و ليس نتيجة طبيعة فى عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية و الطبيعة الطبقيّة لهذه البرجوازية الوطنية فى هذا العصر بالذات كما شرح ماو تسي تونغ . و على سبيل المثال ، فى " لنطوّر مواقف مبدئية فى قطيعة مع الإنتهازية والإنعزالية " ، نقرأ :

- أ- " فى حين كان من الممكن تطوير الحوار لعزل القوى المتآمرة وبناء جبهة متّحدة من أجل التّركيم لتحرير فلسطين ودعم الإنتفاضة وتوسيع جبهة المعادين للإمبريالية و الصهيونية . ان تراكم مجمل هذه الإنحرافات والأخطاء اقترنت لاحقا بدخول هذه الأنظمة باب المساومة والمفاوضات من أجل حلّ سلمي للصراع العربي الصهيوني وقبول بالقرارات الدولية بل ان بعضها غازل الإمبريالية من بوابة التّطبيع " .

- ب- و " كان الحلّ الوحيد أمامها لتدعيم صمودها وتحصين ذاتها انخراطها فى المقاومة وتعزيز جبهتها الداخليّة والجبهة القوميّة باطلاق المبادرات والحريات العامة والديمقراطية وتلبية حاجيات الجماهير الواسعة وإطلاق سراح المساجين السياسيين والإفتتاح على القوى الوطنية الصّادقة . لكنّها راهنت بصفة فاشلة على مهادنتها للإمبريالية وقدمت تنازلات عديدة للأعداء عوض تقديم التنازلات للجماهير و للمقاومة " .

- ت- و " لقد كان بوسع نظامي ليبيا وسوريا أن يمنعا الامبريالية والرجعية العربية من التدخّل وحكّ خيوط مؤامرة قد تهدد بتقسيم القطرين ، لو استخلصا الدروس من تجربة العراق وقدمتا تنازلات للجماهير واختارا طريق المقاومة، لكنّ انتشار الفساد فى صفوف السلطة الحاكمة فى النظامين وتقلّص قاعدتهما الجماهيرية قطريا وعربيا وارتباطهما بروسيا والصين كسند لهما عوض التعويل على الشعب ، جعلهما يرتكبان أكبر حماقة فى تاريخهما ، حيث نظّما أبشع المجازر ضدّ الجماهير وشجّعا النعرات القبليّة والطائفية وفسحا مجالا خصباً للأعداء للتآمر " .

و إعتبارا للفهم غير الماركسي - اللينيني - الماوي و اللاعلمي و المثالي الذاتي لهذه الأنظمة ، و لإنحرافها عن اللينينية التى أوصت بـ " أن نناضل ضدّ الشوفينية القومية " ، لا نستغرب أن يظلّ " بعض الرفاق " فى صفوف المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس ، بإعترافها فى ذات المرجع أعلاه ، " يدافع ... عن النّظام الليبي أو النّظام السوري " .

و فى حين " عادت هذه الأنظمة الشيوعية ، ونفدّت سلسلة من الإعدامات الرّهيبية ضدّهم " . (" لنطوّر مواقف مبدئية فى قطيعة مع الإنتهازية والإنعزالية ") ، ما إنفكّ أنصار الناصريّة و القوميّة و البرجوازية الوطنية لسنوات و سنوات وبإسم تخصيص الشيوعية على الواقع العربي يتغنّون بـ " الأنظمة الوطنية " و موقفهم هذا يتضارب مع الماويّة كما سنرى و يطعن فى الظهر ما إشتراطه ستالين و إشتراطته الأممية الثالثة ، الأممية الشيوعية فى التحالف مع هذه البرجوازيّة و ليس الدفاع عنها و التذيل لها و التغنّى بها (" فى ذكرى 23 جويلية 1952: الطابع الوطني للقيادة الناصرية " صفحة " منشور " ، 24 جويلية 2013) و دوس ما قاله ماو تسي تونغ كما سنسجّل لاحقا من أنّ هذه الطبقة ذات الطبيعة المزدوجة " تنقصها الشجاعة على المضي فى مناهضة الإمبريالية و الإقطاعية حتى النهاية و أنها رخوة واهنة القوى إقتصاديّا و سياسيا و أنها لم تقطع تماما روابطها الإقتصادية مع الإمبريالية و الإقطاعية " و أنها أيضا " مانلة للمساومة مع العدو " . (وهو ما تجلّى فى التجربة الناصريّة لمن له عيون ليرى !)

و عند الحديث عن تجارب تلك الأنظمة في سوريا و ليبيا و العراق تكاد الحسرة و اللوعة تقفز من النص كما شاهدنا و كأنّ مآلها لا يصدّق و كأنّه كان بإمكانها القيام بما هو أفضل ممّا قامت به ، من منظور مادي جدلي و تاريخي . و لنضرب على ذلك مثالا حقائق وردت في " لنظور... " أغضبت الجماهير والقوى الوطنية الصادقة " (لاحظوا جيّدا " أغضبت " لا غير) :

" - ولم تفرّق بين التّحرفيين عملاء الإتحاد السوفياتي المتآمر على القضية العربية وبين الشيوعيين المخلصين . (لا !!! بل فرّقت إذ تحالف مثلا نظام الأسد في سوريا مع " عملاء الإتحاد السوفياتي " و قمع بشنّى الأشكال " الشيوعيين المخلصين " للشيوعية ، لا للقومية . و الأمثلة على ذلك كثيرة) .

- مارست هذه الأنظمة سياسة لا ديمقراطية في علاقتها بالجماهير .

- شكّلت بعض هذه الأنظمة " جبهات تقدمية " داخلية سورية .

- رفضت " حركة اللجان الثورية " مبدأ العمل الجبهوي واعتبرت أنّه " لا ثوري خارج حركة اللجان الثورية " .

- وشلت وحدة القوى الوطنية وأضعفت دورها في الكفاح من أجل تحرير فلسطين ، ومنعت التقدّم في اتجاه بناء الوحدة العربية .

- كانت رموز هذه الأنظمة تتصارع على قيادة التيار القومي العربي وعلى قيادة الأمة العربية نحو الوحدة والتّحرر .

- بعض هذه الأنظمة شارك في العدوان المسلّح على نظام آخر مثلما حصل في العراق من قبل سوريا .
- لم تسع هذه الأنظمة إلى تطوير تشريعات متقدمة ليتحرّر نصف المجتمع من القيود التي تكبله . وبقيت المرأة ترزح تحت سيطرة قوانين إقطاعية متخلّفة .

- عالجت بصغة خاطئة مسألة الأقليات القومية وخاصة منها الكردية وسمحت بذلك للإمبريالية والصهيونية باستغلال الموقف وتضييق المحاصرة ضدّها . لم تكن مواقف هذه الأنظمة من العلاقة بين العرب و الإسلام سليمة... "

و تترجم هذه الأفكار إنحرافا عن الماويّة و فهمها العلمي لطبيعة هذه الطبقة فماو تسي تونغ منذ كتاباته الأولى شخص حقيقة أنّ للبرجوازية الوطنية طبيعة مزدوجة . و مثلا ، في " تحليل لطبقات المجتمع الصيني " ، آذار 1926 ، كتب :

" البرجوازية الوسطى . تمثل هذه الطبقة علاقات الإنتاج الرأسمالية في مدن الصين و أريافها . و هذه الطبقة ، ونعني بها ، بصورة رئيسية ، البرجوازية الوطنية ، تقف من الثورة الصينية موقفا متناقضا : فهي إذا ألتمتها ضربات الرأسمال الأجنبي وإضطهاد أمراء الحرب أحست بحاجة إلى الثورة ، و أيدت الحركة الثورية المناوئة للإمبريالية و أمراء الحرب ، لكنها تعود فيساورها الشك في الثورة إذا رأت البروليتاريا في داخل البلاد قد هبت تخوض غمار الثورة في قوة و عزم تساندها البروليتاريا العالمية من الخارج مساندة إيجابية ، و إستشعرت الخطر يهدد تحقيق أمنية طبقتها في التطور لتبلغ منزلة البرجوازية الكبرى . و هذه الطبقة تنادي سياسيا بقيام دولة تستأثر بسلطة الحكم فيها طبقة البرجوازية الوطنية وحدها... و لا شك أن الطبقات الوسطية ، و الحالة هذه ، ستقسم على نفسها سريعا ، فتميل بعض فئاتها إلى اليسار و تنضم إلى موكب الثورة ، بينما تتحاز فئات أخرى منها إلى اليمين و تنضم

إلى صفوف أعداء الثورة ، وليس هناك أي مجال لبقاء هذه الطبقات " مستقلة " . و على هذا فإن الفكرة التي تداعب خيال البرجوازية الوسطى فى الصين حول ثورة " مستقلة " تقوم هي بالدور الرئيسي فيها ليست إلا مجرد وهم . "

(الصفحات 16 و 17 من المجلد الأول من " مؤلفات ماو تسي تونغ المختارة ")

و فى سنة 1939 ، فى " الثورة الصينية و الحزب الشيوعي الصيني " ، عبّر ماو تسي تونغ عن حقيقة أن :

" البرجوازية الوطنية ... ذات طابع مزدوج .

إنها ، من جهة ، تعاني الإضطهاد من قبل الإمبريالية و تكبلها قيود الإقطاعية ، و بالتالي ، فهي فى تناقض مع كليتهما . و بهذا المعنى ، فهي تشكل إحدى قوى الثورة . و سبق لها أن أظهرت فى مجرى الثورة الصينية بعض الحمية فى مناهضة الإمبريالية و حكومات البيروقراطيين و أمراء الحرب . بيد أنها ، من جهة أخرى ، تنقصها الشجاعة على المضي فى مناهضة الإمبريالية و الإقطاعية حتى النهاية أنها رخوة واهنة القوى إقتصادية و سياسيا و أنها لم تقطع تماما روابطها الإقتصادية مع الإمبريالية و الإقطاعية . و يتضح ذلك بوجه خاص عندما تتعاضد القوى الثورية لدى الجماهير الشعبية .

و ينتج عن هذا الطابع المزدوج للبرجوازية الوطنية أنه يمكنها أن تسهم ، فى فترات معينة و إلى حد معين ، فى الثورة المناوئة للإمبريالية و حكومات البيروقراطيين و أمراء الحرب ، و أن تصبح قوة ثورية . و لكن يكمن هناك خطر فى أنها قد تجرى فى فترات أخرى ، وراء البرجوازية الكبيرة الكومبرادورية و تلعب دور المساعد فى مناهضة الثورة ...

لذا ، فمن الضروري تماما أن نتبع سياسة الحذر و التروى حيال البرجوازية الوطنية . "

(الصفحة 442 من المجلد الثاني من " مؤلفات ماو تسي تونغ المختارة ") .

ثمّ حتى فى سنة 1957 فى " حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب " ، كتب :

" إن التناقض بين الطبقة العاملة و البرجوازية الوطنية فى بلادنا هو فى عداد التناقضات بين صفوف الشعب . كما أن الصراع الطبقي بينهما هو ، عموما ، صراع طبقي داخل صفوف الشعب ، ذلك لأن للبرجوازية الوطنية فى بلادنا طابعا مزدوجا . ففى مرحلة الثورة الديمقراطية البرجوازية ، كانت هذه الطبقة البرجوازية ثورية من جهة و مائلة للمساومة مع العدو من جهة أخرى . و فى مرحلة الثورة الاشتراكية ، تقوم من جهة بإستغلال الطبقة العاملة و تجنى من وراء ذلك الأرباح ، و هي من جهة أخرى تؤيد الدستور و ترغب فى قبول التحويل الإشتراكي . إن البرجوازية الوطنية تختلف عن الإمبريالية و طبقة ملاك الأراضي و البرجوازية البيروقراطية . و التناقض القائم بين الطبقة العاملة و البرجوازية الوطنية هو تناقض بين المستغل (بفتح الغين) و المستغل (بكسر الغين) ، وهو بطبيعته تناقض ذو صفة عدائية ، غير أنه من الممكن ، فى ظروف بلادنا الخاصة ، أن يتحول هذا التناقض الطبقي ذو الصفة العدائية إلى تناقض ليس له صفة عدائية و يحل بالطرق السلمية إذا ما عولج بطريقة

صائبة . أما إذا لم نعالج هذا التناقض معالجة صحيحة و لم نتبع اتجاه البرجوازية الوطنية سياسة الإتحاد و النقد و التثقيف ، أو إذا رفضت البرجوازية الوطنية سياستنا هذه ، فإن التناقض بين الطبقة العاملة و البرجوازية الوطنية سيتحول إلى تناقضيننا و بين أعدائنا . "

(الصفحة 60 من " مقتطفات من أقوال الرئيس ماو تسي تونغ ")

كان هذا الفهم الماوي الصحيح المادي الجدلي و التاريخي لطبيعة البرجوازية الوطنية منذ 1926 أما المنظمة الشيوعية الماوية بتونس فبعد عقود من المساندة و الدعم و التهليل و التبجيل للبرجوازية الوطنية و خاصة " الناصرية " و التذلل لها نظرياً و عملياً ، تستفيق من غيبوبتها و تقرّ بإنتهازية سنة 2014 ما أقرّته الماوية الحقيقية عالمياً منذ ما يناهز القرن من الزمن فتسجل " إنّه سقوط تجربة تجاوزها الزمن ، عمرت طيلة نصف قرن ، تجربة البرجوازية في الحكم ، وقد كان احتلال العراق وسقوط بغداد إيذاناً بسقوط هذه التجربة ودعوة لقوى الثورة الأساسية العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة إلى تصدّر النضال الوطني واحتلال موقعها التاريخي في طليعة النضال الوطني الديمقراطي . لقد انتهى دور البرجوازية الوطنية القيادي لحركة التحرر الوطني الديمقراطي العربي بصفة عملية و ملموسة و بصفة شعبية واسعة . " . (نفس المصدر السابق ، " لنطوّر ... ") .

قد يحتجّ أحدهم ليصبح في وجهنا و لكن الأمر يتعلق بالواقع العربي و ليس بالواقع الصيني فنردّ عليه بدم بارد رداً من شقين أولاهما أنّ طبيعة الطبقة إياها في الصين حلّها ماو تسي تونغ و نتائج تحليله لها بعد عالمي معترف به ماوياً وهو ما ينكره الجماعة بإسم " الواقع العربي " ، و شقّها الثاني هو أنّ تجارب هذه الطبقة عربياً لم تنهار في 2014 بل قبل ذلك بعقود كثيرة و تحوّلت هذه البرجوازية إلى نقيضها قبل ذلك بعقود كثيرة (ستينات القرن العشرين فصاعداً) .

تحليل هذه المنظمة لهذه التجارب يشبه إلى حدّ كبير تحليل البعض أنّ الإتحاد السوفياتي لم يعد إشتراكياً في أواخر ثمانينات القرن العشرين و بداية تسعيناته لمّا إنهار و الحال أنّ الماويين و بفضل تحاليل ماو تسي تونغ والحزب الشيوعي الصيني الذي كان يقوده قد فضحوا الانقلاب على الإشتراكية و صعود البرجوازية الجديدة في الإتحاد السوفياتي و تغيّر طبيعة الحزب و الدولة البروليتاريين إلى حزب و دولة برجوازيين منذ أواسط خمسينات القرن العشرين .

ظلّ التحريفيّون عبر العالم يساندون لعقود الإمبريالية الإشتراكية السوفياتية بدعوى أنّ الإتحاد السوفياتي لا يزال إشتراكياً ، و ظلّ من تخلّوا عن الأممية البروليتارية و " وجهة نظر إشتراكي أنا في تحضير الثورة البروليتارية العالمية ، في الدعاية لها ، في تقريبها " (كما قال لينين) ليتذّلوا باعتبارهم " قوى وطنية صادقة " لهذه البرجوازية التي ظلّت صامدة (هذا ما يفيدّه " تدعيم صمودها ") و فوّتت على نفسها فرصة إستمرارها في السلطة لو عملت بحلّ المنظمة : " كان الحلّ الوحيد أمامها لتدعيم صمودها وتحسين ذاتها انخراطها في المقاومة وتعزيز جبهتها الداخليّة والجبهة القومية باطلاق المبادرات والحريات العامة والديمقراطية وتلبية حاجيات الجماهير الواسعة وإطلاق سراح المساجين السياسيين والانفتاح على القوى الوطنية الصادقة " .

ألا ينطبق على مثل هذا الكلام قول لينين : " هذه المحاكمة تغدو أشبه بمحاكمة ... قومي تافه ضيق الأفق ، لا يدرك أنّه لعبة في أيدي البرجوازية الإمبريالية " (و في حالنا ، البرجوازية الوطنية) ؟

لقد كان ماو تسي تونغ واضحا بشأن إنعدام إمكانية مضيّ البرجوازية الوطنية بالثورة الديمقراطية الجديدة إلى نهايتها و بناء عليه يحتاج ظفر هذه الثورة بلا أدنى ظلّ للشكّ لقيادة البروليتاريا و حزبها الشيوعي و إيديولوجيتها الشيوعية :

" إن الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية تتطلب قيادة الطبقة العاملة ، لأنها هي الطبقة الوحيدة النافذة البصيرة و أكثر الطبقات إنكارا للذات ، كما أنها أكثر الطبقات حزما في الثورة . و يبرهن تاريخ الثورات بأكمله على أن الثورة تفشل إذا كانت بدون قيادة الطبقة العاملة و أنها تنتصر إذا قادتها هذه الطبقة " .

(" الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية " ، 30 يونيو - حزيران 1939 ، " مؤلفات ماو تسي تونغ المختارة " المجلد 4 / ص 41) .

" و من الجلي أنه من يستطع قيادة الشعب في الصين للإطاحة بالإمبريالية و القوى الإقطاعية يستطع كسب ثقة الشعب ، ذلك لأن أعداء الشعب الألداء هم الإمبريالية و القوى الإقطاعية و خاصة الإمبريالية . فمن يستطع اليوم أن يقود الشعب لطرد الإمبريالية اليابانية و يطبق السياسة الديمقراطية فإنه منقذ الشعب . و لقد أثبت التاريخ أن البرجوازية الصينية لا تستطيع أن تتحمل هذه المسؤولية التي لا بد أن تقع على عاتق البروليتاريا . لذلك فإنه من المؤكد أن البروليتاريا و الفلاحين و المثقفين و الفئات الأخرى من البرجوازية الصغيرة في الصين هي القوى الأساسية التي تقرر مصير الصين . "

(" حول الديمقراطية الجديدة " يناير - كانون الثاني 1940)

و يفصح نصّ " في معاني مركزية القضية الفلسطينية " (" منشور " 2 ديسمبر 2013) عن إمعان المنظمة الشيوعية الماوية بتونس في إبتدال الماوية حيث يعمد كاتب المنشور ذاك إلى التعميم و طمس مسألة القيادة واضعا القوى الشيوعية إلى جانب القوى القومية و " الإسلامية الوطنية " جنبا إلى جنب على النحو التالي :

" لن يكون انجاز تحرير فلسطين مهمة قوة سياسية واحدة بل هي مهمة تشترك فيها كل القوى المؤمنة بتحرير كامل التراب الفلسطيني و تؤمن ايضا أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد لتحرير الأرض . و تلقى في هذه المهمة القوى الشيوعية الحقيقية و القوى القومية و الإسلامية الوطنية التي تتباين بصفة واضحة مع كل المشاريع المشبوهة المرتبطة باختيارات امبريالية و بمشاريع نماذج من المجتمعات القروسطية التي توجّل القضاء على الصهيونية وتعطي للصراع أبعادا دينية تخرجه عن سياقه التاريخي "

و " نعم لوحدة وطنية بين مكونات المشهد السياسي العربي : الشيوعي الحقيقي و العربي و الإسلامي الوطني على قاعدة الوحدة و الصراع " (" تحيا المقاومة المسلّحة في فلسطين " 15 نوفمبر 2012) .

ما يقتضى منّا بعض التعليق :

- أولا ، يشدّد صاحب هذه الفقرة على " القوى الشيوعية الحقيقية " فيما يذكر " القوى القومية " دون إضافة الحقيقة فهل أنّ كلّ القوى القومية قوى قوميّة حقيقية ؟ يشكّك في الشيوعيين المزيّفين و يفضحهم و لا يتجرّأ على فعل الشيء نفسه حيال القوميّين المزيّفين و القوميّين الذين ينسحب عليهم قول ماو تسي تونغ بشأن البرجوازية الوطنية : " قد تجرّى في فترات أخرى ، وراء البرجوازية الكبيرة الكومبرادورية

و تلعب دور المساعد في مناهضة الثورة ... " الشيء الذي يعكس عمق تغلغل النزعة القومية الضيقة لدى هذا الكاتب .

- ثانيا ، تاريخيا ، نظريا و عمليا البرجوازية الوطنية ذات طبيعة مزدوجة و تتحولت و تتحول في ظروف معينة إلى نقيضها ، إلى برجوازية كمبرادورية مثلما حصل في أكثر من بلاد عربية و عبر العالم . و بالتالي تحجب تلك الفقرة الطبيعة المزدوجة لهذه البرجوازية و عدم قدرتها على السير قدما بالثورة الديمقراطية الجديدة إلى نهايتها كما أكد ماو تسي تونغ . و وضعها على قدم المساواة و القوى الشيوعية الحقيقية دليل آخر على التذليل لهذه البرجوازية و تشويه للحقائق و للماوية ذاتها .

- ثالثا ، حتى في الصين ، لم تقم جبهة متحدة دامت من بداية الثورة إلى نهايتها مع البرجوازية الوطنية . و ليعلم مشوّ هو الماوية و التاريخ أنّ الكيومنتانغ الذي مثل في فترة ما هذه البرجوازية – فترة قيادته من قبل سان يات سان- تحول إلى نقيضه مع قيادة تشان كاي تشاك و أنّه حتى خلال مقاومة اليابان و الجبهة بين الكيومنتانغ و الحزب الشيوعي الصيني ، تعرّض الجيش الأحمر و الحزب الشيوعي الصيني و المناطق الحمراء إلى هجمات عسكرية للكيومنتانغ المدعوم من قبل الرجعية المحلّة و الإمبريالية العالمية و مؤلفات ماو تسي تونغ المختارة سجلّت ذلك .

- رابعا ، أين هي " القوى الإسلامية الوطنية " ؟ ، لا وجود لها و من الوهم تصوّر أن مثل هذه الحركات ذات النظرة للعالم و البرامج الرجعيين لا تدافع عن " نماذج من المجتمعات القروسطية " في عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية و من المثاليّة الذاتية رؤية شيء غير موجود على أنّه موجود .

- و خامسا ، و أهمّ ملاحظة نسوقها بهذا المضمّار هي أنّ طمس مسألة القيادة أو مسألة من يقود من ؟ في إطار العمل الجبهوي و خاصة الجبهة المتحدة مثلما نظّر لها و مارسها ماو (" إن الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية تتطلب قيادة الطبقة العاملة ") و نظّر لها و مارسها الماويّون عبر العالم ، إنّ هذا الطمس طمس للماوية التي شدّت على أنّ أساس جوهرى من أسس الجبهة المتحدة هو قيادة البروليتاريا التي دونها لن تنجح الثورة الديمقراطية و هي شرط حيوي من شروط نجاح الثورة حسب تعاليم ماو تسي تونغ . إنّ فهم المنظّمة إيّاها للجبهة المتحدة للطبقات الثورية غريب عن الماوية بل يطعن في الظهر و يخدم " القوى القومية و القوى الإسلامية الوطنية " و التذليل لها .

و في الوقت التي نادا فيه ماو تسي تونغ بتحليل التناقضات تتغافل هذه المنظّمة عن تحليل التناقضات بين الشيوعيين و القوميين و الإسلاميين الفاشيين أو التناقضات بين البرجوازية الوطنية و البروليتاريا و التناقضات مع الأعداء و التناقضات بين صفوف الشعب و داخل الطبقة العاملة ذاتها إلخ ، يتهرّب الجماعة من التحليل العلمي و يذروّن الرماد في العيون بتعميمات مثاليّة و زئبقية .

و هذا الأسلوب و هذه المواقف العميقة في دلالتها التي يعدّونها " تخصيصا للشيوعية على الواقع العربي " و يكترون حولها التطويل و التزمير تقضح أنّهم يستغلون إسم ماو تسي تونغ ليمرّغوا وجهه في التراب مثلما فعلوا بمقولته : " إن أسلوب التحليل هو الأسلوب الديالكتيكي . ونعني بالتحليل تحليل التناقضات الكائنة في الأشياء . و بدون معرفة تامة بالحياة و فهم حقيقي للتناقضات المراد بحثها ، يستحيل إجراء تحليل سديد " (ماو تسي تونغ ، " مقتطفات من أقوال الرئيس ماو تسي تونغ " الصفحة 226 ، مارس - آذار 1957) .

قد تناسى مشوّ هو الماوية و محرّفوها و معوّضوا النظرة الشيوعية للعالم بالنظرة القومية الضيقة هذه الحقائق مثلما أهالوا التراب على ما يفصح تذليلهم للبرجوازية الوطنية و تناقض مواقفهم مع الماوية الحقيقية كما أهالوا التراب على أسباب تحديد ماو تسي تونغ لهذه الثورة على أنّها ثورة الديمقراطية الجديدة و منها :

" وعلى الرغم من أن مثل هذه الثورة فى البلد المستعمر و شبه المستعمر لا تبرح خلال مرحلتها الأولى أو خطوتها الأولى ثورة ديمقراطية برجوازية بصورة أساسية من حيث طبيعتها الإجتماعية ، و على الرغم من أن رسالتها الموضوعية هي تمهيد الطريق لتطور الرأسمالية ، إلا أنها ليست ثورة من النمط القديم تفوقها البرجوازية و تهدف إلى إقامة مجتمع رأسمالي و دولة خاضعة للديكتاتورية البرجوازية ، بل هي ثورة جديدة تفوقها البروليتاريا و تهدف ، فى مرحلتها الأولى ، إلى إقامة مجتمع للديمقراطية الجديدة و دولة خاضعة للديكتاتورية المشتركة التى تمارسها جميع الطبقات الثورية . و هكذا فإن هذه الثورة من ناحية أخرى تقوم ، على وجه التحديد ، بتمهيد طريق أوسع و أرحب من أجل تطور الاشتراكية ."

و يفسر هذا جانبا من سبب رمي هؤلاء المشوّهين لأسس الماوية و النظرة الشيوعية للعالم و الحقيقة الموضوعية كتاب ماو تسي تونغ " الديمقراطية الجديدة " فى غياهب النسيان و يتمسكون ب " النضال الوطني الديمقراطي " عوض الثورة الديمقراطية الجديدة المتعارف عليه ماوياً على المستوى العالمي . فهذا الكتاب (" الديمقراطية الجديدة ") يدحض ترهات المتذللين للبرجوازية الوطنية لعقود نظرياً و عملياً و يوفقاً عين إنتهازيتهم و أوهامهم القومية الضيقة .

و نستطرد فنقول أية ثورة يفرضها الواقع من منظور الشيوعية الماوية الثورية ؟ هل هي ثورة وطنية ؟ أم ثورة ديمقراطية جديدة / وطنية ديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الثورة البروليتارية العالمية ؟

و الجواب الماوي معلوم عالمياً وهو الصنف الثاني علما و أنّ الثورة الوطنية بمعنى الديمقراطية القديمة لم تعد ممكنة تاريخياً كما شرح ماوتسى تونغ و بالذات فى كتاب " الديمقراطية الجديدة " . هذا أولاً ، و ثانياً ، ما جدّ فى مصر و ليبيا و العراق و سوريا ما كان قطعاً ثورات بل إنقلابات عسكرية . و هل يعدّ الخاضعين للإمبريالية الإشتراكية السوفياتية و برامجها و سياساتها " وطنيين " ؟

لقد أعمى الكثير من المتمركسين الطابع المعادي للولايات المتحدة لدى بعض الأنظمة فى وقت معيّن ، أعماهم عن رؤية أنّ هذه الأنظمة (و تنظيمات مثل الجبهة الشعبية فى فلسطين فى زمن معيّن) كانت تخضع بدرجة أو أخرى إلى إملاءات الإمبريالية الإشتراكية السوفياتية و تخدم مصالحها العالمية فى المنطقة .

و فى إرتباط بهذا تحجب المنظمة الشيوعية الماوية بتونس المواقف المتقلّبة للتجربة الناصرية و قبولها بمشروع روجيرس الأمريكى و ما إلى ذلك ... فى لحظة تاريخية ليس هنا مجال تفصيلها تحوّلت البرجوازية الوطنية إلى برجوازية لاوطنية ، إلى برجوازية كمبرادورية ، طبيعتها المزدوجة التى شخّصها ماو تسي تونغ جعلتها تلتحق بالصفّ اللاوطني لتركع للإمبريالية و تنبطح لها الإنبطاح كلّ و تصبح هي ذاتها رئيسياً جزء من البرجوازية الكمبرادورية عميلة الإمبريالية .

هذا التحليل للوقائع الموضوعية ، تغيبه عمدا عامدة المنظمة الشيوعية الماوية تونس لصالح تلميع صورة التجربة القومية الناصرية .

و ليعلم أنصار الناصرية أن البرجوازية الوطنية فى آخر المطاف برجوازية و أن الشيوعية إيديولوجيا البروليتاريا العالمية و ليست إيديولوجيا عدوّتها البرجوازية و من هنا على الشيوعيين أن يكونوا شيوعيين لا أنصار البرجوازية كمبرادورية كانت أم وطنية أم إمبريالية و عليهم أن ينشروا الشيوعية و مشروعها و يكونوا شيوعيين تنظيراً و ممارسة و يبذلوا وسعهم لإنجاز الثورة البروليتارية العالمية بتتاريها و التقدّم

نحو الشيوعية العالمية . و من أؤكد مهام الشيوعيين " النضال من أجل تحرير جماهير الشغيلة من نفوذ البرجوازية بوجه عام " (لينين - مقدمة " الدولة والثورة ") .

و فى نفس السياق ، ليعلم هؤلاء أنّ الجبهة المتحدة مع البرجوازية الوطنية لا هي شرط لنجاح الثورة الديمقراطية الجديدة و لا هي إن أنشأت قارة وهو ما تدلّ عليه تجربة الثورة الماوية فى الصين . و هذه الجبهة المتحدة للطبقات الثورية فى ظلّ قيادة البروليتاريا و حزبها و إيديولوجيتها كما أثبتت التجارب الماوية فى عدّة بلدان أخرى لا تبنى و لا تلتحق بها البرجوازية إن إلتحقت بها إلاّ أثناء عملية تحطيم الدولة القديمة و إرساء أسس الدولة الجديدة بواسطة حرب الشعب الطويلة الأمد و فى غمارها و ليس قبل ذلك .

" إن الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية تقوم على تحالف الطبقة العاملة و طبقة الفلاحين و طبقة البرجوازية الصغيرة فى المدن ، و بصورة رئيسية تقوم على تحالف العمال و الفلاحين لأن هاتين الطبقتين تولفان ثمانين إلى تسعين بالمئة من مجموع سكان الصين . إنهما القوة الرئيسية فى الإطاحة بالإمبريالية و زمرة الكومنتانغ الرجعية ، كما أن الانتقال من الديمقراطية الجديدة إلى الاشتراكية يتوقف أساسا على تحالفهما ."

(" الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية " ، 30 يونيو - حزيران 1939 ، " مؤلفات ماو تسي تونغ المختارة " المجلد 4 / ص 42) .

و إن كانت البرجوازية الوطنية تمسك بسلطة دولة ، لا تستسلم لها البروليتاريا أو تتحالف معها بل تواصل نضالها من أجل أن تفتكّ السلطة و تبني دولة جديدة بقيادتها غايتها الأسمى الشيوعية على الصعيد العالمي . و من منظور شيوعي ثوري ، التحالف مع أيّة برجوازية تمسك بالسلطة خطأ قاتل و بالتالى التحالف مع البرجوازيات الوطنية فى البلدان العربية ينبع من رؤية قومية وهو إنحراف عن الشيوعية و خيانة لها مثله مثل الخطأ القاتل الذى إرتكبه الحركة الشيوعية العالمية أثناء الحرب العالمية الثانية بتحالف الأحزاب الشيوعية مع البرجوازية الإمبريالية - الجبهة ضد الفاشية - بدعى أنّها ديمقراطية مناهضة للفاشية و النازية فى تضارب صارخ مع الموقف اللينيني الداعي للإنهزاميّة الثورية أي القيام بالثورة الاشتراكية ، لا مساندة البرجوازية فى البلدان الإمبريالية .

و قد بلغ الأمر بالإنحراف عن الماوية أن سمّت الكثير من المجموعات نفسها - و منها مجموعات ماوية - و نشطت بإسم الوطنيين الديمقراطيين مرتكبة خلطا فظيحا بين طبيعة هذه الثورة البرجوازية الطابع بشكل عام لكن بقيادة بروليتارية - الديمقراطية الجديدة - التى تتطلبها المرحلة فى المستعمرات و المستعمرات الجديدة و أشباه المستعمرات من جهة و الهوية الشيوعية العاكسة للهدف الأسمى الذى ينبغى ان لا يغيب أبدا عن الشيوعيين و لو لحظة لأنّه كبرنامج أقصى تتحدّد وفقه أو فى علاقة به و خدمة له الأهداف المرحلية و التكتيكات و أساليب النضال الشيوعي . و قد نبّهنا إلى هذا الخطأ النظري و العملي فى مقال " الوطنيون الديمقراطيون و وحدة الشيوعيين الحقيقيين " :

" تسمية خاطئة و ضارة :

بادئ ذى بدء ، نرفع إلتباسا طالما ساد فى أذهان غالبية الوطنيين الديمقراطيين . من الخطأ الصريح أن يطلق الشيوعيون على أنفسهم إسم طبيعة الثورة المطلوبة فى بلدهم . الشيوعيون فى البلدان الرأسمالية لا يطلقون على أنفسهم إسم الاشتراكيين تماشيا مع طبيعة الثورة المنشودة هناك . و لا يطلق الشيوعيون عبر العالم ، فى البلدان المستعمرة و شبه المستعمرة و المستعمرات الجديدة إسم الوطنيين الديمقراطيين أو الديمقراطيين الجدد (ماويا ، الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية) على أنفسهم إعتبارا

لطبيعة الثورة اللازمة هناك . كلاهما يطلقان على أنفسهما صفة الشيوعيين و قد يضيفون إليها صفات أخرى للتمايز مع منظمات و أحزاب أخرى . فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، هناك عدة أحزاب شيوعية من أبرزها الحزب الشيوعي الثوري الذي يتبنّى إيديولوجيًا الماركسية – اللينينية – الماوية وقد طوّرجوهرها الثوري في صراع مع التحريفية و الدغمائية رئيسه بوب أفكيان بتطويره للخلاصة الجديدة للشيوعية ، شيوعية اليوم أو الفهم الشيوعي الأكثر تقدّمًا و الأرسخ علميًا اليوم . و في الهند هناك الحزب الشيوعي الهندي (الماوي) الذي يقود حرب الشعب من أجل إنجاز الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الثورة البروليتارية العالمية و غايتها الأسمى الشيوعية على الصعيد العالمي . و في الفلبين ، هناك الجبهة الوطنية الديمقراطية التي يقودها الحزب الشيوعي الفلبيني ... و عربيًا ، أطلق الشيوعيون في العراق عندما كان يقودهم الرفيق فهد إسم الحزب الشيوعي على حزبهم و هكذا . و تمّ و يتمّ ذلك عالميًا إنطلاقًا من ما دعت إليه الأممية الثالثة الشيوعية ، و من ما كتبه لينين عن ضرورة أن يحمل إسم حزب الشيوعيين هدفهم السمي أي الشيوعية .

و لكن لأسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها ، أطلق جزء من الشيوعيين في القطر على أنفسهم إسم الوطنيين الديمقراطيين واقعين في خطأ التماهي مع إسم الثورة المنشودة مرحليًا و ليس مع الهدف الأسمى الشيوعي و لم يقع تصحيح الخطأ بل تمادى فيه الكثيرون لتصبح طبيعة الثورة مرحليًا المحددة في الهوية . وقد كانت تبعات ذلك وخيمة إيديولوجيًا و سياسيًا... " . (إنتهى المقطع)

و نظرا لإنبهارهم بالبرجوازية الوطنية رغم طبيعتها المزدوجة حسب ماو تسي تونغ و أنّها " قد تجرى في فترات أخرى ، وراء البرجوازية الكبيرة الكومبرادورية و تلعب دور المساعد في مناهضة الثورة " (وهو ما فعلت في البلدان العربية و إعترفت به سنة 2014 المنظمة إياها) و رغم أنّ " ثورة " مستقلة " تقوم هي بالدور الرئيسي فيها ليست إلا مجرد وهم " ، بمثابة لا يحسدون عليها ، يمدح أصحاب المنظمة إياها هذه البرجوازية و يتذللون لها ويرونها – قوى وطنية – موجودة في كلّ مكان حتى و إن كانت تحوّلت إلى برجوازية كومبرادورية ففي ليبيا ، واضح جلي أنّ الصراع بين قوى موالية لهذه أو تلك من القوى الإمبريالية العالمية و مع ذلك يأكّد كاتب " لنطّور ... " بمثابة ذاتية لا أجلى منها ، و قد يقسم بأغلظ الأيمان أنّ " الموقف الصحيح في رأينا يتلخّص في : - دعم القوى الوطنية المناهضة للقذافي وللتدخّل الأجنبي في ليبيا والتي تسعى إلى تبني مصالح الجماهير " (وفي نصّ " أخطاء سياسية قاتلة " : نحن نعتقد أن ليبيا لا تخلو من القوى الوطنية التي ستصدى تدريجيا للغزو الخارجي و للظالمين في الداخل ") ما يعني دعم قوى موجودة في خيالهم الموهوس بالبرجوازية الوطنية و غير موجودة على أرض الواقع الراهن أصلا !!! (فضلا عن كون الموقف الصحيح يتلخّص في الدعاية للثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها و للمشروع التحرري الحقيقي ، الشيوعي كنفقيز للإمبريالية و عملاتها في عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية) .

و تتجلى هذه المثالية الذاتية أيضا في صيغة ما هي بصيغة ماركسية و إنّما ورثتها المجموعة عن المفاهيم القومية ألا وهي صيغة " مركزية القضية الفلسطينية " . منسجمة مع الفكر القومي و أهداف القوميين الناصريين منهم و البعثيين في فترة معينة الذين وضعوا الوحدة بين البلدان العربية خاصة في الشرق الأوسط على رأس أجنداتهم ، كانت تخدم سيعهم الدؤوب لتعبئة الجماهير الشعبية و تجبيشها لخوض المعركة ضد الكيان الصهيوني ، التكنة الإمبريالية المتقدمة و كلب حراستها في قلب الوطن العربي .

و لكن عندما إصطدم القوميون و دولهم الضعيفة نسبيا الناجمة عن إنقلابات لا ثورات بواقع قوّة الإمبريالية و الصهيونية و بعدم قدرتهم نظرا لطبيعتهم الطبقيّة على بناء مجتمع قادر على الصمود في وجه الإمبريالية و الصهيونية و الرجعية و تلبية حاجيات الطبقات الشعبية و خدمة مصالحها الجوهرية (وهذا الأمر الأخير مستحيل في عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية من وجهة النظر الماوية و التاريخية) ، تراجعوا

و عقدوا الصفقات العلنية و السرية مع الإمبريالية و الصهيونية غير أنهم ظلّوا محتفظين بالصيغة لمواصلة مغالطة الجماهير الشعبية و مثال ذلك ما حصل فى سوريا التى لم تطلق رصاصة واحدة تجاه الكيان الصهيوني من أراضيها لأكثر من أربعة عقود فى الوقت الذى عاثت فسادا فى لبنان و قتلت آلاف الفلسطينيين فى مجزرة تلّ الزعتر سنة 1976 .

و فى حين تخلى بعض الفلسطينيين نتيجة لتجاربهم المريرة مع الرجعية العربية و مع ما سميت بالأنظمة الوطنية التى تحوّلت إلى نقيضها عن " مركزية القضية الفلسطينية " بحيث أنّ جورج حبش تجرأ على قول ما مفاده أنّ تحرير فلسطين يمرّ عبر تحرير العواصم العربية ؛ ظلّ مشوّهو الماوية يتمسكون بتلك الصيغة القومية الأصل و الغاية و التى أدّت بجزء من متبنيها (ينقدّهم نص " إنتفاضة 2011... ") الذين مضوا بمنطق " مركزية القضية الفلسطينية " إلى نهايته ، إلى ليس مغازلة الأنظمة العربية عميلة الإمبريالية و الإنبطاح أمامها و التمسح على عتباتها فقط بل أكثر من ذلك حتى إلى مهاجمة المناضلين ضدّ تلك الأنظمة العميلة !

و هكذا نرى أنّ تلك الصيغة القومية ضارة أيما ضرر على أكثر من صعيد ذكرناه و لم نذكره من ناحية و من ناحية أخرى هي صيغة مجافية للمادية الجدلية ذلك أنّه إن كانت القضية الفلسطينية مركزية فإنّ الثورة الديمقراطية الجديدة فى بقية البلدان العربية لامركزية (وحدة أضداد : تناقض مركزي / لامركزي ، و الأصحّ ماويّا رئيسي / ثانوي) لذلك لعقود ركّز من تبنّوا تلك الصيغة القومية الأصل على إرسال المناضلين و المناضلات إلى " جبهة القتال الساخنة " أو الدعاية رئيسيّا للقضية الفلسطينية فى نشاطاتهم .

و جدير بالملاحظة أنّه يتمّ الحديث عن " الكفاح المسلّح " و " المجد للبندقية المقاتلة " (من أجل ماذا ؟ حسب أي برنامج ؟ من أجل أية طبقة ؟ و بأية وسائل ؟ و ما هي علاقة هذه البندقية بالثورة البروليتارية العالمية ؟ ...) و لا يجرى تحليل الخطّ الإيديولوجي و السياسي للمنظمات و الأحزاب الفلسطينية و هل أنّ هذه " الثورة الفلسطينية " ثورة ديمقراطية جديدة / وطنية ديمقراطية أم هي حركة فصائل مسلّحة ضدّ الصهيونية و الإمبريالية الأمريكية و لا يهمّ إن كانت تقع تحت كلال كل إمبريالية أخرى أو هي تبشّر ببرنامج قروسطي تكرّسه على أرض الواقع فتكون صراحة ضدّ الثورة الديمقراطية الجديدة و قواها و برنامجها و آفاقها .

و للتشديد على " مركزية القضية الفلسطينية " ، يقارن مرارا إلحاق الهزيمة بالصهيونية بإلحاق الهزيمة بالنازية خلال الحرب العالمية الثانية و مثال ذلك جملة من " فى معاني مركزية القضية الفلسطينية " : " تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني سيشكل منعرجا فى مسيرة النضال الوطني العربي يضاهي الانتصار الذى حقّقه البشرية ضدّ النازية و الفاشية العالمية . "

و " تحرير كل فلسطين سيخلق منعرجا تاريخيا و سيكون نقلة نوعية فى تاريخ الأمة المعاصر قد تضاهي لحظة انتصار القوى المعادية للنازية على دول المحور فى الحرب العالمية الثانية . " (فى يوم الأرض... واجباتنا القومية و الأممية نحو فلسطين " ، 29 مارس 2013) .

و بهذا الصدد نسوق جملة من الملاحظات :

1- " الإنتصار الذى حقّقه البشرية ضدّ النازية و الفاشية العالمية " صيغة مثالية غير دقيقة و تعويمية تتملّص من الحقيقة الموضوعية ألا وهي أنّ النازيين و الفاشيين أيضا من " البشرية " فهل إنتصروا على أنفسهم ؟

2- المهمّ في إندحار الفاشيّة و النازية ، بالنسبة للشيوخيين الحقيقيين ، هو إنتصار الإشتراكية مجسّدة في الإتحاد السوفيياتي آنذاك على الغزاة و الدور الذي لعبته معركة ستالينغراد و المنعرج التي أسفرت عنه و تحرير بعض البلدان التي ستشكّل إلى جانب الإتحاد السوفيياتي و الصين الماوية المعسكر الإشتراكي لاحقاً .

3- هناك وجه شبه حقيقي بين خطّ الجبهة ضد الفاشيّة و خط هذه المجموعة حول الجبهة ضد الصهيونية . فكلاهما يهمل الصراع الطبقي و الدور القيادي للبروليتاريا و نضال البروليتاريا من أجل دول تقودها و هدفها الشيوعية على النطاق العالمي . لقد نقد الماويون عالمياً خطّ الجبهة ضد الفاشيّة الذي يذهب ضد الإنهزامية الثورية اللينينية . و نحن نعرى هنا الصيغة التعميمية- الطبخة القومية - لوحدة " القوى الشيوعية الحقيقية و القوى القومية و القوى الإسلامية الوطنية " لأنّها تتاجر هي الأخرى بمصالح البروليتاريا العالمية و ضرورة أن يقاتل الشيوعيون من أجل القيادة التي ستحدّد نتيجة التضحيات الجسام و طبيعة الدولة الجديدة . و بإقتضاب ، لا يكتفى الشيوعيون بـ " تحرير فلسطين " لمنحها لبرجوازية من البرجوازيات فتخرج من الإستعمار المباشر لتسمي دولة من دول المستعمرات الجديدة مثلاً حصل في الإنتصار على الفاشيّة و النازية في فرنسا و إيطاليا و اليونان إلخ (عودة البرجوازية الإمبريالية " الديمقراطية " بعد إستسلام الشيوعيين و إلقائهم السلاح للعمل في ظلّ تلك الدول الإمبريالية و إهدار فرص القيام بالثورة و إنشاء دول بروليتارية) ، واجبنا كشيوعيين ماويين ثوريين حقيقيين و هدفنا هو " التحرير الديمقراطي الجديد / الوطني الديمقراطي " كجزء من الثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها و هدفها الأسمى الشيوعية على النطاق العالمي .

لئن كان هؤلاء ماويين حقاً ، قولاً و فعلاً لفهموا القانون الأساسي للمادية الجدليّة كما طوّره لينين و ماو تسي تونغ ، قانون التناقض و طبّقوه على هذه الحال و عندها لأدركوا أن المركزي و اللامركزي ضدّان يتحوّل الواحد منهما إلى الآخر . مادياً جدلياً لا شيء ثابت و الرئيسي و الثانوي حسب ماو تسي تونغ ذاته في " في التناقض " يتبادلان المواقع بمعنى تحوّل الواحد إلى الآخر في ظروف معيّنة .

و إن إفتراضنا جدلاً أن تحرير فلسطين هو المركزي فإنّ تحرير بقية البلدان العربيّة لامركزي في ظروف ما – يجب تحديدها واقعياً و مادياً باللموس – فإنّ الأمر في ظروف أخرى ينقلب إلى ضدّه و اللامركزي يصبح مركزي . إلّا أن هذه المجموعة لا تعتمد المادية الجدليّة بل المثاليّة الميتافيزيقية فترفع ذات الصيغة القومية و غير الماركسيّة أصلاً لعقود رغم أنّ الظروف الموضوعية و الذاتية شهدت تغيّرات نوعيّة عدّة .

و لننظر بعد هذا إلى المسألة من زاوية أخرى . البلدان العربيّة جميعها راهنا تترزح تحت نير الإستعمار المباشر أو الإستعمار الجديد أو الإستعمار الإستيطاني الصهيوني (و هذا ما أضحت المنظّمة إيّاها تعترف به منذ مدّة قصيرة و كانت " الشعلة " لا تقوّر به سابقاً مدافعة عن وجود أنظمة وطنية) و بالتالي من الضروري تحريرها كلّها و لا ندري من وجهة نظر الشيوعية و تحرير الإنسانية قاطبة من كافة أنواع الإستغلال و الإضطهاد الجندي و الطبقي و القومي ، لماذا يكون تحرير فلسطين " مركزيّاً " و لا يكون مثلاً تحرير العراق هو المركزي (إن قبلنا جدلاً بتوصيف " مركزي ") ؟ و لا ندري من ذات وجهة النظر الشيوعية ، إن كان تحرير فلسطين كافياً بمعنى التحرّر من الإمبريالية و الصهيونية فقط ؟ ماذا عن ما بعد هذا الصنف من التحرير . هل توضع مقاليد الحكم بين أيدي " برجوازية وطنية " تحوّلت – و تتحوّل عامة في عصر الإمبريالية و الثورة الإشتراكية - إلى برجوازية كمبرادورية أم لا بدّ أن يكون " التحرير " جزء من الثورة البروليتارية العالمية بتيّاريها ؟ و ماذا يستدعي الخيار الثاني ، الخيار الشيوعي و التحرري الحقيقي الوحيد و ما هي تبعات ذلك نظرياً و عملياً ؟

و هل يعتقدون أنه بالإمكان تحرير فلسطين شيوعيًا أي بثورة ديمقراطية جديدة وكجزء من الثورة البروليتارية العالمية و مقتضياتها حسب النظرة الماوية فى واقع بحر من الدول العربية الرجعية المحيطة بها ؟ و لننظر إلى الأمر من الجانب المعاكس : ماذا إن تطوّرت الحركة الشيوعية الثورية فى بلد من البلدان العربية و أوشكت على إفتكاك السلطة هناك ، أكون من اواجب الشيوعيين ليس عربيًا فقط بل عالميًا أيضا مدّها بكلّ الدعم المادي و السياسي و الإيديولوجي اللازم لتوفير أسباب النجاح أم إبقاء العيون مركّزة على فلسطين و لا شيء غير فلسطين ؟ ألن يدفع ظفر ثورة ديمقراطية جديدة ماوية فى بلد من البلدان العربية بالحركة الثورية لا فى فلسطين و البلدان المجاورة لها و البلدان العربية الأخرى و حسب بل عالميًا كذلك ؟

و من هنا نلمس لمس اليد كيف أنّ الإنحراف القومي عن خطّ ماوتسى تونغ الذى ينادي ب " من الضروري تماما أن نتبع سياسة الحذر و التروى حيال البرجوازية الوطنية " يؤدى لا محالة إلى التذيل للبرجوازية الوطنية و إلى البرجوازية الكمبرادورية و إلى مواقف رجعية لا تخدم فى الحقيقة تحرير فلسطين بل بالعكس و كيف أنّ هذا الإنحراف يترافق مع إدارة الظهر إلى المنهج المادي الجدلي و التاريخي و تعويضه بالمثالية الميتافيزيقية . هذه من الماويين الزائفين مجدّدا سياسة رفع الراية الماوية لإسقاطها !

3- الإسلام و الإسلاميون الفاشيون :

و كما مرّ بنا حيث لا يوجد تنظيم أو تعبير سياسي فعلا عن قوى وطنية معادية لجميع القوى الإمبريالية ، تتصوّر المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس مثاليًا وجودها بالقوة ، و حيث يثبت للعيان بما لا يدع مجالا للشك أنّ القوى البرجوازية الوطنية تحوّلت إلى نقيضها ، إلى برجوازية كمبرادورية ، لا تتورّع هذه المنظّمة عن جعل " الحركات الإسلامية " هي تعبيرة عن البرجوازية الوطنية . مرّة أخرى هي المثالية الذاتية التى تتوخّاها منها ، لا المادية الجدلية . تترك الحقيقة الموضوعية لتخترع أشياء تعتبرها بعدنّد " حقائقا موضوعية " و ما هي سوى " حقائقها " الذاتية .

و قد أغشت نظر أصحاب هذه المنظّمة مقولة " مركزية القضية الفلسطينية " ، بات كلّ من يرفع سلاحا فى وجه الصهيونية ووطنيا و بات معيار الوطنية هو مقاومة الصهيونية بأي شكل من الأشكال . لا يفرّق هؤلاء بين المقاومات و الثورات بمعنى أنّه إنطلاقا حتى من التجارب الفلسطينية ، بيّنت الوقائع التاريخية أن هناك قوى تلجأ لرفع السلاح ليس لتحطيم الكيان الصهيوني و التحرّر الوطني الديمقراطي من الرجعية و الإمبريالية بل لفرض بعض الإصلاحات و التنازلات على الإمبريالية و الرجعية و الصهيونية و لعقد صفقات معها و لنا فى ما فعلته حركة فتح و غيرها وصولا إلى حركة حماس الإسلامية الفاشية أوضح دليل على ذلك .

و حين يستعمل الماركسيّون الزائفون الكفاح المسلّح لفرض إصلاحات لا لتحطيم الدولة الرجعية و إنشاء دولة جديدة كجزء من الثورة البروليتارية العالمية و هدفها الأسمى الشيوعية على النطاق العالمي ، يوصّفهم الماويون كتحرifiّة مسلّحة (مثلا فى أمريكا اللاتينية و آسيا ، و فى مجلّة الحركة الأممية الثورية ، " عالم نربحه " عدّة نصوص تطرّقت لهذه المسألة) .

لا تجري المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس تحليلا علميًا ماديًا جدليًا و تاريخيًا لنظرة الرافعين للسلاح للعالم و برنامجهم السياسي و تهمل بالتالي الجوهر المحدّد لطبيعة هذه القوى و تكتفى بالظاهر : مقاومة فى وقت من الأوقات . و هذا أبعد ما يكون عن الموقف و المنهج الشيوعيين و عن الربط الفعلي بين المسألة الوطنية و المسألة الديمقراطية و الثورة البروليتارية العالمية بتيّارها .

و يتباهى أصحاب هذه المنظّمة بكونهم وقفوا إلى جانب " الحركة الإسلامية " [لنقرأ حركة النهضة] عندما تعرّضت بعد " زواج متعة " مع بن علي ، إلى قمع هذا الأخير في أواخر ثمانينات القرن العشرين و بداية تسعيناته (و لا زالوا يدافعون عن حركة حماس و ينعتون من ينقذوها بـ " الصبائية " – أنظروا " حول صبائية بعض الشعارات السياسية " بتاريخ 18 نوفمبر 2012) و الحال أنّها من " القوى المنتهية تاريخياً " ، من " القوى الرجعية المتخفية منذ أكثر من نصف قرن تحت شعارات كاذبة من نوع " الاسلام هو الحل " و " الشريعة هي الحل " (" أزمة سلطة " الإخوان في تونس و مصر " ، 6 ديسمبر 2012). و السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : على أي أساس و من أي منطلق شيوعي ماوي تمّ ذلك ؟ لا يشرحون ذلك صراحة و إنّما نفهم من المنطق الذى يقودهم أنّ الإجابة : هذه " القوى المتخفية " (متخفية ، قالوا! مغالطة أخرى لتبرير تغطيتهم لطبيعتها الحقيقية التى فضحها العديدون منذ سبعينات القرن العشرين و ثمانيناته) " قوى إسلامية وطنية " !!!

و يا لنفاق المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس التى ساندت " الحركة الإسلامية " و هي تخطّ بلا خجل : " إن من يساوم اليوم في مبدأ " المساواة التامة بين المرأة و الرجل " لإرضاء بعض الأطراف السياسية الحليفة له هو مثل الذى يراجع المبدأ القائل بأن الصراع العربي الصهيوني هو صراع وجود و ليس صراع حدود. فالمسألة لا تتحمل مساومة و لا تنازلات و هي مقياس للأحزاب و الأفراد في مدى ديمقراطية و ثورية ذلك الحزب أو الفرد ". (" فى ذكرى 8 مارس : إمّا مع المساواة التامة أو ضدّها " ، 7 مارس 2013).

لقد ساوموا هم ذاتهم مع " الحركة الإسلامية " الرجعية ، " حركة النهضة " العدوّة لـ " المساواة التامة بين المرأة و الرجل " سلوكا و برنامجا و فكرا و ممارسة ؛ ساندوا الإسلاميين الفاشيين ، أعداء الشعب و النساء و للإمبريالية عملاء . ثم بعد سنوات يزايدون بقضية تحرير المرأة لمغالطة المناضلين المناضلات خاصة و الجماهير عامّة و إن طبّقنا عليهم المقياس الذى وضعوه هم أنفسهم : " المسألة لا تتحمل مساومة و لا تنازلات و هي مقياس للأحزاب و الأفراد في مدى ديمقراطية و ثورية ذلك الحزب أو الفرد " يتّضح أنّهم لديمقراطيين و لا ثوريين .

لقد تعلّمنا من لينين فى " مسودة أولية لموضوعات فى المسألة القومية و مسألة المستعمرات " يونيو – يوليو (حزيران – تموز) 1920 أنّه : " ... ينبغى أن لا يغرب عن البال بوجه خاص : ...

ضرورة النضال ضد رجال الدين و غيرهم من عناصر الرجعية و القرون الوسطى ذوى النفوذ فى البلدان المتأخّرة ؛ ... ضرورة النضال ضد الجامعة الإسلامية و ما شاكلها من التيارات التى تحاول ربط الحركة التحرّرية المناهضة للإمبريالية الأوروبية و الأمريكية بتوطيد مراكز الخانات و الإقطاعيين والشيوخ إلخ " ؟

و نحن إذ ندين تحوّل بعض المناضلين المتمركسين إلى " وشاة " ، فإنّنا نستغرب موقف تلك المنظّمة التى تدعى تبنيّ الماوية . فالماوية على خطى اللينينية لا تدافع عن القوى الرجعية القروسطية أو أية قوى رجعية مصنّفة موضوعيًا فى خانة أعداء الشعب و التحرّر الديمقراطي الجديد / الوطني الديمقراطي و أعداء الشيوعية برمتها . دارس برنامج " الحركة الإسلامية " و ممارساتها و مواقفها منذ نشأتها و طوال سبعينات القرن العشرين و ثمانيناته يدرك دون عناء أنّها حركة مناهضة تماما لتحرير المرأة ولمصالح الجماهير الشعبية و قضية الشيوعية محلياً و عالمياً . و هذه الحركة و شببها صنيعة الإمبريالية و دول الإستعمار الجديد و الرجعية العربية و حتى الصهيونية فى حال حركة حماس الفلسطينية .

و هذه حقائق موضوعية تاريخية لا يمكن أن ينكرها إلاّ المثاليّون الذاتيون ، سواء كان ذلك فى تونس أو فى المغرب أو فلسطين إلخ و حقائق أنّ الإسلاميين الفاشيين يقدّمون أجلّ الخدمات للنظام الإمبريالي العالمي

و يعملون في إطاره . و ما تسمّيه المنظّمة إيّاها بـ " الإسلاميين المرتدّين " ليسوا بمرتدّين أصلا فهم و حركة النهضة برمتها صنّعة نفس الحزب الذي ترأّسه بورقيبة ثم بن علي ، هم صنّعة دولة الإستعمار الجديد و هم في خدمتها سواء إنتسبوا إلى حركة النهضة أو التجمّع الدستوري الديمقراطي علما و أنّ العلاقة وطيدة بين الحزبين الرجعيين و إن شأبتها أحيانا بعض الخلافات و الممرّ مفتوح بينهما في الإتجاهين و هو ما تأكّد بوضوح حتى في المدة الأخيرة في تونس .

و بالتالي تصبّ " الحركة الإسلامية " و شبيهاها الفاشيّة في خانة الإمبريالية و الرجعية أي هي عدوّ ليس فقط محلّيا بل عالميا للثورة الاشتراكية بما هي نقيض للإمبريالية في عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية و قطعاً ليس على الشيوعيين الماويين الحقيقيين الثوريين أن يساندوا قوى رجعية ضد قوى رجعية أخرى بل بالعكس عليها أن تفضح القوّتين المعاديتين للجماهير الشعبية و للشيوعية .

و قد سبق لنا أن خضنا في موضوع الحال في مقال " الإسلاميون الفاشيون : للشعب و النساء أعداء و للإمبريالية عملاء " وقلّنا النظر في المسألة من عدّة زوايا و تبين اعتمادا على الموقف و المنهج الشيوعيين و على الوقائع الملموسة أنّ الإسلاميين فاشيين و أنّهم للشعب و للنساء أعداء و للإمبريالية عملاء . و حتّى لا نكرّر ما ورد في ذلك المقال ، ندعو القراء المتطلّعين للتعمّق في المسألة إلى دراسة مضمون مقالنا ذاك لمزيد إستيعاب أنّ الإسلام رؤية للعالم و برنامج سياسي رجعيين و إيديولوجيا و أداة ، في عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية ، بيد الطبقات المستغلّة .

و يبدو مرّة أخرى أنّ المعيار الذي قاد المنظّمة العمياء بعيون قوميّة إلى موقف المساندة ذاك هو اعتبارها للإسلاميين الفاشيين " وطنيين " و يتأتّى هذا التأويل من " قياس " خاطئ أصلا : بما أنّ حركة حماس ، حسب وجهة نظرهم ، " وطنية " ، شبيهاها (حركة إخوانيّة) " الحركة الإسلامية " في تونس " وطنية " أيضا . و بداهة لا يعكس هذا المنطق الشكلي الأساس على المثاليّة الذاتية الواقع الموضوعي و الحقائق الموضوعية و لا يمتّ بصلة للماويّة سوى أنّه نقيضها .

و يتحدّث نصّ " إنتفاضة 2011 ... " عن " الفهم المنحرف لعلاقة المسألة الديمقراطية بالمسألة الوطنية " ، فهل فهم أصحاب هذا النصّ هذه العلاقة فهما سليما ، فهما شيوعيا ؟ لا . إنّهم يغضّون الطرف عن المسألة الديمقراطية حينما يتعلّق الأمر بتقييم القوى الإسلامية الفاشيّة و يقينا أنّه ليس بوسعهم أن يقنعونا و القراء بأن هذه القوى " ديمقراطية " لذلك لا يلهجون إلّا بـ " وطنية " (في الواقع لاوطنية) هذه القوى فيطعنون الجماهير الشعبية و النساء و الشيوعية في الظهر . و هذا منهم لا يستغرب لأنّهم قاموا بالضبط بذات التقييم و السلوك تجاه تجارب البرجوازية الوطنية التي تحوّلت إلى برجوازية كمبرادورية في ظروف معيّنة ، مغالين في جانب " الوطنية " طامسين المسألة الديمقراطية بشنّى مضامينها الرئيسية المتصلة بالأرض و الحرّية السياسية و تحرير المرأة ...

المنطق الإحادي الجانب الذي يضخّم مظهرها ليغيّب المظهر الآخر من " النضال الوطني الديمقراطي " منطق مثالي ذاتي و إنتقائي مناهض للماديّة الجدليّة كما طوّرها لينين و ماو تسي تونغ .

و فضحت أكثر الممارسة العمليّة للإسلاميين الفاشيين طبيعة " الحركة الإسلامية " (صيغة المنظّمة المساندة لهذه الحركة) اللاوطنية و اللاديمقراطية و اللاشعبية أمام الجماهير الشعبية و على نطاق واسع و بالملموس ، فإضطرّ مشوّهو الماويّة و الشيوعية عموما سنة 2014 إلى أن " يكتشفوا " مقولة لماركس — لم يتشجّعوا عناء ذكر مصدرها البتّة !- و رجعيّة الإسلاميين الفاشيين أو ما سمّوه مداورة بـ " القوى الأخرى " التي " تستجد ... بالمخزون الديني و بالتراث القروسطي و بمضامين ظلامية في بعض الحالات معادية للذات الانسانية و مبشرة بعبودية جديدة في القرن الواحد و العشرين محاولة اقامة دولة دينية تسير في اتجاه معاكس تمام لتيار التاريخ القومي و الانساني . فكل دولة دينية هي دولة ناقصة

سياسيا كما يقول ماركس أي أنها دولة لم تكتمل سياسيا و لم تتجاوز الخضوع للتشريعات السماوية لصالح قوانين وضعية متطورة و تراعي الحريات العامة و الفردية و حرية المعتقد و الفكر " ؛ و أنّ " الحركة الإسلامية " التي ساندوها سابقا " " النهضة " ... تعادي النضال النقابي و تتربص بالاتحاد و بحق الاضراب . " (" الموقع قبل الموقف " 29 ماي 2013) .

أين كانوا طوال عقود ؟ فى عالمنا أم فى عالم آخر ؟ لعقود طوال رفع هؤلاء الراية البيضاء أمام " البرجوازية الوطنية " و " الحركات الإسلامية " و لم يتفطن هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم طليعة و ماركسيين - لينينيين - ماويين إلا بصفة متأخرة و متأخرة جدا ، بعد الصفوف الواسعة للجماهير بسنوات ، إلى حقيقة أعلنها ماو تسي تونغ منذ عقود " انتهى دور البرجوازية الوطنية القيادي " و كذلك إلى حقيقة طبيعة الإسلاميين الفاشيين الرجعية .

جاء فى نصّ " إنتفاضة 2011 ... " لا يخفى الثوريون الحقيقة عن الجماهير " و قد لمسنا ما لمسنا من قلب للحقائق و تزوير للوقائع و طبيعة البرجوازية الوطنية و الحركات الإسلامية الفاشية و تحريفات للماوية ، هل نكذب الجماعة و نعتبر قولهم قول زور لمغالطة الجماهير و تضليلها أم نعدّهم غير معنيين بهذا القول باعتبارهم غير ثوريين ؟!

نتبين إذن أنّ خطّ المنظّمة إياها تجاه الإسلام و الإسلاميين الفاشيين خطّ تحريفي يميني مثالي ذاتي و إنتقائي يشوّه الماوية و يرفع رايتها ليسقطها فهو ينظر لخطّ و يكرّس خطأ يتذلل لل " حركة الإسلامية " و يتذلل للبرجوازية الوطنية التي تحوّلت إلى برجوازية كمبرادورية و يدوس واقع و حقائق أنّه فى عصر الإمبريالية و الثورة الاشتراكية لم يعد هناك أي دور تقدّمي للدين بما هو إيديولوجيا وأداة رجعيين فى يد الطبقات المستغلّة و هو حجر عثرة أمام تقدّم الثورة الاشتراكية بتّياريها و أمام المشروع الشيوعي و تحرير الإنسانية من كافة أنواع الإستغلال و الإضطهاد الجندي و الطبقي و القومي ؛ و أنّ الإسلاميين فاشيون و للشعب و النساء أعداء و للإمبريالية عملاء .

و من أجل التعمّق فى إدراك البون الشاسع فعلا بين رافعي راية الماوية لإسقاطها و الماويين الثوريين حقّا ، المدافعين عن أكبر فهو شيوعي متقدّم اليوم : الخلاصة الجديدة للشيوعية ، و المتبنّين لمقولة بوب أفاكيا : " ما نراه فى نزاع هنا هو الجهاد من جهة و ماك العالمية / ماك الحرب من جهة أخرى و هو نزاع بين شريحة ولى عهدها تاريخيا ضمن الإنسانية المستعمرة و المضطّدة ضد الشريحة الحاكمة التي ولي عهدها تاريخيا ضمن النظام الإمبريالي . و هذان القطبان الرجعيان يعرّزان بعضهما البعض ، حتى و هما يتعارضان . و إذا وقفت إلى جانب أي منهما ، فإنك ستنتهى إلى تعزيزهما معا . و فى حين أنّ هذه صيغة مهمّة جدا و حيوية فى فهم الكثير من الديناميكية التي تحرّك الأشياء فى العالم فى هذه المرحلة ، فى نفس الوقت ، يجب أن نكون واضحين حول أي من " هذين النموذجين الذين عفا عليهما الزمن " قد ألحق أكبر الضرر و يمثل أكبر تهديد للإنسانية : إنّ الطبقة الحاكمة للنظام الإمبريالي التي عفا عليه الزمن تاريخيا ، و بوجه خاص إمبرياليو الولايات المتحدة . " ؛ نلجّ فى دعوة الرفاق و الرفيقات و القراء الباحثين عن الحقيقة فى أدقّ تفاصيلها أن يدرسوا عن كثب الخطّ البروليتاري الثوري حقّا للحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي - اللينيني - الماوي) المكتوى بنار " الحركة الإسلامية " فى إيران أي الإسلاميين الفاشيين ، أعداء الشعب و النساء و للإمبريالية عملاء و دولتهم الإيرانية " جمهورية إيران الإسلامية " . و من أهمّ الوثائق المتوفرة على الأنترنت باللغة العربية تلك التي ترجمها شادي السماوي و منها " الإسلام إيديولوجيا و أداة فى يد الطبقات المستغلّة " لنسرين جزايري و كتاب " جمهورية إيران الإسلامية : مذابح للشيوعيين و قمع و إستغلال و تجويع للشعب " و " برنامج الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي - اللينيني - الماوي) 2000 " .

4- الديمقراطية و النظرة البرجوازية للمنظمة الشيوعية الماوية تونس :

ألغت مجموعة المنظمة الشيوعية الماوية بتونس النظر في الطابع اللاديمقراطي للناصرية كفكر قومي و ظلت تمدحها حتى يخال من يقرأ مديحها أنها مجموعة ناصرية ، كما ألغت النظر في الطابع اللاديمقراطي (و قلبت حقيقة أن الإسلاميين الفاشيين عملاء للإمبريالية) لما سمته " الحركة الإسلامية " . و على الرغم من مساهماتنا منذ سنوات الآن في عدة مناسبات في نشر الفهم الشيوعي الحقيقي للديمقراطية و طبيعتها الطبقيّة في تناقض مع الأوهام الديمقراطية البرجوازية ، فإنّ هذه المجموعة لم تكف عن إستخدام مصطلح " الديمقراطية " دون ربطه بالطبقات و كأنّها خارج نطاق المجتمع الطبقي أو فوق الطبقات جميعا و لنضرب على ذلك مثالا معبرا جدّا من نصّ " إنتفاضة 2011... " فضلا عن الحديث المتكرّر عن " الديمقراطية المزعومة " و " ديمقراطية بن علي " و " إنتفاضة ديمقراطية شعبية " :

" الظاهرة الديمقراطية في المجتمعات الماوية تتميّز بهشاشتها . فهي كظاهرة ليست لها قاعدة مادّيّة متينة " .

مذهلة هي ميوعة مصطلح " الظاهرة الديمقراطية " (و لا نزيد تعليقا) و مذهل هو غياب التوصيف اللينيني للديمقراطية و يتوقّع من يطالع " في الطابع الطبقي للديمقراطية " (22 فيفري 2013) أن يجد فهما ماركسياً - لينينياً - ماوياً للديمقراطية و تحليلا للديمقراطية / الدكتاتورية البرجوازية و الديمقراطية/ الدكتاتورية البروليتارية فيصدمه تشويه فظّ جدّا للماركسيّة مفيد للبرجوازية وحدها : " أثبتت التجربة الديمقراطية في البلدان الرأسمالية " (و ليس الرأسمالية - الإمبريالية ، ماويا) و في " البلدان المرتهنة لدى الدوائر الإمبريالية " " تتجاذب مشاريع بناء مجتمع ديمقراطي فيها عدة مصالح داخلية و خارجية متناقضة " و البديل هو " الديمقراطية الحقيقية هي التي تعطي الفرصة لتمثيل نيابي للشعب الكادح صاحب المصلحة الحقيقية في بناء مجتمع ديمقراطي شعبي يخرج البلاد من ولقع التخلف الاجتماعي و الاقتصادي و العلمي و يسن قوانين و مراسيم ثورية بعيدة كل البعد عن المهازل التي نعيشها و حالات المهادنة و التنازلات للأعداء مقابل مزيد تفجير الجماهير و قمعها و محاولات اسكات صوتها بضرب منظماتها الجماهيرية و قواها الثورية. "

أين هذا من التحليل اللينيني في " الدولة و الثورة " ؟ أين هذا من التحليل الماوي في " الديمقراطية الجديدة " و في " الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية " ؟ للماويين الحقيقيين أن يجيبوا على هذه الأسئلة .

و كلام هذه المجموع هذا لا يختلف عن كلام الماركسيين المزيفين في صفوف اليسار الإصلاحي الذي نقدنا في كتاباتنا السالفة و منها نقتطف هذه الفقرات من كتاب " حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد حزب ماركسي مزيف " :

" متحدّثا عن مرتدّ آخر ، كاوتسكي في " الثورة البروليتارية و المرتدّ كاوتسكي " (ص18) ، أوضح لينين :

" أنّه طالما هناك طبقات متميزة ، - و طالما لم نسخر من الحسنّ السليم و التاريخ ، - لا يمكن التحدّث عن " الديمقراطية الخالصة " ، بل عن الديمقراطية الطبقيّة فقط (و نقول بين هالين إنّ " الديمقراطية الخالصة " ليست فقط صيغة جاهلة تتم عن عدم فهم لنضال الطبقات و لجوهر الدولة على

حدّ سواء ، بل هي أيضا صيغة جوفاء و لا أجوف، لأنّ الديمقراطية، ستضمحلّ ، إذ تتطور في المجتمع الشيوعي و تتحوّل إلى عادة، و لكنها لن تصبح أبدا ديمقراطية " خالصة ".)

فلينبين أكّد أنّه لا وجود لديمقراطية خالصة ، فوق الطبقات و أنّ ما هناك إلا ديمقراطية طبقية و أنّ كلّ ديمقراطية هي في آن واحد دكتاتورية ؛ ديمقراطية لطبقة أو طبقات و دكتاتورية ضد طبقة أو طبقات (و قد تعمّقنا في هذه المسألة في مقال " أنبذوا الأوهام البرجوازية الصغيرة حول الإنتفاضة الشعبية في تونس "، الحوار المتمدّن) في حين أنّ هؤلاء روّجوا خيالات عن ديمقراطية لا طبقية - سياسية و إجتماعية - و ما من مرّة نعتوها أو حدّوها طبقيا و بذلك ساهموا و يا لها من مساهمة في تضليل المناضلين و المناضلات و الجماهير الشعبية .

إنّهم لم يقوموا باللازم لينبينا لشرح علاقة الديمقراطية بالدكتاتورية طبقيا و بأنّ كل ديمقراطية هي بالضرورة دكتاتورية : ديمقراطية لأقلية أو أغلبية و دكتاتورية ضد أغلبية أو أقلية و مثال ذلك في كتاب لينين " الدولة و الثورة " أنّ الديمقراطية البرجوازية ديمقراطية للأقلية و دكتاتورية ضد الأغلبية بينما دكتاتورية البروليتاريا / ديمقراطية البروليتاريا هي في آن أيضا ديمقراطية الأغلبية دكتاتورية ضد الأقلية.

و كذلك لم يبذل مدّعو تبنيّ اللينينية قصارى الجهد - في الواقع لم يبذلوا أي جهد - لتفسير أنّ لكلّ طبقة ديمقراطيتها و أنّ الديمقراطية ذاتها كشكل للدولة مآلها تاريخيا الإضمحلال مع إضمحلال الدولة مثلما بيّن ذلك لينين في " الدولة و الثورة " أنّ " الديمقراطية البروليتارية لأكثر ديمقراطية بمليون مرّة من أية ديمقراطية برجوازية " (لينين " الثورة البروليتارية و المرتدّ كاوتسكي " ، دار التقدّم ، موسكو ، الطبعة العربية ، الصفحة 25).

و ليعلم مؤسّسو الحزب الجديد أنّ الديمقراطية البرجوازية وحتى البروليتارية المناقضة لها ، لينينيا مآلهما الإضمحلال مستقبلا . و من أوكّد واجبات الشيوعيين و الشيوعيات النضال بلا هوادة في سبيل أن تعوّض ديمقراطية / دكتاتورية البروليتاريا ديمقراطية / دكتاتورية البرجوازية ثم مواصلة الثورة في ظلّ دكتاتورية/ ديمقراطية البروليتاريا من أجل إضلال الديمقراطية جميعها مع إضمحلال الدولة بما يعلن عالميا بلوغنا هدفنا الأسمى ، الشيوعية كمجتمع خال من الطبقات لا حاجة فيه للدولة و لا للديمقراطية كشكل من أشكالها. و قد نبّهنا لينين في " الدولة و الثورة " لحقيقة أنّ :

" الديمقراطية هي أيضا دولة و أنّ الديمقراطية تزول هي أيضا ، تبعا لذلك ، عندما تزول الدولة " (المصدر السابق ، الصفحة 20).

(إنتهي المقتطف)

الأسلوب التعميمي التوعيمي المناهض للأسلوب اللينيني الدقيق و التحليل الملموس للواقع الملموس و للحقيقة الموضوعيّة لطبيعة الديمقراطية يخدم الفهم الشكلي للقوى الإصلاحية للمسألة فيفسح لها المجال بخلط الأوراق و العمل في إطار دولة الإستعمار الجديد و قوانينها . و قد تظهر هذا الإلتقاء الجلي للمنظمة مع الإصلاحيين في هذا الشأن في نقطتين في نصّ " إنتفاضة 2011... " أولاها " المهام الملحّة " المطروحة زمن كتابة النصّ و ثانيهما تبرير مساندة المنظمة لقوى معيّنة في الإنتخابات .

غريب هو أمر هؤلاء الماويين جدًا ، جدًا . غريب أمر هؤلاء الذين يضعون مهامًا ملحة هي في الأساس جزء من برنامج الثورة الديمقراطية الجديدة / الوطنية الديمقراطية لتنجزها قوى رجعية مفضوحة أو إصلاحية في إطار دولة الإستعمار الجديد التي لم تحطّمها الإنتفاضة ، و في إطار " الظاهرة الديمقراطية في المجتمعات الماقبل رأسمالية " المتميّزة " بهشاشتها " .

واهم و ناشر للأوهام و طبعا ما هو بليني و لا هو ماوي أصلا من يعتقد في إمكانية تحقيق النقاط التالية – المهام الملحة - في ظلّ دولة الإستعمار الجديد (و قد دلّلت مجريات الأحداث عن مدى سباحة من يقف وراء هذه " المهام الملحة " في عالم الأوهام) :

"1- تشكيل حكومة مؤقتة ترأسها شخصيّة وطنية و يتشكّل أعضاؤها من شخصيات وطنية و ممثلين عن المنظمات الجماهيرية التي انخرطت في المعركة و قطعت الطريق على بقايا حزب الدستور تكون مهامها:

أ- التّصديّ لمحاولات الامبريالية استثمار نضالات شعبنا للتأمر على نضالات الجماهير من أجل الكرامة و التحرّر في الوطن العربي تحت عناوين حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية.

ب- قطع كلّ العلاقات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الأمنيّة مع الكيان الصّهيوني.

ت- التّحضير لانتخابات تشريعية و رئاسية و مراجعة القوانين المتعلقة بالحياة السياسية.

ث- دعوة المنظمات الجماهيرية في كل القطاعات و المجالات لتنظيم ندوات لمراجعة سياسات السلطة البائدة (تعليم، صحّة، سكن).

ج- توفير الشغل للعاطلين و رفع الأجور و تجميد الأسعار.

ح- إلغاء كلّ أشكال السّمسرة باليد العاملة.

خ- تأميم المصانع التي وقعت خوصصتها و التّقويت فيها للرأسمال الامبريالي.

د- مراجعة السياسة الجبائية.

ذ- احتكار الدولة و إشرافها على كلّ أنشطة التّوريد و التّصدير.

ر- مراجعة الوضعية العقاريّة بالأرياف و إقامة نمط إنتاج فلاحي موجّه لتلبية حاجيات الشعب.

ز- العمل على نشر ثقافة وطنية علمية جماهيرية و التّأسيس لإعلام شعبي حرّ."

و فضلا عن ذلك ، نلفت إنتباه القراء إلى ترويج الجماعة التي ننقد للأوهام حول " تشكيل حكومة مؤقتة ترأسها شخصيّة وطنية ... " فعن أيّة إستقلالية يتحدّثون ؟ الإستقلالية التنظيميّة أم الفكرية أم ... ؟ و أين توجد هذه الإستقلالية ؟ وهل تعني عدم التعبير عن مصالح طبقية و خدمة طبقة أو طبقات على حساب طبقة أو طبقات أخرى ، في آخر المطاف ؟ و من هنا ندرك أنّ الجماعة تطمس الفهم الشيوعي للدولة و طبيعتها الطبقيّة كأداة قمع طبقة لأخرى و أنّ أجهزة الدولة الطبقيّة ليست محايدة . إنّ نشر وهم حيادية " حكومة مؤقتة ترأسها شخصيّة وطنية ... " يصبّ في خانة إنكار طبيعة الدولة الطبقيّة . و ماذا أثبت مرّة أخرى الواقع و تطوّر أحداث الصراع الطبقي في تونس مثلا ؟ ألا تعتبر " حكومة الوحدة الوطنية " " حكومة

مؤقتة ترأسها شخصية وطنية... " مستقلة ، قالوا ؟ على الأرجح هي أقرب إلى هذا التحديد . و ماذا كانت النتيجة ؟ مجدداً مواصلة سياسات دولة الإستعمار الجديد على الأصعدة كلها .

و لما تضرب الجماعة عرض الحائط بالموقف و المنهج الشيوعيين و تعانق المفاهيم البرجوازية القومية و الديمقراطية البرجوازية و المثالية الذاتية بدلا عنهما ، لا ينبغي أن نستغرب إتخاذها موقفا خاطئا من المشاركة في الإنتخابات و مساندة بعض المشاركين فيها .

لم يشرح لنا هؤلاء سبب عدم مشاركتهم مباشرة في الإنتخابات القادمة حينها . كل ما قالوه هو : " فعدم التقدم للإنتخابات لا يعني أننا لا نهتم بالتطورات السياسية اللاحقة ، و لا يعني أننا نضع كل القوى في نفس السلة و لا نهتم بتركيبة المجلس القادمة و بانعكاساتها على الحياة السياسية في القطر " و " يتمسك بالمقاطعة كخط ماوي " لكن في نفس الوقت ، طلعوا علينا بניתهم مساندة القوى " الصديقة " (القوى القومية) و " الشخصيات النقابية و غيرها من الحقوقيين " : " إن هذه القوى ، وخاصة الصديقة منها (القوى القومية) مصرّة على المشاركة في الإنتخابات وكذلك الأمر بالنسبة لشخصيات نقابية وغيرها من الحقوقيين . وهي تشكل كلها واجهة مضادة لجيوب الرجعية وللقوى المتكاملة على المكاسب التي أنجزتها الإنتفاضة . فهذه القوى ، وإن كانت صادقة حقاً ، ولها قراءة سليمة لهشاشة التجربة وإمكانية الإنكسار مدعوة لتوحيد صفوفها والدخول للإنتخابات موحدة دون مهادنة للإمبريالية والتجمعيين والقوى اليمينية ، و ذلك في اطار جبهة شعبية واسعة يضع المتحالفون فيها نصب أعينهم الدفاع عن مكاسب الإنتفاضة و تحذير الجماهير من الأخطار المحدقة بها. ان طرحنا لوجهة النظر هذه ، جماهيريا حسب امكانياتنا ، لا يتنافى مع ثوابتنا الإستراتيجية ولا يشكل مراجعة لموقفنا الحزبي الذي يرفض التقدم بقائمت إنتخابية و يتمسك بالمقاطعة كخط ماوي . نحن لن نشارك ، لكن ندعو القوى المشتركة إلى تحمل مسؤوليتها و ندعها إذا تقدمت عمليا في هذا المستوى . " (" لنطور مواقف مبدئية في قطيعة مع الإنتهازية والإنعزالية ").

و من هذا تفوح رائحة الإنتهازية المقيتة القائمة على الإنتقائية حيث يُحتفظ بموقف مقاطعة المنظمة دون شرح الدواعي الإيديولوجية و السياسية و يكرّس عملياً موقف مساندة " القوى الصديقة " والشخصيات النقابية و الحقوقية ما يساوى وضع " ساق هنا و ساق هناك " كما يعبر عن ذلك في الأوساط الشعبية . و بالنتيجة في آخر المطاف و عملياً ، يدفع بخط مشاركة في العملية الإنتخابية و المضي مع التيار الناشئ للأوهام الديمقراطية البرجوازية . و الأساس الفلسفي الذي تعكسه هذه الإنتقائية هو اللامبدئية و البراغمية / النفعية كفلسفة برجوازية تعتبر صحيحا ما يحقق النفع أو النجاح في وقت ما (و إن كان يتنافى مع المبادئ الشيوعية لدى مدعى تبني الماوية) . بينما الموقف الماوي الثوري حقاً هو فضح أوهام الديمقراطية (الثورة البروليتارية العالمية بتأريها و غايتها الأسمى الشيوعية على الصعيد العالمي) للدول الإمبريالية و دول الإستعمار الجديد .

تتناسى المنظمة الشيوعية الماوية بتونس المبادئ الشيوعية الماوية الثورية بحثا عن التأقلم مع مستوى فهم الجماهير الشعبية العفوي و التي تتحكم فيه الأفكار السائدة للطبقات السائدة لذلك يصحّ عليها قول لينين : " إن هذا النسيان للإعتبارات الكبرى ، الجذرية حرصا على مصالح اليوم العرضية ، و هذا الركض وراء النجاحات العرضية ، و هذا النضال من أجلها دونما حساب للعواقب ، و هذه التضحية بمستقبل الحركة في سبيل الحاضر ، إن كل ذلك قد تكون له دوافع " نزيهة " أيضا . و لكن هذا هو الإنتهازية ، وهو يبقى الإنتهازية ، و لعل الإنتهازية " النزيهة " هي أخطر الإنتهازيات ... " (لينين – الدولة و الثورة " ، ص 74 من الطبعة العربية لدار التقدم ، موسكو) .

هيهات أن ينهض هؤلاء الماويين جدًا ، جدًا بالدعاية للشيوعية الثورية و البناء على أسسها حاليًا لقطب شيوعي ، هذا أمر أبعد ما يكون عن خطهم الإيديولوجي و السياسي التحريفي المناهض للفهم العلمي المادي الجدلي و التاريخي للديمقراطية . في خضم الصراع ضد الانحرافات الديمقراطية البرجوازية في صفوف الماويين و خاصة لدى الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بعد قيادته المظفرة لسنوات عشر من حرب الشعب في النيبال ، و التي – الانحرافات - إنتهت بهذا الحزب إلى خيانة حرب الشعب و الثورة و الشيوعية لينضم إلى الإصلاحيين العاملين في إطار دولة الإستعمار الجديد هناك ، لخص بوب أفاكين بإقتضاب حقيقة الموقف الشيوعي من الديمقراطية في فقرة فريدة في بابها و بليغة في دلالتها :

" في عالم يتميز بانقسامات طبقية ولامساواة إجتماعية عميقين ، الحديث عن " الديمقراطية " دون الحديث عن الطبيعة الطبقية لهذه الديمقراطية ، بلا معنى وأساء . طالما أن المجتمع منقسم إلى طبقات ، لن توجد " ديمقراطية للجميع " : ستحكم طبقة أو أخرى وستدافع عن وتروج لهذا النوع من الديمقراطية الذي يخدم مصالحها و أهدافها . المسألة هي : ما هي الطبقة التي ستحكم وإذا ما كان حكمها ونظام ديمقراطيها ، سيخدم تواصل أو في النهاية القضاء على الإنقسامات الطبقية و علاقات الإستغلال والإضطهاد و اللامساواة المتناسبة معه . "

5- العفوية و التذيل للجماهير ميزة من ميزات المنظمة الشيوعية الماوية بتونس :

و من قراءتنا لتبريرات تقديم المساندة للبعض في الإنتخابات التي أتينا على ذكرها ، إستخلصنا أن المنظمة التي إعتمدت البراغمة لتأسيس لموقف إنتهازي و أدارت ظهرها إلى المبادئ الشيوعية الثورية ، قد لجأت إلى تعليل صنيعها بمدّ الجماهير بالإجابات على أسئلتها إذ جاء في نص " لنطور مواقف مبدئية في قطيعة مع الإنتهازية والإنعزالية " :

" لذلك كان موقف حكومة الشخصيات الوطنية هي الإجابة الممكنة لحالة فراغ سياسي ولظرف ليس ممكنا فيه انجاز الثورة وليس صحيحا ترك الجماهير تحت رحمة المتربصين وقوى الإجرام والرّدة . اننا إذا استوعبنا مسألة كوننا مطالبون ببلورة مواقف سياسية تجيب عن تساؤلات أوسع الجماهير وتبعدنا عن الإنعزال عنها " ؛ إضافة إلى إعتبار " شعار المقاطعة اليوم ليس شعارا جماهيريا " .

و خليك بنا أن نقف عند هذه الفقرة و نتساءل متى كان ما تفكر فيه الجماهير الشعبية في لحظة ما هو المحدد الرئيسي في نشاط الشيوعيين ؟ ينطلق الشيوعيون كماديون جدليّون من متطلّبات الواقع الموضوعي و ما تفكر فيه الجماهير ليس سوى جزء من الواقع الموضوعي و غالبا ما تكون أفكار الجماهير الشعبية هي أفكار الطبقات السائدة كما أفصح عن ذلك بالوضوح اللازم ماركس وإنجلز في " بيان الحزب الشيوعي " . و الإنطلاق من الواقع الموضوعي يعنى ما تتطلبه الضرورة الموضوعية للثورة البروليتارية العالمية بتيّارها بناء على الواقع المادي لتناقضات النظام الإمبريالي العالمي و دول الإستعمار الجديد وهي ضرورة قلّما يكون جزء من - فما بالك بجلّ أو كلّ - الجماهير الشعبية وعيا تاما في ظروف عدم وجود حركة شيوعية ثورية قائمة على نظرية ثورية .

و نستغرق في الشرح فنقول إنّ الماويين حدّدوا عالميًا ، تأسيسا على تحليل علمي مادي جدلي لواقع النظام الإمبريالي العالمي و تناقضاته ، ضرورة تغيير العالم الذي يصرخ من أجل الثورة تغييرا ثوريا عبر نوعين من الثورات ؛ في أشباه المستعمرات و المستعمرات و المستعمرات الجديدة ، الثورة الديمقراطية الجديدة ؛ وفي البلدان الرأسمالية – الإمبريالية ، الثورة الاشتراكية . و من ثمة لا يمكن التقدّم نحو تحرير حقيقي

للمجاهير الشعبىة و للإنسانىة قاطبة من كافة أنواع الإستغلال و الإضطهاد الجندرى و الطبقي و القومى دون إنجاز هذين النوعين من الثورات كجزء من الثورة البروليتارية العالمىة و غايتها الأسمى الشىوعىة على النطاق العالمى . و فى تونس مثلا ، المشروع الشىوعى هذا غائب مغىب جماهيرىا بشكل يكاد يكون كلىا . و المشروع المجتمعى السائد صنىعة الإمبرىالىة و الرجعىة و المشارىع الإصلاحيّة و الإسلامىة الفاشىة لا تخرج عن نطاق دولة الإستعمار الجدىد التى يجب أن تحطّمها الثورة الدىمقراطىة الجدىدة لتنشأ دولة جدىدة تحمل أعباء مسؤولىة المشروع الشىوعى العالمى .

و نعود إلى سؤال هل أنّ التذىل لما تفكّر فىه الجماهير الشعبىة لحظة كتابة " إنتفاضة 2011 ... " محدّد رئيسىا فى موقف الشىوعىين الماوىين الثورىين ؟ و الجواب طبعا لا . لا يجب أن يكون هو المحدّد الرئيسى . بطبىعة الحال علينا أن نأخذ بهىن الإعتبار لكن تحلىلا علمىا لمعظم هذه الأفكار يكشّف أنّها فى غالىبىتها أوهام دىمقراطىة برجوازىة و أفكار الطبقات السائدة " بدىمقراطىبىتها و فاشىبىتها " . و على ضوء هذا ، يتجلى أنّ من أوكد واجبات الشىوعىين لىس التذىل لهذه الأفكار و للمجاهير الحاملة لها أو " الرفض للرفض و المقاطعة الجافة " (" لنطوّر مواقف ") ؛ بل بالعكس خوض صراع مع الجماهير لإقناعها برجعىة تلك الأفكار و إصلاحيبىتها و بضرورة البدىل الشىوعى الثورى الذى دونه لا سبىل لتحرىر الإنسانىة من جمىع أشكال الإستغلال و الإضطهاد الجندرى و الطبقي و القومى .

إلقت القوى الإصلاحيّة بىسارها و وسطها و يمينها لتبثّ سموم الأوهام الدىمقراطىة البرجوازىة فى صفوف الجماهير الشعبىة خدمة لدولة الإستعمار الجدىد و إعادة ترمىها ، فهل على الشىوعىين الحقىقىين أن يختاروا بىن السىء و الأسوأ ، بىن خدم الإمبرىالىة و الرجعىة " اللبرىالىين " أو " الدىمقراطىين " من جهة و " الفاشىين " من الجهة الأخرى ؟ لا . لا يجب السقوط فى لعبة الخيار بىن القوى الفاشىة إسلامىبة كانت أم عسكرىة و القوى " اللبرىالىة " أو " الدىمقراطىة " البرجوازىة . كلاهما يخدمان نفس دولة الإستعمار الجدىد و تأبىدها بما يعنى تأبىد معاناة الجماهير الشعبىة و عذاباتها . مساندة إحدى القوتىن يساوى دفع الجماهير الشعبىة إلى أحضان عدوّها ، إلى الهاوىة .

و الموقف الشىوعى الثورى يقتضى عدم التذىل للأفكار السائدة للطبقات السائدة ، ألم يعلن ماركس و إنجلز منذ " بىان الحزب الشىوعى " : " إن الثورة الشىوعىة تقطع من الأساس كل رابطة مع علاقات الملكىة التقلدىة ، فلا عجب إذن إن هى قطعت بحزم أيضا ، أثناء تطورها ، كل رابطة مع الأفكار و الآراء التقلدىة . " و من ينحرف عن الموقف و المنهج الشىوعىين فى هذا المضمار أراد ذلك أو كره يمدّد العون للإصلاحيّة و يعرّز الأفكار السائدة للطبقات السائدة و يخزّب و عى الجماهير الشعبىة و بىبقها متخلفة فى و عىها الطبقي بمعنى و عى مصالحها الطبقيّة و مهامها التارىخىة – بالنسبة للبروليتارىا .

و نكرّرها واجب الشىوعىين هو مواجهة المشارىع الرجعىة و الإمبرىالىة و مقارعتها بالمشروع التحررى الحقىقى الوحىد ، المشروع الشىوعى . واجبههم خوض الصراع مع الجماهير و الدعاية لمشروعهم و توعية أكبر مجموعة ممكنة من فئات الشعب و طبقاته بضرورة القطع مع الأوهام الدىمقراطىة البرجوازىة و الأوهام المتصلة بـ " الحركات الإسلامىة " أيضا لكى تمسك بىديها مصيرها بقىادة الشىوعىين و علم الشىوعىة .

إنّ التذىل للمجاهير الشعبىة عوض الإضطلاع بمهمّة قىاداتها – و التعلّم منها أثناء قىاداتها و تطبىق الخطّ الجماهيرى – إنحراف خطىر و خطىر للغاية عن علم الشىوعىة . و على الأرجح أنّ التذىل للمجاهير من العوامل المتداخلة مع الإنحراف القومى لرواج الفكر القومى و جماهيرىته فى فترة معىنة ، و للتبشىر بأنّ الإسلامىين الفاشىين قوى و طنىة و الدفاع عنها و مغازلتها لإتساع قاعدتها فى الأوساط الشعبىة . يجرّ فقدان البوصلة الشىوعىة إلى المسك بأهداب الأفكار السائدة لدى الجماهير و هى عموما أفكار الطبقات السائدة و بدلا من خوض الصراع اللازم و النهوض بدور الطلىعة للإرتقاء بالوعى الطبقي السىاسى لهذه الجماهير

يتمّ المسك بذيلها و يتمّ السير وراءها . و هكذا يجرى تحويل التعاليم الماركسية – اللينينية – الماوية الثوريّة تبعاً لروح العفويّة و الإنتهازيّة و الأفكار السائدة للطبقات السائدة .

لينينيا ، هذا اسمه خضوع ذليل أمام العفويّة و تقديس لها فى حين أنّ المطلوب من الشيوعيين هو بالضبط عكس ذلك أي أن يكونوا طليعة لا ذيلاً ، أن ينشروا علم الشيوعية و ينظّموا القوى و يغيّروا الأفكار من أجل الثورة البروليتارية العالمية ذلك أنّ الجماهير لا تتوصّل إلى الوعي الشيوعي و إلى إستيعاب علم الشيوعية و تمثّله و النضال على أساسه من خلال حياتها اليومية فهذا الوعي الشيوعي يصلها " من الخارج " من خارج صفوفها و حياتها اليوميّة و متى تبنّت الطبقات الشعبيّة و على رأسها البروليتاريا النظرية الثوريّة تنشأ حركة ثوريّة و ينشأ شعب ثوري قادرين ، قيادة شيوعيّة ثورية و شعباً ثورياً ، على صنع التاريخ و المضي به صوب الشيوعية العالمية .

و من المؤلّفات التى يجتهد اليسار الإصلاحي و الإصلاحيّون و التحريفيّون عامة و منهم المتجلببين بجلباب الماوية ، فى السعي لقبرها ، مؤلّف لينين ، المنارة العظيمة " ما العمل ؟ " فيه كان لينين صريحاً و صارماً فى معالجته لمسألة الوعي و العفويّة ويهمّنا هنا أن نقتبس لكم من ذلك الكتاب المنارة بعض الجمل المفاتيح التى تسلّط الكثير من الضوء على حقائق يطمسها رافعو راية الماوية ليسقطوها و مدى إنحرافهم عن الماركسية – اللينينية – الماوية :

1- " و يريد " الإقتصاديّون " من الثوريين أن يعترفوا " بكامل الحقوق للحركة فى وضعها الحاضر " ... أي " بشرعية " وجود ما هو موجود ، يريدون أن لا يحاول " النظريّون " جرّ " الحركة من الطريق الذى " يحدده تفاعل العناصر الماديّة و البيئية الماديّة " ... ، أن يُعترف بأنّ المرغوب فيه القيام بالنضال الذى " يمكن للعمال القيام به فى الظروف الراهنة " و أن يُعترف بأنّ النضال الممكن هو ذلك النضال " الذى يقومون به فى الواقع فى الظرف الراهن " أما نحن ، الإشتراكيين الديمقراطيين الثوريين [الشيوعيين] ، فنحن ، على العكس ، غير راضين عن هذا السجود أمام العفويّة ، أي أمام ما هو كائن " فى الظرف الراهن " ، نحن نطلب تغيير التاكتيك الذى ساد فى السنوات الأخيرة ، و نحن نعلن: " قبل أن نتحد و لكيما نتحد ينبغى فى البدء أن نعيّن بيننا التخوم بحزم و وضوح " ... (نهاية الفقرة " ج – الإنتقاد فى روسيا ") .

2- " إنّ الوعي الإشتراكي – الديمقراطي [الشيوعي] لم يمكن أن يوجد آنئذ لدى العمال ، إذ أنّه لا يمكن للعمال أن يحصلوا على هذا الوعي إلّا من خارجهم و لنا فى تاريخ جميع البلدان شاهد على أنّ الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتسب بقواها الخاصّة غير الوعي التريديونيوني ، أي الإقتناع بضرورة الإنتظام فى نقابات و النضال ضد أصحاب العمل و مطالبة الحكومة بإصدار هذا أو تلك من القوانين الضرورية للعمال إلخ أما التعاليم الإشتراكية فقد إنبتقت عن النظريات الفلسفيّة و التاريخيّة و الإقتصاديّة التى وضعها المتعلّمون من ممثلى الطبقات المالكة ، وضعها المثقّفون . " (فقرة " أ- بدء النهوض العفوي ") .

3- " إنّ كلّ تقديس لعفويّة حركة العمال ، كلّ إنتقاص من دور " عنصر الوعي " ، أي دور الإشتراكية – الديمقراطية [الشيوعية] ، يعنى – سواء أراد المنتقص أم لم يرد ، فليس لذلك أقلّ أهميّة – تقوية نفوذ الإيديولوجية البرجوازية على العمال . " (فقرة " ب- تقديس العفويّة . " رابوتشيا ميسل ") .

4- " كان من غير الممكن أن تكون موضع بحث " إيديولوجية مستقلّة يضعها العمال أنفسهم فى مجرى حركتهم " فليس يمكن أن تطرح المسألة إلّا بالشكل التالى : إمّا إيديولوجية برجوازية و إمّا إيديولوجيا إشتراكية [شيوعية] . و ليس وسط بينهما (لأنّ البشريّة لم تصنع إيديولوجية " ثالثة " ، أضف إلى ذلك أنّه فى مجتمع تمزقه التناقضات الطبقيّة ، لا يمكن أن توجد أيّة إيديولوجية خارج الطبقات أو فوق الطبقات) . و لذلك فإنّ كلّ إنتقاص من إيديولوجية الإشتراكية [الشيوعية] و كلّ إبتعاد عنها هو فى حدّ

ذاته بمثابة تمكين للإيديولوجية البرجوازية و توطيد لها . و يتحدثون عن العفوية . و لكن التطور العفوي لحركة العمال يسير على وجه الدقة في اتجاه إخضاعها للإيديولوجية البرجوازية ، يسير على وجه الدقة وفق برنامج ... ، لأن الحركة العمالية العفوية هي التريديونيونية ... و ما التريديونيونية غير إخضاع العمال فكرياً للبرجوازية . و لذا فإن واجبنا ، واجب الاشتراكية – الديمقراطية [الشيوعية] ، هو النضال ضد العفوية ، هو النضال من أجل صرف حركة العمال عن نزرع التريديونيونية العفوي إلى كنف البرجوازية و جذبها إلى كنف الاشتراكية – الديمقراطية [الشيوعية] الثورية " . (نفس الفقرة السابقة) .

6- النقابوية تنخر الخط الإيديولوجي و السياسي للمنظمة الشيوعية الماوية تونس :

في كتابات لنا سابقة ، خضنا في الموضوع و كشفنا أنّ النقابوية تنخر عظام اليسار الإصلاحي وحتى عظام الكثير من الماويين أنفسهم . و قد تحوّلت الكثير من العناصر التي كانت تقول عن نفسها ماركسيّة و حتى ماوية إلى عناصر بيروقراطية صلب أهمّ منظمة نقابية بتونس ، الإتحاد العام التونسي للشغل الذي تنهض قيادته العليا البيروقراطية المحددة للطبيعة المنظمة بدور أوكلته لها دولة الإستعمار الجديد هو دور رجال المطافئ حسب كلمات البعض و " المعدّل " أو " المحافظ على الإستقرار " حسب آخرين و في الأخير ، من وجهة نظر البروليتاريا الثورية ، دور يوصف في أحسن الأحوال بالإصلاحي لا غير في إطار الدولة القائمة خدمة للطبقات الرجعية السائدة المتحالفة مع الإمبريالية العالمية .

و عوض نقد البيروقراطية النقابية و دورها المهادن و المتاجر بالأم الشغّالين و الجماهير الشعبية و فضحها جماهيريًا بما يساهم في رفع الوعي الطبقي السياسي للعمال ، لسنوات و سنوات لزم حتى مدعو الماوية الصمت تجاهها و ساندوها و عملوا تحت إمرتها و ضمن الحدود التي رسمتها و ترسمها لهم و ساروا في ركابها و صار من صار منهم من ضمن البيروقراطية النقابية ذاتها .

و في نصوص المنظمة الشيوعية الماوية بتونس التي بين يدينا صدى لجانب من هذا الانحراف النقابوي ففي " إنتفاضة 2011 ... " تبلغ النقابوية و مهادنة البيروقراطية النقابوية حدّ قلب الحقائق و تشويه الوقائع و التاريخ : " شكل إنخراط الإتحاد العام التونسي للشغل تحت ضغط قواعده المناضلة دفعا للإنتفاضة ... " . هكذا قالوا . و تناسوا حقائق أنّ القيادة النقابية المركزية ندّدت بأول مسيرة مساندة لسيدى بوزيد في 24 ديسمبر بتونس العاصمة نظّمها لفيف من النقابيين و الطلبة و غيرهم من المناضلين و المناضلات و صرّحت جريدة الإتحاد ، " الشعب " ، و بالبند العريض أن من نظّموها لا ينتمون إلى الإتحاد أصلا متبرّاة منهم و مطلقة أيدي نظام بن علي لمزيد القمع و مهدّدة النقابيين المشاركين فيها تهديدا بالتجريد .

صحيح أنّ بعض الإتحادات الجهوية تفاعلت إيجابيًا مع الأحداث الجارية في البلاد في ديسمبر 2010 و بدايات جانفي 2011 بيد أنّ إتحادات جهوية و محلية أخرى تخاذلت تماما حتّى لا نقول شيئا آخر . و صحيح أنّ جهة تونس برمجت يوم 14 جانفي إضرابا جهويًا بساعتين لا غير إلّا أنّ ذلك جاء فعلا " تحت ضغط القواعد " و لم يكن أكثر من مناورة تنفيس عن الضغط و جاء متأخرا جدّا عن ما كانت تتطلّبه تساقطات أحداث الإنتفاضة .

و فضلا عن هذا ، كان على أصحاب المنظمة الشيوعية الماوية بتونس أن يدرسوا بيانات الإتحاد العام التونسي للشغل ليستخلصوا أنّه لم يكن يتبنّى إلّا قسطا من مطالب الإنتفاضة و لم يرفع أبدا شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " و " الشغل إستحقاق ياعصابة السراق " و ما إلى ذلك . لكن هيهات ! بدلا من النهوض

بالواجب الشيوعي الثوري و إذاعة الحقائق لرفع الوعي الطبقي للشغّالين و الطبقات الشعبية عموما تركن المنظمة للتذيل للسائد بصدد مشاركة الإتحاد في الإنتفاضة والذي بثته قراءة البيروقراطية النقابية ذاتها .

و لا نستغرب أن يترافق هكذا موقف مناهض للماوية بالبكاء على الأطلال متى تنهض البيروقراطية النقابية بدورها الرجعي المتأمر مرّة تلو المرّة و تخذل الجماهير الشعبية المرّة تلو المرّة ، فلا يجد أصحاب تلك المنظمة التي أسقطت فعليًا من خطابها تقريبا تماما و بصفة تكاد تكون دائمة كل مظاهر العداء العملي للقيادة البيروقراطية لإتحاد الشغل سوى قول من قبيل :

- " إنه لمن المؤلم أن يحشر الإتحاد العام التونسي للشغل نفسه في مثل هذه المهام رغم اعتقادنا بأن الإتحاد له رأي و موقف من كل القضايا التي تمس الوضع في القطر في اطار هياكله و في علاقة بمنخرطيه و في علاقة ببقية المنظمات الجماهيرية الفاعلة في البلاد . " (" بعد عامين و نصف من سقوط مافيا بن علي... " 18 ماي 2013) .

- " إن الإتحاد يناضل من أجل مسائل اجتماعية و كذلك من أجل التكريس الفعلي لشعارات الانتفاضة السياسية و المطالبة منها و لكنه غير مطالب بتحمل مسؤولية "ادارة حوار وطني" و "التقريب بين الأحزاب المتصارعة" كما أنه ليس معني بالمشاركة في الحملات الانتخابية و غيرها و عليه أن يترك لمناضليه المتحزبين حرية التصرف خارج أطر المنظمة حتى تحافظ المنظمة النقابية على وحدتها و جماهيريتها و تكون أوسع ما يمكن و تبتعد عن القرارات المرتجلة التي نشعر في بعض الحالات أنها تتخذ بدون ترو مما يخلق حالة من اهتزاز الثقة و يعطي للأعداء فرصا لمزيد التشكيك و بث الانشقاق . " (" لنحافظ على الإتحاد العام التونسي للشغل " ، 14 ديسمبر 2012) .

و النقابوية تعنى ضمن ما تعنيه تركيز النضال في النقابات وهو ما فعلته معظم المجموعات اليسارية كتعبير من تعبيرات مرض الإقتصادوية الذي نقده لينين و تصوّروا أين ؟ في " ما العمل ؟ " مؤلفه الذي رمى به التحريفيون ، الماركسيون المزيّفون ، في سلّة المهملات مقابل تقليص النضال أو تغييبه كليًا على الجبهتين السياسية و النظرية . و يسطع نور غياب النضال على الجبهة النظرية أو الإيديولوجية لدى اليسار الإصلاحي و غالبية الماويين أيضا ، لا سيما منهم هذه المجموعة التي ننقد فنصوصها تزرخ بالمفردات غير الماركسية وبالكاد تتحدّث في أدبيّاتها عن الشيوعية فما بالك بتولّى نشر علم الشيوعية و إستيعابه و تطبيقه و تطويره و ما بالك بالإعتناء بصراعات الحركة الشيوعية العالمية و الردّ على الهجمات البرجوازية على الشيوعية و تاريخيها و هلمجرًا .

و من له أدنى شكّ في التغييب المتعمّد لهذه الجبهة من جبهات النضال الثلاث التي شدّد عليها إنجلز و لينين (" ما العمل ؟ " - فقرة " إنجلز و أهميّة النضال النظري ") ، عليه بالإطلاع على أدبيّات الجماعة في هذه السنوات الأخيرة و حتى قبلها . هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى ، لم تقم المجموعة حتّى بالتعريف بالتجارب الاشتراكية و مكاسبها التاريخية و نلفى إعترافا منها بهذا في " نقد ذاتي " (10 جوان 2012 ، علما و أنّ هذا النقد الذاتي لم يتعرّض لا من بعيد و لا من قريب إلى أخطاء المنظمة هذه بشأن الإسلام و الإسلاميين الفاشيين و لا بشأن التذيل للبرجوازية الوطنية بتاتا) :

" لم يتحمل الشيوعيون مسؤوليتهم في التعريف بالتجارب الاشتراكية و ما تحقق لصالح جماهير هذه البلدان اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا . فلم يقع ترجمة عدة كتب إلى العربية و ترويجها على مستوى واسع حتى يقع التعريف بهذه التجارب و ما أضافته للانسانية . "

و هل جرى ترادك الأمر ؟ لم نر ذلك في الوثائق التي صدرت حديثا .

إن برهن ما تقدّم على شيء فإنّما يبرهن على أنّ :

" السياسة التريديونيونية لطبقة العمال هي على وجه الدقة السياسة البرجوازية لطبقة العمال " (لينين - " ما العمل ؟ " ، الفقرة هـ ، " الطبقة العاملة مناضل طليعي من أجل الديمقراطية " ؛ الطبعة العربية دار التقدم موسكو).

7- ما هذا الخلط في تحليل الإنتفاضة الشعبية في تونس ؟!

أول ما يجلب النظر بهذا لمضمار هو عنوان نصّ " إنفاضة 2011 : خطوة مهمّة في طريق النضال الوطني الديمقراطي " (تونس في 21 جانفي 2011) . فالإنتفاضة منسوبة لسنة 2011 على وجه الضبط غير أنّه في ثانيا النصّ نعثر إلى جانب إنتفاضة 2011 ، على مصطلح آخر هو " إنتفاضة ديسمبر / جانفي " في جملة " تميّزت إنتفاضة ديسمبر / جانفي بخصوصيّات " . فهل يجري الحديث عن نفس الإنتفاضة ؟ لا شكّ في ذلك لكن هناك تضارب فالمصطلح الأول يحيل على 2011 حصرا و المصطلح الثاني يحيل على 2010 / 2011 . لماذا هذه اللخبطة الفكرية من أناس لهم عقود من إدعاء الماوية و لم يستطيعوا هنا أن يعكسوا حقيقة تاريخية موضوعية بالوضوح المطلوب و الطريقة الصحيحة ؟

و هذه اللخبطة الفكرية يتقاسمونها مع عديد فرق اليسار الإصلاحي كما يتقاسمون مع غيرهم من مشوّهي الماركسيّة (حزب الكادحين الوطني الديمقراطي) في نشر وهم تواصل الإنتفاضة . و سنكتفي هنا بإبراز تهافت الحكم المثالي الذاتي بالإعتماد على معطيات نصّ " إنتفاضة 2011... " عينه أين ورد: " و بما أنّ اللهيّب الذي أحرق سلطة عصابة المافيا و الحزب الحاكم بتونس بعد إنتفاضة مجيدة غسّمت لأكثر من شهر و تتواصل لحدّ اليوم يشكّل منعرجا تاريخيا في حركة الصراع الطبقي و الوطني بتونس بعد تراكمات ... " . و تؤكّد هذه الكلمات بلا ريب بأنّ الإنتفاضة " تتواصل لحدّ اليوم " ، يوم كتابة النصّ بينما في مكان آخر نقرأ " المسار الذي توجّ بسقوط عصابة بن علي " بما يفيد أن الإنتفاضة إنتهت بإنهاء المسار و تنويجه . و إلى هذا نضيف أنّ " إنتفاضة ديسمبر / جانفي " هي إن فصلناها أكثر إنتفاضة 17 ديسمبر / 14 جانفي ما يعنى أيضا أنّها إنتهت في 14 جانفي بفرار بن علي و أمّا النضالات التي تلتها فهي إنعكاسات لها و معارك جديدة . مثلها مثل حزب الكادحين الوطني الديمقراطي لا تميّز المنظّمة بين الإنتفاضة و المعارك التي تلتها فهذا الحزب " يطرح على الكادحين مواصلة انتفاضتهم " في نشرّيته " طريق الثورة " ، متى ؟ في ماي 2014 (أنظروا على الحوار المتمدن - العدد: 4477 - 2014 / 6 / 9 ؛ حول شعار " الشعب يريد إسقاط النظام ") .

و يتجلّى الخبط خبط عشواء بشأن الإنتفاضة في وقوع المنظّمة إيّاها في مستنقع الأوهام البرجوازية الصغيرة معتبرة في قراءة مثالية ذاتية للواقع تعودنا عليها الآن ، أنّ ما حدث في تونس : " منعرجا تاريخيا في حركة الصراع الطبقي و الوطني " و الإنتفاضة لم تفعل سوى رجّ دولة الإستعمار الجديدة و إسقاط رمز من رموزها و لم تحطّمها و لم تبين دولة جديدة و لا هي طرحت على نفسها ذلك أصلا . متى ناضلت الجماهير الشعبية ضد مثلا الجيش الذي يعدّ ماركسيا العامود الفقري للدولة ؟ ألم يستوعب هؤلاء المحرّفين للماوية التصريح الشهير لماو تسي تونغ : " يعتبر الجيش ، حسب النظرية الماركسية حول الدولة ، العنصر الرئيسي في سلطة الدولة . فكّل من يريد الإستيلاء على السلطة و المحافظة

عليها ، لا بد أن يكون لديه جيش قوي " (" قضايا الحرب و الإستراتيجية " 6 نوفمبر - تشرين الثاني 1938 ؛ المؤلفات المختارة ، المجلد الثاني ، الصفحة 66 من " مقتطفات من أقوال الرئيس ماو تسي تونغ ") ؟

في الحقيقة لم تناضل الجماهير الشعبىة ضد الجيش بل كانت ترخّب به و تهلّل له و إنطلقت عليها حيلة معارضته لبن علي و كذلك إنطلقت عليها وعود قائده رشيد عمّار آنذاك .

أين هو المنعرج التاريخي في الصراع الطبقي ؟ هل أطاحت طبقة بطبقة أخرى ؟ لا ، في عالمنا هذا . أين هو المنعرج التاريخي في الصراع الوطني ؟ هل أنجزت مهمّة التحرّر الوطني الديمقراطي ؟ لا ، في عالمنا هذا . و لسنا و الناس الذين لهم عيون لترى في حاجة إلى أمثلة لا تحصى و لا تعدّ من مستجدّات الأحداث في تونس التى تسفّه ترّهات المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس .

المنظّمة هذه تخال الأمانى وقائعا ، و تتمنى و تتصوّر الأمانى حقايقا . إنها تسبح في عالم أوهاام البرجوازية الصغيرة و قد بلغت بها الهلوسة درجة أنّها تنطق بكلام لو عُرض على الماويين عبر العالم لإنفجروا ضحكا و بكاء في أن معا لأنّه من المضحكات المبكيات ، من مثل أنّ تلك الإنتفاضة مارست " أشكال تنظّم شعبىة و فرض إرادات جماهيرىة تشكّل أوّل تجربة لنواة سلطة شعبىة قديمة " . هكذا أيّها الماويون جدّا جدّا ، دون خجل ، " نواة سلطة شعبىة قديمة " !!! الماوية براء من تفكير واهم من هذا القبيل يحوّل بعضا سحرىة أشكال تنظيم عفوية و هشة لم تصمد أحيانا لأيّام ، و ليس لديها برنامج ثوري و لا قيادة شيوعية إلى " نواة سلطة شعبىة قديمة " وهي فكرة تفوح منها رائحة نزعة مجالسيّة أطلّت برأسها كذلك في بعض وثائق حزب الكادحين الوطني الديمقراطي و لا نودّ هنا التوغّل فيها لأنّ المجال لا يسمح بذلك .

و عقب رفع هذه الإنتفاضة العفوية إلى السماء ك" خطوة مهمّة في طريق النضال الوطني الديمقراطي " (وهي ليست كذلك حسب شرحنا في مقال " خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء : أنبذوا الأوهاام و إستعدّوا للنضال " الذى صغناه إثر نتائج إنتخابات 23 أكتوبر 2011) ، و ك " انتفاضة ديمقراطية شعبىة أساسا " ، طرحت الوقائع الملموسة لتطوّر الصراع الطبقي الكثير من الذين أفقدهم نشوة هروب بن علي عقولهم ، طرحتهم أرضا و جعلتهم يركعون ، و بقدر ما كانت الأوهاام ضخمة بقدر ما كان فتح العيون على الحقائق العنيدة مؤلما ما أملى على المنظّمة الشيوعية الماوية بتونس في نصّ " في ذكرى 1 ماي 2014 " تتراجع عن مواقفها السابقة و تقرّ ب : " المكاسب القليلة التي تحققت بعد 14 جانفي 2011 " و قبلها في 24 أكتوبر 2012 في " هل الإنتخابات هي الحلّ ؟ " ، جرى الحديث عن " محدودية مكاسب انتفاضة 2011 " ؛ هذا بعدما كانت المكاسب سنة 2011 في " إنتفاضة 2011 ... " " مكاسب عديدة تتعرّز كلّ يوم بمكاسب جديدة " و باتت في نصّ " لنطوّر مواقف مبدئية في قطيعة مع الإنتهازية والإنعزالية " " مكاسب تاريخية تهيأ في الواقع لمرحلة جديدة من النضال الوطني الديمقراطي الشيوعي وتمهّد إذا عرفنا كفية استثمارها الطّريق لإنجاز الثّورة " !!! يا له من إبتذال لعلم الشيوعية !

و الذين يتوقّعون نقدا ذاتيا من المنظّمة لأخطائها هذه سينتظرون لوقت طويل و طويل جدّا بهذا المضمار كما قبلها بصدد الإسلاميين الفاشيين و تجارب " القوى الوطنية " فالجماعة يمرّون من النقيض إلى النقيض مرّ الكرام و كأنّ شيئا لم يقع و يدوسون دوسا المبادئ الشيوعية الثورية و يواصلون دوسها بعدم تقديم نقدهم الذاتي و تصحيح أخطائهم .

و ربّما سبقنا البعض إلى ملاحظة أنّ هذه الأوهام البرجوازيّة الصغيرة و هذه المثاليّة الذاتيّة تتكامل وتخدم أوهام نقاط " المهام الملحة " التي عرّجنا عليها في ما أنف من الفقرات .

بإختصار شديد قراءة المنظّمة إيّاها لجوانب جوهرية للإنتفاضة الشعبيّة في تونس ليست من الماويّة في شيء بل هي ترفع راية الماويّة لإسقاطها و تحلّ محلّها أوهام البرجوازيّة الصغيرة و المثاليّة الذاتيّة .

خاتمة :

بمقدور من أدركوا الحقائق التي عرضنا أن يستوعبوا أكثر الآن لماذا اخترنا عنوانا للمقال " رفع الراية الماوية لإسقاطها : المنظّمة الشيوعية الماويّة بتونس نموذجا " و لماذا هي منظّمة لاشيوعية و لاماوية . على أكثر من صعيد بان لنا أنّها منظّمة شوّهت الماويّة أيما تشويه و حرّفتها أيما تحريف .

ممّا تقدّم في نقاط جدالنا هذا نستشفّ و يستشفّ القراء الذين يبحثون عن الحقيقة أنّ هذه المجموعة شوّهت و تشوّه الماويّة و حوّلتها و تحوّلتها إلى مسخ . بدعوى " الخصوصية " ، عايّنا في كتابنا " حزب الوطنيين الديمقراطيّين الموحد حزب ماركسي مزيّف " كيف أفرغ أصحاب ذلك الحزب الطرح الوطني الديمقراطي من مضمونه الثوري و ملّوه أوهاما ديمقراطية برجوازيّة و تبعاتها ، و بدعوى " تخصيص الشيوعية على الواقع العربي " ، " عايّنا الآن كيف أنّ مجموعة المنظّمة الشيوعية الماوية اللاشيوعية و اللاماوية أفرغت الماويّة من مضمونها الثوري و طفقت تحشوها حشوا بالنزعة القوميّة الضيقّة عوضا عن الأممية البروليتاريّة و بمساندة الإسلاميين الفاشيين ذوى النظرة للعالم و البرنامج الرجعيين و بالتدنيل للجماهير عوض قيادتها شيوعيا و بالنقابويّة و الديمقراطية البرجوازية ؛ و في كلّ خطوة في " تخصيصها " هذا تتكئ على المثاليّة الميتافيزيقية عوض المادية الجدلية و التاريخية لذلك هي الأخرى ينسحب علي مواقفها كلامها الذي جاء في نصّها هي " لنطوّر مواقف مبدئية في قطيعة مع الإنتهازية والإنعزالية " : " ظاهرها مغرقا في الثورية وجوهرها تصفوي " .

شعار " تخصيص الشيوعية على الواقع العربي " حقيقة أريد بها باطلا . فتطبيق علم الشيوعية على الواقع الملموس الخاص مطلوب و لازم فيما تشويه هذا العلم بإسم التخصيص مرفوض و مدان لأنّه تحريف . و التحريفية حسب تعريف لماو تسي تونغ هي إنكار للمبادئ الأساسية الثورية للشيوعية التي شدّد صرحها على قاعدة التطوّر في عدّة مجالات النشاط الإنساني (خاصة الإقتصاد السياسي و الفلسفة و الإشتراكية) و التجارب العالميّة للبروليتاريا عبر العالم و بالتالي ليست حكرا على بلد أو قوميّة بل هي علم الثورة البروليتارية العالميّة بتّياريها .

و ماديا جدليا ، الخاص و العام متحدّين في تناقض / وحدة أضداد و كما قال لينين في العام يوجد الخاص و في الخاص يوجد العام أي أنّ مظهري التناقض يتحوّلان كلاهما المظهر إلى الآخر . فالتجارب الخاصّة في جانبها الصحيح أثرت علم الشيوعية و صارت مبادئا عامّة و الأسس العامّة لعلم الشيوعية تحوّل فهم الواقع الخاص و تطوير نظرية ثورية لتغييره تغييرا راديكاليا من وجهة نظر البروليتاريا العالميّة و مهمّتها التاريخيّة ، الشيوعية على النطاق العالمي .

و لا بدّ للشيوعيين أن يطوّروا هذا العلم لا أن يقولوه مع القومية أو الديمقراطية البرجوازية و يفرغوه من مضمونه الثوري أو يحوّلوه إلى دين ، لا بدّ للشيوعيين أن يفعلوا ذلك إعتمادا على فهم علمي و صحيح للعلاقة الجدلية بين الخاص و العام و ليس بنفي أحدهما للآخر نفيا (هنا بمعنى إلغاء وجوده) لا يبقى فيه إلّا الخاص أو العكس ، لا يبقى فيه إلّا العام . و من الأهميّة بمكان أن يواصل الرفاق و الرفيقات و الباحثين عن الحقيقة التي هي وحدها الثورية بكلمات لينين ، الخوض في المسألة بعقد

مقارنة بين ما آل إليه " تخصيص " الشيوعية على الواقع العربي لدى هذه المنظمة اللاشيوعية و اللاماوية من خط تحريفي من جهة و من الجهة الأخرى ، فهم و تطبيق الحزب الشيوعي الإيراني (الماركسي – اللينين – الماوي) لعلم الشيوعية مثلما طوّرت الخلاصة الجديدة للشيوعية تطويرا ثوريا و الخطّ البروليتاري الشيوعي الماوي الثوري الذي صاغه و يكرّسه وهو تحت نار قمع الإسلاميين الفاشيين و مذابحهم الجماعية .

الشيوعية كعلم لن تكفّ عن التطوّر و إن فعلت ماتت و تطوير الماركسية – اللينينية – الماوية تطويرا ثوريا ، لا تحريفاً ، مهمّة تصدّي للإضطلاع بها القليلون من المنظرين الشيوعيين الماويين فمنهم بدغمانيّة من يعتبر اليوم الإطار النظري الموجود كافي و لا حاجة لإطار جديد و فضلا عن عدم قيامهم بالمطلوب يقفون حجر عثرة أمام من تحمّلوا لعقود و يتحمّلون مسؤولياتهم ليكون الشيوعيون الماويون الثوريون طليعة للمستقبل ، لا بقايا الماضي . و كان و لا يزال بوب أفكيان ، رئيس الحزب الشيوعي الثوري (الولايات المتحدة الأمريكية) على رأس المتمسّكين بالمظهر أو الجانب الثوري ، وهو الرئيسي ، في الماركسية – اللينينية – الماوية و في نفس الوقت الناقدين للمظهر الثانوي أي الأخطاء و بذلك بجهد جهيد لعقود على رأس حزبه و كأحد أهمّ القادة الماويين عالميا ، توصّل إلى خلاصة جديدة للشيوعية ، كإطار جديد لمرحلة جديدة من الثورة البروليتارية العالمية ، وهي الفهم الشيوعي الماوي الثوري الأكثر تقدّما اليوم و بالتالي على الشيوعيين الماويين الثوريين حقّا أن يدرسوها من مصادرها الأصلية ويستوعبوها و يطبّقوها و يطوّروها في سياق سيرورة فهم الواقع فهما علميا و تغييره تغييرا ثوريا و الهدف الأسمى هو الشيوعية على النطاق العالمي .

وقد كتّف بوب أفكيان المقصود بالخلاصة الجديدة للشيوعية فقال :

" تعنى الخلاصة الجديدة إعادة تشكيل و إعادة تركيب الجوانب الإيجابية لتجربة الحركة الشيوعية و المجتمع الاشتراكي إلى الآن ، بينما يتمّ التعلّم من الجوانب السلبية لهذه التجربة بإبعادها الفلسفية والإيديولوجية و كذلك السياسية ، لأجل التوصل إلى توجه و منهج و مقاربة علميين متجذّرين بصورة أعمق و أصلب في علاقة ليس فقط بالقيام بالثورة و إفتكاك السلطة لكن ثمّ ، نعم ، تلبية الحاجيات المادية للمجتمع و حاجيات جماهير الشعب ، بطريقة متزايدة الإتساع ، في المجتمع الاشتراكي – متجاوزة ندب الماضي ومواصلة بعمق التغيير الثوري للمجتمع ، بينما في نفس الوقت ندعم بنشاط النضال الثوري عبر العالم و نعمل على أساس الإقرار بأن المجال العالمي و النضال العالمي هما الأكثر جوهرية و أهميّة ، بالمعنى العام – معا مع فتح نوعي لمزيد المجال للتعبير عن الحاجيات الفكرية و الثقافية للناس ، مفهومنا بصورة واسعة ، و مخولين سيرورة أكثر تنوّعا و غنى للاكتشاف و التجريب في مجالات العلم و الفنّ و الثقافة و الحياة الفكرية بصفة عامة ، مع مدى متزايد لنزاع مختلف الأفكار و المدارس الفكرية و المبادرة و الخلق الفرديين و حماية الحقوق الفردية ، بما في ذلك مجال للأفراد ليتفاعلوا في " مجتمع مدني " مستقلّ عن الدولة – كلّ هذا ضمن إطار شامل من التعاون و الجماعية و في نفس الوقت الذي تكون فيه سلطة الدولة ممسوكة و متطوّرة أكثر كسلطة دولة ثورية تخدم مصالح الثورة البروليتارية ، في بلد معيّن وعالميا و الدولة عنصر محوري ، في الإقتصاد و في التوجّه العام للمجتمع ، بينما الدولة ذاتها يتمّ باستمرار تغييرها إلى شيء مغاير راديكاليا عن الدول السابقة ، كجزء حيوي من التقدّم نحو القضاء النهائي على الدولة ببلوغ الشيوعية على النطاق العالمي .

(" القيام بالثورة و تحرير الإنسانية " ، الجزء الأوّل ، جريدة " الثورة " عدد 112 ، 16 ديسمبر 2007 .)

=====

ملحق بأهم وثائق الشعلة / المنظمة الشيوعية الماوية تونس المعتمدة في البحث

22 mai 2012

سوريا : من يتحمل مسؤولية الوضع الراهن؟

حين يتم تحليل وضع سياسي في بلد ما يتطلب منا الحرص على بلورة تحليل يقطع مع الرؤية الوحيدة الجانب و رؤية الجزء دون الكل أن نأخذ بعين الاعتبار مجمل العوامل المتدخلة و المؤثرة في أوضاع ذلك البلد.

و يمكن القول أن هذه العوامل تتلخص في ثلاث نقاط:

- *السلطة الحاكمة و دورها و مسؤوليتها في الأحداث الجارية
- *الجماهير و الحركات المعارضة لهذه السلطة
- *القوى الخارجية ذات النفوذ على مجرى الأحداث دوليا و ذات الأطماع الاستعمارية التي لا حدود لها و التي لها أعوانها الداخليين الذين ينفذون برامجها كعملاء محليين.

عبرت الجماهير في سوريا في تحركاتها منذ أكثر من سنة و لا تزال عن طموحات مشروعة في جعل حد لقمع الحريات العامة و الفردية التي ميزت سياسة حزب البعث الحاكم طيلة عقود. و قد تستر هذا النظام بمسألة الصراع العربي الصهيوني ليفرض سلطة دموية و حالة الامقاومة و يعم الفساد في صفوفه. و نحن نتصور أن من يكبل جماهيره لا يقدر على تحرير وطنه من المحتل.

لكن المعارضة للنظام الحاكم لم تكن متجانسة و ارتبط بعضها بقوى خارجية عربية و عالمية تتنافس على اقتسام الغنيمة مع القوتين العالميتين الروسية و الصينية الداعمتين للنظام الروسي.

في ظل هذا الوضع المعقد الذي يغلب عليه دموية النظام و حالات انتقام من بطشه مدعومة أمريكيا و عربيا بصيغ لا تقل اجرام عن جرائم النظام تبقى قضية الشعب في التحرر الوطني و الديمقراطي قضية مطروحة للحل و لا نتصور أبدا أنه لا توجد في سوريا قوى مناضلة و فية لهذا النهج و و فية لشعبها.

لا يمكن لكل مناضل شريف إلا أن يدعم هذه القوى المتبانة مع النظام و مع الأطراف المشبوهة فقد رنا ليس أن نختار بين معارضة أمريكا أو النظام المنتهي و انما أن ندعم آفاق جديدة في سوريا ومهما كان حجمها فإنها ستتموحتما و ستطرد الغربان.

10 juin 2012

نقد ذاتي...

تقلق سيطرة الحركات الاسلامية بجميع مكوناتها العديد من القوى السياسية و خاصة منها تلك المصنفة ضمن اليسار. و تتعدد التحاليل المفسرة للعوامل التي تقف وراء هذا الاجتياح "الاسلامي" قطريا و عربيا و منها تلك التي تشير الى الدعم المالي الضخم لهذه الحركات و دور ايران و تراجع التجربة الاشتراكية و سقوط التجارب القومية لصالح حضور قوي للمرجعية الدينية.

نعتقد أن هذه العوامل لا تفسر وحدها هذا المد "الاسلامي" بل تتحمل تجربة الحركة الشيوعية قسطا كبيرا من المسؤولية و عليها أن تمتلك الشجاعة للقيام بنقد ذاتي عميق لأكثر من ثمانين سنة من النشاط السياسي الحافل بالتجارب الثرية و الهامة و لكن بالعديد من النواقص و الأخطاء و الانحرافات المميّنة في بعض الحالات.

*إن أول مرض مزمن لازم الحركة الشيوعية منذ نشأتها و لا تزال ليومنا هذا هو عدم توصّلها بصفة واضحة و جلية الى تخصيص المبادئ العامة للفكر الشيوعي على الواقع الخاص بنا دون فقدان البوصلة و ضرب جوهر هذا الفكر و ثوابته.

*تحتاج الادبولوجيا العربية الى قراءة علمية و ثورة فلسفية نوعية تحدث هزة عميقة في هذه الحضارة و توجه ضربة عميقة للفكر اللاعلمي باعتماد أسلوب مجادلة عميق و بسيط و في متناول أوسع المثقفين شيوعيين كانوا أو ديمقراطيين تقدميين. و لن يقدر على انجاز هذه المهمة التاريخية سوى أبناء هذا الفكر لأسباب يطول شرحها و هو ما لم يحصل لحد الآن و اذا حصل فانه كان عمل في عزلة عن مهام انجاز

الثورة و تطوير المجتمع.

*الطريق المؤدي الى تخصيص الفكر على الواقع و الاقتراب بصفة فعلية منه هو الانصهار في جماهير الأحياء الشعبية و الأرياف. ففي هذه الساحات تبرز القدرة على صهر النظرية في الواقع و التثبت من تطابق هذه النظرية مع الواقع أو اغترابها عنه. و في هذه الساحات "ينتحر" دعاة الجمود العقائدي و تقتضح ثرثرتهم اللفظية التي قد تجد لها مرتعا في المدن الكبرى و في صفوف "المتعالين" و لكن لا تكتب لها الحياة في واقع آخر.

*أنهكت الخيانات التي ينحني أصحابها لضغوطات الأنظمة و للرجعية عامة فيساومون على المبادئ الحركة الشيوعية منذ نشأتها. و الخيانات أو الضعف و التراجع أمام قوة الخصم يعود هو أيضا الى عدم توصلنا لفهم واقعنا و يعود لنوع من العجز على تقديم الاجابات الصحيحة لمسائل ملحة مطروحة محيرة فيخير البعض التراجع و الاستسلام حتى لا يكلف نفسه مشقة البحث و التطوير و الفهم لأن الحقيقة يبحث عنها و لا تهدى و ان بحثنا عن "الحقيقة الطازجة المعلبة" فذلك نهاية الحقيقة في حد ذاتها.

*لم يتحمل الشيوعيون مسؤوليتهم في التعريف بالتجارب الاشتراكية و ما تحقق لصالح جماهير هذه البلدان اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا. فلم يقع ترجمة عدة كتب إلى العربية و ترويجها على مستوى واسع حتى يقع التعريف بهذه التجارب و ما أضافته للانسانية.

نأمل أن ينجز نقد ذاتي موضوعي و عميق في هذا الاتجاه و أن لا يقع الاكتفاء بتحميل الآخرين أسباب مصائبنا.

24 octobre 2012

هل الانتخابات هي الحل؟

مرت سنة على انتخابات 23 أكتوبر التي شهدت تنافسا متفاوتا بين أحزاب عديدة ذات برامج قريبة و بعيدة مختلفة المحتويات و ذات امكانيات مالية و بشرية متباعدة أيضا. و أفرزت هذه الانتخابات التي تلت سقوط جزئي للاستبداد الذي حكم شعب تونس منذ أكثر من نصف قرن نتائج منتظرة مرتبطة بالطرف السياسي العام الذي تمر به الأمة العربية ككل في ارتباط بمخططات أحنبية امبريالية و في علاقة باطراف رجعية أوكل لها الاستعمار مهمة احتواء الغضب الشعبي و منع تجذره و تطوره بصفة نوعية.

تقودنا الذكرى الأولى لهذه الانتخابات و ما تلاها من نضالات اجتماعية شعبية و من صراعات سياسية سلمية تارة و عنيفة تارة أخرى لفظيا و ماديا إلى بلورة الملاحظات التالية:

(1) ان الحكومة التي أفرزتها هذه الانتخابات لم يكن يكتب لها البقاء طيلة هذه المدة لولا التزكية الخارجية و الرضا الذي حظيت به من قبل الدوائر الاستعمارية باعتبار أنها تعهدت و التزمت علنا و سرا بمواصلة نفس السياسة الاقتصادية و الاجتماعية لحكومة بن علي و هو ما بدد مخاوف الأمريكيين و الأوروبيين.

(2) ان هذه الحكومة بقدر ما عملت على ارضاء الدوائر المالية الكبرى الداخلية و الخارجية بقدر ما رمت بعرض الحائط مطالب الشعب المشروعة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و سخرت من جديد آلة القمع و المليشيات للتنكيل بالمتظاهرين و المضربين و النقابيين و المثقفين و المبدعين... انها حاولت نشر ارهاب دولة من طراز جديد باسم خضوع الأقلية للأغلبية و باسم الشرعية.

(3) ان المعارضة المشاركة في الانتخابات بجميع أصنافها أوهمت الشعب أن الحلول السحرية ممكنة و رفعت شعارات "ثورية" جدا متجذرة و لم تنبه لمحدودية مكاسب انتفاضة 2011 و لمحدودية ما ستفرزه هذه الانتخابات من مكاسب. هذه الانتخابات كانت تجربة هامة للجماهير لممارسة السياسة و تعلم العديد من الأشياء و التظاهر و حضور اجتماعات و ندوات و المراقبة و الدعاية و لكن هذه الجماهير اختزن طاقات نضالية كبرى و كانت في حاجة أن نقول لها بكل صراحة أن الانتخابات مهما كانت شفافيتها فالكلمة الأخيرة فيها تكون لقوة المال السياسي الفاسد و للتأثيرات الخارجية و لجزء من الاعلام المرتهن لقوى معادية و للجهويات و العروشية.... و ذلك طبيعي في مجتمع هو لا يزال بالأساس مجتمع زراعي شبه مصنع لم يشهد ثورة علمية و ثقافية تضرب الرواسب الاقطاعية و الاستعمارية.

كان من الأفضل أن يقال لهذه الجماهير المناضلة أن شعار "الشعب يريد أن يسقط النظام" كشعار مركزي هو الهدف البعيد و أن الانتخابات لن تسقط هذا النظام و إنما هي محطة قد تحقق بعض المكاسب و قد تتسبب في نكسات و هزائم مفرقة و لنا اليوم صور معبرة عن ذلك حيث ترتب الرجعية صفوفها و تتهيؤ لافتكاك السلطة لفرض أسلمة المجتمع أو لتواصل فرض الخيارات التي تعمق معاناة الشعب.

انه لا بديل عن تنظيم الفئات الشعبية في منظمات جماهيرية واسعة موحدة ذات برنامج ثوري تكتيكي و استراتيجي. و يهمننا هنا أن نشير الى ضرورة محافظة الاتحاد العام التونسي للشغل على طابعه الجماهيري الواسع و على وحدته الداخلية من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية داخله و مقاومة مظاهر التسيب و الفساد و أن يكون جزءا من القوى المناضلة من أجل تحولات جذرية سياسية و اجتماعية دون أن تكبل طاقاته و هياكله بأجندة حوارات أو مشاركة في حكومات أو انتخابات لأن ذلك سيكون على حساب مصالح قواعد العريضة و لأنه في آخر الأمر ليس حزبا سياسيا بل هو منظمة جماهيرية. فلتنظم الشبيبة الواسعة و تنبذ التشتت و الفئوية و ليتنظم فقراء و صغار الفلاحين في منظمة بعيدة عن كبار الملاكين و لتتوحد كل الطاقات الوطنية من العمال الى الرأسمال الوطني في المدينة و الريف من أجل تطوير النضالات و تجذيرها بعيدا عن المعارك الخاسرة و قلة الصبر و الأوهام و التنازلات المضرة للأعداء....

15 novembre 2012

تحيا المقاومة المسلحة في فلسطين

حدثني أحد الأصدقاء عن بيان مشترك بمناسبة تظاهرة عالمية كان سيصدر بصفة مشتركة بين منظمين سياسيين خلال الأيام القادمة لكن أحد الطرفين عمد الى اصدار البيان بصفة منفردة وكان الخلاف ظاهريا حول تأخير في مناقشة البيان لكنه كان في الواقع أعمق من ذلك بكثير.

لقد اقترح الصديق أن يضاف للبيان الاعتراز بالمقاومة العربية في فلسطين و لبنان و العراق رغم بعض الاختلافات المرجعية و السياسية مع بعض الفصائل المقاومة... لكنها مقاومة تدع في كسر الحصار و التصدي للدعوات الاستسلامية التي تركز على مقاومة الصهاينة سلميا و التي تلهث وراء المفاوضات و اعتراف الأمم المتحدة بل ان عباس تخلى عن حق العودة و أعلن أن لا رغبة له في العودة إلى صدد.

يوم واحد بعد هذا الموقف المتكبر لهذه المقاومة الباسلة حيث لا يزال البعض يرفض خصوصيات واقعا العربي و لا يقر بإمكانية وجود فصائل اسلامية وطنية و يحشرها جميعا في نفس السلة تتجلى وحدة الكفاح المسلح الفلسطيني في أروع صورها من خلال وحدة وطنية متينة بين مختلف مكونات العمل الفلسطيني المسلح بجميع تنوعاته الفكرية.

لكن الدرس الثاني الذي نتعلمه من هذه البطولات أن الذين أين ما كانوا في فلسطين أو في أي جزء من هذا الوطن و الذين ينشرون على مسامعنا منطلق "التحول السلمي" لتخليص هذا الوطن من الاستعمار الجديد و أعوانه هم ليسوا سوى قوى معرقة لحركة التاريخ و لتيار الثورة و هم يجعلون الجماهير عرضة لهجمات الأعداء الذين لا يرحمون.

المجد و النصر لكل شعلة مقاومة مسلحة في هذا الوطن الكبير و النصر لشعبنا الصامد في فلسطين....

لا لنشر الأوهام و تغليب الشعب المناضل

نعم لوحدة وطنية بين مكونات المشهد السياسي العربي:

الشيوعي الحقيقي و العروبي و الاسلامي الوطني على قاعدة الوحدة و الصراع

18 novembre 2012

حول صبيانية بعض الشعارات السياسية

ظهر على صفحة من صفحات التواصل الاجتماعي التي تمثل وجهة نظر تتباهى دوما بتجذرها قبل بضعة أيام من اندلاع المواجهة بين المقاومة الفلسطينية و الصهاينة شعار "لا عباس و لا حماس". و تكرر هذا الشعار في مسيرة يوم السبت التي انطلقت من ساحة محمد علي في اتجاه شارع الحبيب بورقيبة حيث رفع نفس الشعار .

إن الاختلاف مع حماس حول عدة مواقف اتخذتها انطلاقا من مشاركتها في السلطة وفي انتخابات في ظل الاحتلال تحت يافطة اتفاقيات أوسلو و شقها صفوف المقاومة إضافة إلى ممارستها المضيق على أنشطة المقاومة في مراحل معينة مسائل لا يمكن نكرانها. لكن حماس اليوم تدك المواقع الصهيونية بالصواريخ و تصدت إلى جانب قوى أخرى ببطولة الى عدوان تواصل أسابيع و سقط خلاله أكثر من ألف شهيد و هي تعمل على تجاوز مخلفات الحصار الذي يتواصل منذ سنوات.

لذلك نقول لمن يرفع هذه الشعارات الصبيانية و يسوي بين سلطة عباس و حماس في مثل هذا الظرف أو يسوي بين النهضة و حماس و يصير على عدم فهم الواقع و يتمسك بسلوك يتسم فقط بالتجذر اللفظي على حساب الممارسة العملية و على

حساب المسألة الرئيسية التي تتمثل في المسألة الوطنية أن هذا "التجذر" الظاهري يخفي انعزال عن الواقع و عدم قدرة على فهمه و يعني أيضا رؤى وحيدة الجانب مضرة بالعمل السياسي و مفيدة للأعداء.

فلنذكر هؤلاء أصحاب الرؤيا الوحيدة الجانب أن أعظم ثورة شعبية أنجزت باعتماد حرب الشعب قادها الحزب الشيوعي الصيني شهدت خلال مواجهة الأعداء اليابانيين المحتلين تحالفات مع اقطاعيين و مع أعداء الأمس من أجل دحر الاحتلال. ان اختيار الشعارات السياسية التحريضية خلال الحركات الجماهيرية الكبرى يجب أن يكون على قاعدة رفع الشعار من أجل توحيد أكثر ما يمكن من الحناجر الغاضبة و ليس من أجل ارضاء الذات أو نزعات فتوية ضيقة.

6 décembre 2012

أزمة سلطة "الاخوان في تونس و مصر"

بعد يوم واحد من هجوم مليشيات "النهضة" على مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في ذكرى اغتيال حشاد يطلق الاخوان في مصر بلطجيتهم ضد المعتصمين و يسقط خمسة شهداء و عشرات الجرحى من الرافضين لقرارات مرسى اللاديمقراطية.

في الحالتين تؤكد الصورة أن الاخوان من خلال عدة مواقف سابقة في تونس و مصر ورثا الاستبداد النقميري و المباركي ليركزا استبدادا لا يقل شراسة عن هذا الأخير.

لقد تمكن الحزبان من الوصول إلى السلطة بعد انتفاضتين شعبيتين و هما يعتقدان أن التاريخ توقف بتمكنهما من أجهزة الحكم و بحصولهما على ما يسمونه "شرعية انتخابية" و هما يخططان بكل الوسائل لايقاف المد الجماهيري المتصاعد الذي له مطالب و أهداف سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ذات أبعاد وطنية ديمقراطية شعبية تتعارض كلياً مع برنامجهم الذي التزموا به للدوائر الامبريالية العالمية و لقوى الردة في المجتمعين.

إنهما يريدان المحافظة على الوضع السائد في مصر و في تونس و يخافان من تجذر حركة الجماهير في كل مظاهرها و أبعادها. من النضال من أجل الخبز اليومي و الشغل و حرية الفكر و استقلالية و نضالية المنظمات الجماهيرية إلى معركتنا المصرية ضد الاستعمار العالمي و الصهيونية... لذلك هما يقفان ضد اتخاذ قرارات ضد الكيان الصهيوني و يرفض الاخوان في مصر الغاء اتفاقية مخيم داوود و يغازل الاخوان في تونس أمريكا و يوقعون اتفاقية تحت جنح الظلام مع الاتحاد الأوروبي....

هذه القوى التي تزايد علينا كل يوم بدعواتها "لحماية الثورة من المضادين للثورة" هي في الواقع قوى مضادة للثورة و هي جزء لا يتجزأ من هذه القوى التي تشكل خطراً كبيراً على مكاسب الانتفاضتين في مصر و تونس.

إنهم يرتعشون خوفاً من السقوط و هم يشهدون تعمق لاشعبيتهم و ازدياد عزلتهم... فماذا سيكون سلاح هؤلاء الرجعيين من نهضة و اخوان و حزب تحرير و غيرها من الفصائل الاسلامية العميلة و التي لا تمت يصلة بالحركات الاسلامية المستنيرة و الوطنية؟

إنهم سيلجؤون للعنف المنظم ضد الحركات الجماهيرية و ضد القوى التي تتصدى لهم و لمشاريعهم التي تؤسس لاستبداد متستر بالتقوى و بالخداع و المعادي للشعب

و ستكون هذه المواجهة مع هؤلاء الرجعيين ان طالت أو قصرت مرحلة أخرى في نضال شعبنا العربي ضد هذه القوى الرجعية المتخفية منذ أكثر من نصف قرن تحت شعارات كاذبة من نوع "الاسلام هو الحل" و الشريعة هي الحل" لنراكم تجارب نضالية من نوع آخر و بمحتويات ترفع من وعي الجماهير و تعزز تحالفاً طبقياً و و طنياً ضد أعداء الشعب و تقضح برامجهم و يتم اخراجهم بصفة نهائية من صف أصدقاء الانتفاضة التي طالما زaidوا بأهدافها و بريايتها من أجل أن يلتفوا عليها و على مكاسبها. و من أجل أن يسقطوا هذه الراية.

لنسلح الجماهير بوعي صحيح حول طبيعة المرحلة و لنبتعد عن نشر الأوهام في صفوفها و لنراهن فقط على قدراتها الخلاقة في تطوير أشكال نضالاتها....

لنحمي كل الأطر الجماهيرية المناضلة من أعداء حركة الجماهير.. عمالية و شبابية و فلاحية و نسوية و حقوقية.. لنبتعد عن مظاهر الارتجالية و القرارات المتسرعة أو المراهنة على قوى منتهية تاريخياً ...

14 décembre 2012

شهد الاتحاد العام التونسي للشغل بعد 1956 تطورات هامة في مستوى مواقفه من النضالات الشعبية انتقلت بصفة متدرجة من الاصطفاف وراء سياسة النظام الحاكم إلى ممارسة هامش من الاستقلالية التنظيمية و السياسية كلفت قيادته و قواعده الاعتقالات و الطرد و الملاحقات منذ جانفي 1978 الى يومنا هذا. أصبح الاتحاد العام في ظل الاستبداد السياسي و بحكم دخول العديد من النقابيين المسيسين أطره أوسع اطار جماهيري يحتضن التظاهرات و الاجتماعات للعاملين بالفكر و الساعد و تمارس في أطره الحد الأدنى من حرية التعبير عن الآراء و من ديمقراطية العمل النقابي الي تبقى دوما في حاجة لمزيد التعميق و التطوير و التجذير مثلما تتطلب الأوضاع داخل بعض الأطر محاسبة بعض الوصوليين و الفاسدين الذي أضروا بالعمل النقابي و بجماهيرته و فسحوا المجال لانشقاقات و لظهور منظمات موازية تهدد وحدة صفوف النقابيين و وحدة الطبقة العاملة....

و كان لهيكل الاتحاد في الجهات الداخلية و في المدن الكبرى مثل صفاقس و تونس دور هام في دعم انتفاضة ديسمبر جانفي 2011 و في التعجيل بالاطاحة بعصاية بن علي مثلما لعبت دور هام في الاطاحة بحكومة الغنوشي رغم خطأ المشاركة في هذه الحكومة في بداية تشكيلها ثم الانسحاب منها... لكن تسارع الأحداث و تطورها و تعمق التباين و الفرز السياسي في الساحة التونسية حيث انكشفت العديد من الوجوه المخفية وراء "الثورة" و "الديمقراطية" في حين تؤكد ممارساتها اليومية و قراراتها طابعها الاديكرراطي و الاشعبي جعلت من الاتحاد العام هذه المنظمة الجماهيرية ذات التقاليد النضالية العريقة هدفا اموراتها مستعملة أسلوب القمع و أسلوب شق الصفوف و الاضعاف من الداخل.... و اذا كان ذلك هو أسلوب النهضة و برنامجها فإن قوى أخرى لا تقل عداء للنضالات الشعبية و لشعارات الانتفاضة تحاول بدورها من خلال تأطير قياديين سابقين في الاتحاد في صفوفها و في هياكلها من الزج في المنظمة في الصراع على السلطة و تحميل أطر الاتحاد و هياكله مهام تتجاوز المنظمة الجماهيرية و طبيعة عملها و أهدافها ...

إن الاتحاد يناضل من أجل مسائل اجتماعية و كذلك من أجل التكريس الفعلي لشعارات الانتفاضة السياسية و المطالبية منها و لكنه غير مطالب بتحمل مسؤولية "ادارة حوار وطني" و "التقريب بين الأحزاب المتصارعة" كما أنه ليس معني بالمشاركة في الحملات الانتخابية و غيرها و عليه أن يترك لمناضليه المتحزبين حرية التصرف خارج أطر المنظمة حتى تحافظ المنظمة النقابية على وحدتها و جماهيريتها و تكون أوسع ما يمكن و تبتعد عن القرارات المرتجلة التي نشعر في بعض الحالات أنها تتخذ بدون ترو مما يخلق حالة من اهتزاز الثقة و يعطي للأعداء فرصا لمزيد التشكيك و بث الانشقاق. نعتقد أن الظرف الحالي يتطلب وضع خطة عمل نقابي تقوم على الأسس التالية:

(1) تعزيز و تطوير العمل النقابي في القطاع الخاص حيث يتعرض العاملون الى شتى أصناف القهر الطبقي و يلاحقون من قبل الأعراف بسبب دفاعهم عن حقهم في الشغل و في حد أدنى من العيش الكريم.
(2) تعزيز الوحدة النقابية و عدم الاستهانة بالانشقاقات و المنظمات الموازية للاتحاد الحالية و الممكنة مثل مشروع النهضة في بعث "منظمة نقابية" خاصة بها.

(3) تعزيز العلاقة مع المنظمات الجماهيرية أساسا منظمات الشباب و العاطلين و الحقوقيين و النسوة و فقراء و صغار الفلاحين و الحرفيين و الفئات المهمشة و كل الجمعيات المدنية التي تتباين مع الاستبداد و الاضطهاد الاجتماعي و الفكري.
(4) وقوف الاتحاد الى جانب كل القوى المناضلة من أجل تحصين و تطوير مكاسب 14 جانفي دون أن يعني ذلك تحمل مسؤولية "تجميع الفرقاء" و "توحيد القلوب" و غيرها من الأمناني التي لا تتجاوز مرحلة "النوايا الطيبة" لتترك المجال في الزوايا للمؤامرات و حيك التحالفات التي يتسم الكثير منها بالامبدئية مفضوحة.

22 décembre 2012

في الذكرى الثانية لاندلاع انتفاضة ديسمبر-جانفي 2011....

أكذوبة "تحصين الثورة"

حين اكتسحت الجماهير الغاضبة الشوارع في الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011 لم نسمع شعارات تردد مطالبة "بتطبيق الشريعة الإسلامية" أو ذات طابع ديني مميز. كانت شعارات ذات طابع سياسي و اجتماعي واضح غلب عليها الجانب المناهض للتفكير و للقمع البوليسي و ارتقت في مرحلة متقدمة إلى شعار نوعي ركز على المطالبة باسقاط النظام.

و يمكن أن نلاحظ أيضا أن انتقال الانتفاضة و امتداد لحييها من المدن الداخلية و الأرياف الفقيرة إلى المدن الكبرى و خاصة العاصمة اقترن أيضا بظهور شعارات جديدة من نوع "ديقاج" و استعمال لغات أخرى غير العربية في الاقتات المرفوعة و هو ما يستحق الدراسة في مجال آخر لأنه يعكس في الواقع الوحدة الواسعة التي ولدت في مواجهة المافيا الحاكمة بين انتماءات اجتماعية مختلفة....

لم يكن حضور الاسلاميين منعما لكنه لو يكن مؤثرا في المضامين و لم تعلن النهضة عن سقوط شهداء و لا غيرها خلال المواجهات و كانت الجماهير مندفعه متعطشه للتخلص من الاستبداد و الفساد.... و عملت النهضة بعد ذلك على الاستفادة من الأوضاع الجديدة ككل الحركات السياسية و الاجتماعية و زادت "بالثورة" و "الديمقراطية" و "حقوق الانسان" و "التسامح" و "عدم الانتقام" و فتحت أبواب الحركة أمام كل من يريد أن يخطر بما في ذلك الدساترة و التجمعيين و صرح الغنوشي بأنه لا يرى مانعا في التحاق التجمعيين بصوف حركته... كانت تلك حسابات انتخابية تريد الحركة من خلالها كسب الأوساط و التحالف مع "الشيطان" إن تطلبت المصالح ذلك.. لكن المسألة لا تقتصر على الحسابات الانتخابية فقد انضم العديد من أعضاء النهضة بعد ضربهم زمن بن علي إلى صفوف التجمع و تحمل بعضهم مسؤوليات متقدمة في هياكله مثلهم مثل اليساريين الانتهازيين الذين عززوا صفوف بن علي بعد الانقلاب و هم اليوم يعيدون الكرة بتعزيز صفوف "نداء تونس"....

إن الضجة التي تفتعلها "النهضة" و بعض الحركات الأخرى حول ما يسمى قانون "تحصين الثورة" ليست له في الواقع أية علاقة بتحسين "الثورة" لأن الانتفاضة تحصنها الجماهير و يحصنها الثوريون الحقيقيون الذي يعملون على تكريس شعارات الانتفاضة م على تطويرها و ليس التراجع عنها و طرح بدائل قروسطية... إنهم في الواقع يحصنون سرقتهم للانتفاضة و لنضالات الشعب حتى يتواصل تربيعهم على عرش السلطة و هم سيطلقوننا بعد ذلك بقانون "تحصين" المجتمع من العلمانيين و الشيوعيين و الملحين و دعاة الصراع الطبقي حتى تتم "أسلمة" المجتمع مثلما يشتهون و مثلما يحلمون....

إن التجمع المنحل و الذي أعاد تنظيم صفوفه عدو للشعب في مستوى اختياراته على جميع الأصعدة و تتطلب الأوضاع التعجيل بمحاكمة رموزه الفاسدة و فضخ هذه الاختيارات... لكن الذين يعملون على "تحصين الثورة" يسيرون اليوم على نفس النهج و هم نسخة مطابقة للأصل للنظام الذي سيطر على تونس منذ 1956 في مستوى توجهاته الاقتصادية و الاجتماعية "فتحصينهم المزعوم" هو أكاذيبهم العديد و يدخل في نطاق استبلاء الجماهير و تعبئة ميليشياتهم لتتدرب على الحلقة القادمة من "التحصين" و التي ستشمل القوى الثورية الحقيقية التي تتعرض منذ الآن إلى المراقبة و الملاحقة و الاعتقال من قبل بوليس السلطة و من قبل أعضاء الحزب الحاكم ... إن الرجعية تنسج خيوط إعادة فرض الاستبداد باستعمال سلاح القانون و "الشرعية" و لن تقدر سوى النضالات الجماهيرية بعيدا عن الصفقات المشبوهة مع أعداء الأمس و اليوم التصدي لهذا الخطر القادم.....

1 janvier 2013

في الذكرى الثامنة و الأربعون لانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة:
و يبقى الكفاح المسلح أرقى أشكال النضال

فجرت حركة "فتح" يوم 1 جانفي 1965 انطلاقا الكفاح المسلح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني المغتصب. و خاض الفدائيون الفلسطينيون منذ تلك اللحظة إلى يومنا هذا معارك بطولية و نفذوا عمليات نوعية سطرت ملاحم في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني و العربي ضد الاحتلال. لا نريد من خلال هذه الأسطر الغوص في السرد التاريخي الكرونولوجي لهذه البطولات و إنما التوقف عند فهم بعض الظواهر و الإشكاليات التي اقترنت بالكفاح الثوري الفلسطيني:

1) شهدت الثورة الفلسطينية ككل الثورات صراعات و خلافات حول الخطط المرحلية و البرنامج الاستراتيجي. إذ دعا البعض إلى القبول بحل مرحلي يتضمن تراجعا عن تحرير كل فلسطين و دافع عن ذلك نايف حواتمة ممثل الجبهة الديمقراطية و التحقت "فتح" بذلك بقيادة عرفات و سار هذا النهج تدريجيا إلى مواقع الاستسلام من خلال توقيع اتفاقية أسلو و قيام "سلطة فلسطينية" مكملة باتفاقيات مذلة. كان القبول بالبرنامج المرحلي تحت ضغط الرجعية العربية و الاتحاد السوفياتي آنذاك مدخلا لمراجعة خط المقاومة المسلحة من قبل فصائل وطنية و أخرى محسوبة على "اليسار" الفلسطيني و اعتماد نهج المفاوضات و العمل الدعائي السلمي رغم الخلافات الموجودة في صلبهم أيضا.

2) فسح هذا التوجه المجال للحركة الاسلامية الفلسطينية أن تتولى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني و تكسب شعبية من خلال

عمليات نوعية ضد العدو و من خلال قدرات بشرية و قتالية أربكت الصهاينة و برزت هذه القوى من خلال رفضها لنهج الاستسلام و تخلت بصفة مسؤولة عن عدائها التقليدي "اليسار" لتتخبط في مواجهة العدو الرئيسي و تقيم علاقات نضالية مع القوى الأخرى و نذكر في هذا الصدد خاصة حركة "الجهاد الاسلامي".

(3) بقدر ما يبعث المشهد السياسي الفلسطيني على الاعجاب بتنوعه و تعدد الفصائل السياسية و الأجنحة العسكرية داخله بقدر ما تتطلب المعركة ضد العدو ضرورة بناء التنظيم الوطني الموحد و القيادة الوطنية المشتركة و كذلك العسكرية لهذه الفصائل على قاعدة الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تمت مراجعته تحت الضغوط الأمريكية. إن انجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية لا ينفي التنوع و التمايز و لكن هامة في مواجهة العدو و قد شكلت المواجهات الأخيرة في غزة أفضل مثال على ذلك.

(4) تبقى فلسطين القضية المركزية للشعب العربي من المحيط إلى الخليج و القضية الأممية الرئيسية على الصعيد العالمي. فالمعركة في فلسطين تخاض ضد أطراف متعددة امبريالية و صهيونية و رجعية عربية و هي تتطلب حشدا سياسيا و عسكريا و بشريا يتجاوز قدرات الشعب الفلسطيني و ذلك يعني أن الأمة العربية معنية بتحرير فلسطين على جميع الأصعدة و يعني أيضا أن تحرير فلسطين سيفرز حالة تحول نوعي و منعرج تاريخي في تاريخ الأمة المعاصر و في مسيرتها التحررية. فهي بتحرير فلسطين ستلحق هزيمة تاريخية بقوى عالمية لا تقل أهمية عن الهزيمة التي ألحقت بالنازية في الحرب العالمية الثانية.

لكن في انتظار الوصول لهذه اللحظة التاريخية لا يجب أن يصبح القول بمركزية فلسطين مبرر للتخلي عن النضال في أقطارنا ضد الامبريالية و الرجعية و ل يجب أن يبرر السكوت عن جرائم ترتكب في حق شعب عربي باسم دور ذلك النظام في "دعم فلسطين".....

(5) تبين الثورة الفلسطينية أنه حين يتم التخلي عن الكفاح المسلح كأرقى و أنبل شكل نضالي لتحقيق الأهداف الثورية فإن حرك النضال الشعبي ستفرض بالضرورة قوى و فية لهذا النهج و ستتجاوز المتخلفين عن الواجب الثوري..... فليكن ذلك عبرة لمروجي "الانتقال السلمي" أينما كانوا و ليكن ذلك عبرة لمن لا يفقهون العلاقة المتينة بين الأهداف المحلية و الأهداف البعيدة أو الذين يراهنون على "انسانية" و "صداقة القوى" "الصهيونية" و الامبريالية.....

عاش الكفاح المسلح في فلسطين
عاشت المقاومة الوطنية في فلسطين و لبنان و العراق

22 février 2013

في الطابع الطبقي للديمقراطية....

غاب بصفة تكون تامة الحديث عن الطابع الطبقي للمسألة الديمقراطية. فهي ككل الظواهر لا يمكن أن تكون خارج دائرة الصراع الاجتماعي و المصالح الطبقيّة المختلفة و لا يمكن أن تكون لكل طبقات المجتمع نفس المفاهيم حول هذه المسألة باعتبار اختلاف المنطلقات.

و يدعونا هذا الموقف إلى تجنب التعامل مع هذه المسألة "برومنية" كرومنسية دعاة "الحب العذري" الذي لا نعتقد في وجوده مثلما لا نؤمن بوجود ديمقراطية "محايدة" للجميع.

لقد أثبتت التجربة الديمقراطية في البلدان الرأسمالية أن هذه الأخيرة -و رغم ما تنتيحه للجماهير من امكانيات التنظيم و الحريات- قابلة للمراجعة حين تتعمق أزمة النظام الرأسمالي و قد تجلّى ذلك خلال حكم الفاشية في الأربعينات و استعملت مؤسسات الدولة في هذه الديمقراطيات للتصويت على قرارات لاستعمار شعوب و أمم العالم و ارتكاب المجازر و نهب خيراتها الوطنية و لا زالت العملية متواصلة إلى يومنا هذا.

و في المجتمعات التي لم تشهد الثورات الفكرية و العلمية و الاقتصادية و بقيت مرتهلة لدى الدوائر الاستعمارية العالمية تتجاذب مشاريع بناء مجتمع ديمقراطي فيها عدة مصالح داخلية و خارجية متناقضة و تعتمد القوى الديمقراطية إلى اجهاض هذا المسار و ضرب المكاسب الدنيا التي راكمتها النضالات الجماهيرية مسخرة في ذلك أجهزة متعددة و ترسانة قوانين منظمة للسلط تعطي امكانية الوصول للسلطة للقوى ذات الامكانيات المالية الضخمة و المدعومة من قبل أجهزة اعلام و قنوات فضائية مسخرة لذلك.

إن تركيبة المجلس التأسيسي الحالي و القانون الانتخابي الذي اعتمد لتنظيم انتخابات 2011 يحرم القوى الشعبية و سكان الأرياف و المناطق الداخلية و شريحة الشباب الواسعة من أن تكون ممثلة داخل هذا المجلس إذ أن الديمقراطية الحقيقية هي التي تعطي الفرصة لتمثيل نيابي للشعب الكادح صاحب المصلحة الحقيقية في بناء مجتمع ديمقراطي شعبي يخرج البلاد من ولع التخلف الاجتماعي و الاقتصادي و العلمي و يسن قوانين و مراسيم ثورية بعيدة كل البعد عن المهازل التي نعيشها و

حالات المهادنة و التنازلات للأعداء مقابل مزيد تفكير الجماهير و قمعها و محاولات اسكات صوتها بضرب منظماتها الجماهيرية و قواها الثورية.

إن الذين دخلوا لعبة "الديمقراطية" بشروط الطبقات الرجعية الحاكمة و بتوصيات القوى الأجنبية أفرغوا المسألة الديمقراطية من عمقها الطبقي الشغبي و ساهموا بصفة مباشرة و غير مباشرة في تلميع صورة قوى لاديمقراطية و لم يطرحوا القضية الأساسية في التمثيل الديمقراطي الشعبي و المتمثلة في دستور متضمن للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و قانون انتخابي يعتمد تخصيص مقاعد للعمال و للأرياف و للشباب مع اعتبار أن البناء الديمقراطي الحقيقي لا يكون في ظل النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الحالي و هذا يعني التمسك الثوري بشعار الانتفاضة المركزي "الشعب يريد اسقاط النظام".

7 mars 2013

في ذكرى 8 مارس: إما مع المساواة التامة أو ضدها

يمكن أن تحصل بعض التنازلات في مجال السياسة بين أطراف سياسية مختلفة حتى تتمكن من انجاز مهام مشتركة فيؤجل البعض أهداف بعيدة المدى أو مرحلية من أجل حصول تحالفات ظرفية تقتضيها المهام العملية أو مواجهة عدو مشترك. لكن قضية المرأة تكاد تكون القضية الوحيدة التي لا تعرف تنازلات أو ما يصطلح عليه في الخطاب السياسي بالخط الأحمر.

فإما مع تحرر المرأة و مساواتها التامة مع الرجل في الدراسة و العمل و في الأنشطة السياسية و الجمعياتية و في التشريعات المنظمة للحياة الأسرية و الاجتماعية أو ضد ذلك وهو ما يعني حرية منقوصة في النظام الاجتماعي و قصور و تخلف سياسي لدى الحزب السياسي و تأخر و ممارسة للذكورية بالنسبة للرجل كفرد في علاقته بالمرأة.

و لهذه الأسباب لا يجب أن نستغرب أن اعلان يوم 8مارس كعيد عالمي للمرأة كان من قبل القائد الشيوعي لينين سنة 1921 بعد انتصار أول ثورة اشتراكية في العالم و التي رفعت عالياً مبادئ القضاء على استغلال الانسان للانسان و بناء مجتمع اشتراكي حر م متحرر من سلطة رأس المال. فمن يؤمن بحرية المضطهدين من الاستغلال الطبقي و اعلاء الذات البشرية على سلطة المال و الثراء الفاحش و السلطة الدينية و القهر الطبقي و القومي لا يمكن أن يكون ضد تحرر المرأة و مساواتها التامة مع الرجل.

إن البشرية حين تحررت من العبودية و نظام القنانة و نشرت قيم الديمقراطية البورجوازية لم تتقدم في مستوى تحرير المرأة .

فالغاء نظام الرق أبقى على عبودية المرأة للرجل و المجتمع و الغاء الاقطاعية لم يبلغ في مراحل أولى التمييز بين المرأة و الرجل في مستوى الدراسة و العمل و التشريعات و الحقوق السياسية.

لقد حصلت المرأة على حق الانتخاب في بريطانيا العظمى سنة 1924 و في فرنسا عام 1944 و اسبانيا سنة 1953 و خاضت نساء الدول الرأسمالية المتقدمة نضالات مريعة منذ 1911 من أجل حق الانتخاب و حقوقها السياسية و حققت العديد من المكاسب لكن ذلك لا ينفي تواصل اضطهاد المرأة و استغلالها طبقياً و جنسياً من قبل الآلة النظامية الرأسمالية. عربياً تعيش المرأة اليوم في تونس على واقع الخطر الذي يحرق بالمجتمع ككل من مشروع أسلمة المجتمع و اقامة ديكتاتورية مغلفة بغلاف ديني و متسترة بدعوى "أخلاقية" تغطي على مصادر الأزمة الحقيقية و ترى في "تطبيق الشريعة" الحل السحري لأزمة عميقة تعيشها البلاد منذ عقود.

إن من يساوم اليوم في مبدأ "المساواة التامة بين المرأة و الرجل" لإرضاء بعض الأطراف السياسية الحليفة له هو مثل الذي يراجع المبدأ القائل بأن الصراع العربي الصهيوني هو صراع وجود و ليس صراع حدود. فالمسألة لا تتحمل مساومة و لا تنازلات و هي مقياس للأحزاب و الأفراد في مدى ديمقراطية و ثورية ذلك الحزب أو الفرد.

قد يكون الفرد "ثورياً حتى النخاع" و "ديمقراطياً من طراز رفيع" و لكن ثوريته تصبح على المحك حين يمارس سلطته "الأبوية" أو "الزوجية" و الأسرية بشكل تضرب في الصميم احترام الذات البشرية و الاقرار الفعلي بالمساواة التامة بين المرأة و الرجل في كل الميادين و لعل أهمها حق الشغل و حق الاستقلال الاقتصادي عن الرجل و المساواة في الأجر.

لذلك يمكن القول أن حرية المرأة الحقيقية و مدى تكريسها في أرض الواقع تختزل فيها كل مبادئ الحرية بالنسبة للمجتمع ككل و بالنسبة للأحزاب و للأفراد .

29 mars 2013

في يوم الأرض.....
واجباتنا القومية و الأممية نحو فلسطين

تحيلنا ذكرى يوم الأرض على العديد من المسائل المرتبطة بمعركة تحرير فلسطين و لعل أهمها تتلخص في النقاط التالية:
*علاقة الجماهير العربية و قواها الثورية بالقضية الفلسطينية و بصفة أوضح معاني و أبعاد وجهة النظر المدافعة عن "مركزية فلسطين" في النضال العربي.

*دور الكفاح المسلح كأداة تحرر و كأسلوب نضال استراتيجي و الموقف من القوى المتخلفة عن هذا الخيار.

*مسؤولية القوى الثورية العربية في **حشد الدعم** الأممي الشعبي و الجمعياتي لمعركة تحرير فلسطين.
فبالنسبة للنقطة الأولى تشكل أهمية الموقف من تحرير فلسطين نقطة التمايز بين القوى الثورية و القوى المرتبطة بالسياسات الدولية الاستعمارية و التي تبحث عن حل في إطار "الشرعية الدولية" عبر المفاوضات يمهّد للاعتراف بالكيان الصهيوني و التطبيع معه. و قد تأمرت هذه القوى الرجعية ضد الثورة الفلسطينية منذ بدايات الغزو و الاستيطان الصهيوني و وقعت على اتفاقيات خيانية تبيح التخلي عن استراتيجية تحرير كل فلسطين و الاكتفاء بحلول استسلامية تشرع وجود الكيان الصهيوني. فالمعركة في فلسطين هي في الواقع معركة من أجل تحرير أرض عربية تتجمع فيها كافة المصالح و المتناقضات بحكم الارث التاريخي و موقعها الفاصل بين مشرق و غرب الوطن العربي و بحكم الدور الذي يلعبه الكيان كحاملة طائرات و قاعدة بشرية و عسكرية ضخمة في قلب الوطن تشرف على المصالح الاستعمارية النفطية و على الممرات البحرية و تقف في وجه كل اتجاه نحو وحدة الأمة العربية و تقدمها و تسند كافة النزعات الطائفية و الانفصالية. هذه المعطيات تجعل من المعركة في فلسطين ذات حجم سياسي و عسكري و بشري كبير لا يمكن للشعب الفلسطيني أن ينجزه بصفة منفردة و هو في حاجة لحشد كافة طاقات الأمة البشرية و العسكرية فتحرير كل فلسطين سيخلق منعرجا تاريخيا و سيكون نقلة نوعية في تاريخ الأمة المعاصر قد تضاهي لحظة انتصار القوى المعادية للنازية على دول المحور في الحرب العالمية الثانية.

و لأن هذا الانتصار ممكن و ليس مستحيلا فإن الطريق الوحيد الموصل إليه هو الكفاح المسلح. فدعوات عباس المفسوخة للعمل السلمي و رفضه العنف الثوري أو اشتراك حركة حماس في انتخابات برلمانية في ظل الاحتلال و تحت اشراف سلطة أوسلو لا يفعل سوى الاضرار بالكفاح المسلح و يضعف التعبئة و يؤدي إلى مهادنة الأعداء و يعمق الانقسامات في صفوف الثورة الفلسطينية.

إن حشد طاقات الشعب العربي من أجل تحرير فلسطين لا يعني مهادنة الرجعية العربية باسم مركزية فلسطين مثلما عشنا ذلك مرارا في المظاهرات في تونس حيث عمدت قوى سياسية سابقا للتصدي للشعارات التي ترفع ضد مبارك و زين العابدين بدعوى التصدي "للفتنة" و هي نفس القوى التي تهادن "النهضة" اليوم في علاقاتها بالامبريالية العالمية و رفضها مواجهة التطبيع.

إن الواجب يدعونا إلى عدم الاكتفاء بالتعبئة القومية ضد الصهيونية و ضد مشاريع تصفية القضية الفلسطينية بل نحن مطالبون بحشد الطاقات الثورية و المعادية للامبريالية على الصعيد الأممي و النضال الدؤوب ضد الآراء التي تتبنى "التعايش السلمي" مع الكيان الصهيوني و التي لا تزال واقعة تحت تأثير الآراء الخاطئة في الحركة الثورية العالمية فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الصهيوني.

فتحرير فلسطين هو أيضا مسؤولية أممية مثلما كان اسقاط الفاشية و النازية مسؤولية أممية رغم خصوصيات المسألتين. عاشت فلسطين عربية من النهر إلى البحر

المجد للبندقية المقاتلة

عاش صمود كافة الوطنيين في فلسطين

30 avril 2013

1 ماي 2013

تسقط الرأسمالية العالمية و عملائها

لم تهدأ حركة الصراع الطبقي و لم يتوقف النضال الوطني الديمقراطي منذ نشأة النظام الرأسمالي و توسعه عالميا في شكل هيمنة استعمارية مباشرة و غير مباشرة و ربطه تحالفا وثيقا مع الأنظمة العميلة في البلدان الخاضعة لسيطرته.
لقد حققت الطبقة العاملة و جماهير الشغيلة بفضل نضالاتها على امتداد أكثر من قرن العديد من المكاسب السياسية و الاجتماعية و فرضت تكوين منظمات نقابية جماهيرية للدفاع عن مصالحها و افكتت اقرار قوانين و تشريعات تحميها جزئيا من تعسف الرأسماليين و الرجعيين و توفر لها الحد الأدنى من الحيلة الاجتماعية و الصحية.
اليوم و في كل بلدان العالم و بصفة خاصة في البلدان الخاضعة لهيمنة استعمارية جديدة مثل أقطار الوطن العربي و من ضمنها تونس يتعمق تفجير العمال و كافة الأجراء و صغار الموظفين و تنتشر البطالة بصفة مفرغة لتشمل مئات الآلاف من حاملي الشهادات العليا و غيرهم في المدن و الأرياف كما تزداد الأوضاع بؤسا و تخلفا و تتدهور المقدرة الشرائية للشغالين و تغلق المصانع و يفوت في بقايا القطاع العام و تتأمر الرجعية ضد حق الاضراب و حرية العمل النقابي مشجعة

بعث منظمات مشبوهة لضرب الوحدة النقابية و العمالية و مسخرة لمليشيات تنفذ اعتداءات ضد النقابيين و تحاول اجهاض النضالات العمالية مما يطرح اليوم على الطبقة العاملة و على عموم الكادحين خوض معركة الدفاع عن منظماتهم الجماهيرية و في طليعتها الاتحاد العام التونسي للشغل لتحصينه في اتجاه مزيد الارتباط بمطالب العمال و الشغالين و ليكون أحد روافد نضالها في معركة الدفاع عن القطاع العام و التصدي لمزيد تدهور مقدراتها الشرائية

جماهير شعبنا ، أيها الكادحون

مرت سنتان على سقوط عصابة بن علي و تفجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر جانفي 2011 انكشفت خلالها خطة حركة "النهضة" المتمثلة في الحفاظ على جوهر النظام الاقتصادي و الاجتماعي الذي انتفضت الجماهير ضده مقابل بقائها في السلطة و ذلك باعلان خضوعها الكامل لإملاءات الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و هي تلتقي في ذلك مع ما يسمى "بنداء تونس" و "الجبهات الدستورية" التي تطمح للعودة للسلطة لتثبت و تؤكد ولائها للاستعمار و معاداتها للجماهير.

إن الرأسمالية العالمية و عملائها المحليين يعادون السيادة الوطنية و يناهضون كل مد ديمقراطي شعبي و يخشون تجذر الانتفاضات العربية و خروجها عن دائرة سيطرتها بصفة تامة مما يهدد مصالحها و يشكل خطرا حقيقيا على الكيان الصهيوني الذي يمارس شتى أصناف الاضطهاد ضد عمال و شعب فلسطين. إن المقاومة تنتشر في ربوع الوطن بشتى الأشكال لتعبد طريق التحرر الوطني الديمقراطي و لتؤكد ان الأنظمة العميلة التي ورثت سلطة الاستبداد بمباركة و تدخل امبرياليين سياسي و اقتصادي (مثال تونس و مصر و اليمن) أو عسكريا مباشرا (مثال ليبيا) أو تلك التي تراهن على التناقضات بين الامبرياليات للبقاء في السلطة رافضة تقديم أي تنازلات لشعبها و ممعنة في العداء له مثل النظام السوري ليست سوى مرحلة عابرة في تاريخ أمتنا المعاصر ستتلع منها الجماهير العديد من الدروس لتتير لها طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية الحقيقية و الفعلية و تفضح زيف الأوهام و الأكاذيب التي نشرتها الأحزاب البرجوازية و "اليسارية الاصلاحية" حين صورت للجماهير "أنها أنجزت ثورة" و تدعوها اليوم "لاستكمال أهداف الثورة" في حين تعني الثورة الفعلية اسقاط النظام بجميع مكوناته و افتكاك السلطة من قبل الشعب صاحب الشرعية الوحيدة التي تتجاوز "شرعية" المال السياسي الفاسد و العلاقات و التحالفات المشبوهة و المراهات الخاسرة على الامبريالية و الخونة المحليين.

لتسقط الرأسمالية العالمية و أعوانها
عاشت وحدة عمال و أمم و شعوب العالم المضطهدة
المجد لشهداء الحركة العمالية و النقابية

الشعلة

24 juillet 2013

في ذكرى 23 جويلية 1952:
الطابع الوطني للقيادة الناصرية (2)

انخرطت فرنسا في العدوان الثلاثي كرد فعل على دعم عبد الناصر للثورة الجزائرية و للقضايا العربية و طورت فرنسا في تلك المرحلة علاقاتها بالكيان الصهيوني خاصة في مستوى دعمه عسكريا و تمكينه من التكنولوجيا النووية فكانت مشاركته في العدوان تندرج ضمن الحلف الاستراتيجي الامبريالي الصهيوني. و قد كلف رئيس الوزراء البريطاني رئيس هيئة الأركان بوضع خطة لاحتلال مصر (سميت الخطة 700) و كانت تقضي بعملية غزو سريعة للاسكندرية و التقدم نحو القاهرة لاسقاط النظام. تفجر صراع داخل مجلس قيادة الثورة في مواجهة العدوان ففي حين كان عبد الناصر يطرح انسحاب القوات المصرية إلى غرب القناة و التحضير للمقاومة كان عبد الحكيم عامر يطرح المواجهة المفتوحة و دعا صلاح سالم إلى عدم المقاومة و اعتبر "ان فرنسا و بريطانيا لا تعاديان الشعب المصري و لان معركتهما مع عبد الناصر" و اقترح أن يسلم عبد الناصر نفسه انقادا للبلاد....

انتصر خيار المقاومة الذي رسمه جمال عبد الناصر و فجر العدوان مقاومة باسلة و غضبا شعبيا عربيا من المحيط إلى الخليج متحديا تأمر الرجعية العربية...فخرج شعب العراق متحديا نوري السعيد و هاجم القواعد البريطانية و كذلك فعلت الجماهير في ليبيا و سوريا و لبنان و في الخليج... سقط العدوان و سقطت معه المؤامرات الداخلية و الخارجية ضد خط المقاومة الوطنية.و سيتواصل هذا النهج و هذا الخيار

خلال حرب اليمن سنة 1962 حين تدخل الجيش المصري لدعم الانقلاب الذي دبر ضد نظام الإمامة الرجعي. فقد دعمت السعودية القبائل الموالية للإمام بالعتاد والأموال بل إنها جندت مرتزقة أجانب لاسقاط تجربة الضباط الجمهوريين الذين انتفضوا ضد نظام قروسطي متخلف. لقد تحولت المناطق الحدودية مع السعودية إلى قواعد لشن هجمات ضد صنعاء و محاولة إعادة تنصيب نظام الإمامة خاصة بعد اندلاع الثورة في اليمن الجنوبي ضد الحضور البريطاني المباشر. شكلت الحرب في شمال اليمن بعد ست سنوات من العدوان الثلاثي علامة أخرى على طريق مواجهة الامبريالية و الرجعية العربية و تندرج ضمن تحمل المسؤوليات القومية .

إن هذا الجيش الذي قاد معركة التحرير و تنصدي للعدوان و دعم القوى الوطنية العربية و نظم حرب الاستنزاف و سطر ملحمة العبور سيتحول تدريجيا في ظل حكم السادات و مبارك إلى حارس أمين لمصالح الامبريالية و راعيا لاتفاقيات مخيم داوود و مشاركا في العدوان الثلاثيني على العراق الصامد و منفذا للحصار ضد غزة و راعيا من خلال مخابراته العسكرية للمفاوضات الفلسطينية الصهيونية و لجر القوى الوطنية للمهادنة مع سلطة عباس و هو اليوم يستثمر مدا جماهيريا للانعكاس على السلطة و ليعيد إلى الواجهة السياسية رجال مبارك و يحضى بدعم امبريالي و رجعي عربي في الانقلاب الذي نفذ و حسم به الصراع داخل أجنحة الرجعية المصرية المتصارعة على السلطة في مصر و على خدمة مصالح الاستعمار و الصهيونية.

إنه لمن الساذجة السياسية مقارنة افتكاك الضباط الأحرار للسلطة في 1952 بلحظة جويلية 2013 فالقيادتان تختلفان من حيث طبيعتها السياسية و برامجها و علاقاتها الدولية و العربية رغم أنه لا يصح القول أن الجيش المصري برمته قيادة و جنود و صغار ضباط هم جزء من المؤامرة حاليا.

إن الأحداث التاريخية أثبتت أن العديد من الجيوش الرجعية شهدت انضمام الجنود و صغار الضباط إلى ثورات و انتفاضات شعبية لكن ذلك يحصل حين يعمل الثوريون على نشر الوعي الثوري في صفوفهم مثلما حصل في تجربة العراق و السودان و مثلما حصل خلال الثورة الروسية و الفيتنامية.

2 décembre 2013

في معاني مركزية القضية الفلسطينية

أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 181 يوم 29 نوفمبر 1947 القاضي بتقسيم فلسطين ليمنح الحركة الصهيونية حق اقامة دولة يهودية على أرض فلسطين العربية .

لم تتوقف المقاومة الوطنية للمشروع الصهيوني منذ نشأة هذا الكيان الاستيطاني الذي هو قاعدة عسكرية و بشرية متقدمة في قلب الوطن العربي و حارس أمين لمصالح الامبريالية العالمية يتصدى لكل المشاريع الوطنية الديمقراطية العربية المناضلة من أجل التحرر الوطني و الاجتماعي و من أجل الوحدة العربية و التقدم الاقتصادي. برزت خلال هذه المعركة ضد الصهيونية العديد من الآراء و الأطروحات التي تصب في آخر الأمر في الحلول الاستسلامية و تضرب في الصميم جوهر الصراع العربي -الصهيوني الذي هو صراع وجود و ليس صراع حدود و تعمل هذه الآراء على اسكات البنادق المقاتلة و محاصرة كل خيارات المقاومة الوطنية و الشعبية كما أنها تهدف إلى عزل القضية الفلسطينية عن عمقها القومي و الأممي.

لقد شهدت سنوات الخمسينات و الستينات دفاع ما يسمى الأحزاب "الشيوعية" العربية عن قرار التقسيم بدعوى الانضباط لموقف الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن موقفا صحيحا من الصراع العربي الصهيوني و ارتكب خطأ تاريخيا صححته مواقف القيادة الشيوعية في الصين الشعبية بقيادة ماو تسي تونغ التي دعت إلى خوض حرب شعبية طويلة الأمد من أجل تحرير فلسطين و دعت إلى تعبئة عربية شاملة من أجل انجاز هذا الهدف.

إن المعركة في فلسطين حيث تتركز مصالح كل القوى الامبريالية هي معركة تاريخية و تتطلب حشد طاقات عسكرية و بشرية ضخمة لأن تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني سيشكل منعرجا في مسيرة النضال الوطني العربي يضاهي الانتصار الذي حققته البشرية ضد النازية و الفاشية العالمية لكن الخطأ الثاني الذي وقعت فيه بعض القوى السياسية هو استغلالها لنبال هذه المهمة و أهميتها من أجل ممارسة القمع ضد الجماهير و تكبيلا و خنقها اقتصاديا و اجتماعيا بدعوى التكريم من أجل فلسطين و من أجل القضية المركزية.

لقد عشنا في تونس و لا زلنا أحداثا مثل رفض البعض رفع شعارات ضد الرجعية العربية في المظاهرات و دفاع آخرين عن أنظمة لم تواجه الكيان الصهيوني منذ 40 سنة فتحتفي تارة تحت غطاء التحضير للتوازن الاستراتيجي مع العدو و تنتظر تارة أخرى لما تسميه "المناعة" فتجوز كل الشعارات لديها لتبرير تخاذلها في انجاز مهام قومية و تحرير الأراضي المحتلة و تعبئة الشعب لمواجهة الكيان الصهيوني و تراهن على المؤتمرات الدولية و "الأصدقاء" و تحاصر من لا يلتزم بالحدود المرسومة.

لن يكون انجاز تحرير فلسطين مهمة قوة سياسية واحدة بل هي مهمة تشترك فيها كل القوى المؤمنة بتحرير كامل التراب الفلسطيني و تؤمن ايضا أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد لتحرير الأرض . و تلتقي في هذه المهمة القوى الشيوعية الحقيقية و القوى القومية و الاسلامية الوطنية التي تتباين بصفة واضحة مع كل المشاريع المشبوهة المرتبطة باختيارات امبريالية و بمشاريع نماذج من المجتمعات القروسطية التي تؤجل القضاء على الصهيونية و تعطي للصراع أبعادا دينية

تخرجه عن سياقه التاريخي.

لكن هذا الحشد من أجل القضية المركزية لا ينفي المعركة اليومية من أجل التحرر الوطني و الاجتماعي في كل أجزاء الوطن العربي ضد الرجعية و ضد المتاجرين بالقضية و ضد دعاة الاستسلام بشتى أنواعهم فمن يدافع عن ما يسمى بالممانعة و غيرها من أساليب الدمغة يصب في آخر الأمر في نهج الاستسلام القومي و يبرر التخاذل و انعدام التعبئة. و لا ينفي هذا الحشد من أجل فلسطين تحقيق الانتصارات و المكاسب لصالح الشعب في كل أجزاء الوطن لتتقدم تدريجيا نحو انجاز هذه المهمة التاريخية النوعية اعتمادا على قوة و جبهة لا تقهر هي قوة الجماهير المتحررة من كل القيود و التي تطلق طاقاتها النضالية لتصنع المعجزات. فكفانا مراهنه على أنظمة اهترأت و لم تعد تستجيب لمهام تتجاوز بدرجة كبيرة اختياراتها و تتطلب اختيارات جديدة مشبعة بتوجهات وطنية ديمقراطية فعلية و لنبني القوة الشعبية العربية التي تمتلك ارادة تحقيق النصر على الأعداء الوطنيين و الطبقيين.

30 mars2014

في ذكرى يوم الأرض: لا وطنية لمن يساوم على القضية

اجتاحت مدن و قرى أراضي فلسطين المحتلة سنة 1948 في شهر مارس 1976 انتفاضة شعبية ضربت المشروع الصهيوني في أهم ركائزه كونها أظهرت أن لهذه الأرض شعب ذو جذور تاريخية عريقة لا يمكن أن يلغى الاحتلال و التهويد و الطرد الجماعي و التقسيم الذي عمل على عزل هذا الجزء من فلسطين عن الأراضي المحتلة سنة 1967 .

و شكلت مسألة الموقف من الصراع العربي الصهيوني تاريخيا حجر الزاوية بين من يناهض كل الحلول الاستسلامية و كل مظاهر المساومة على قضية لا تقبل المساومة و بين المنخرطين في مسار العمالة و الخيانة الوطنية و القابلين بالتعايش مع الكيان الصهيوني و الذين يتظاهرون بمناهضة الاستسلام و بدعم المقاومة و لكنهم يسقطون في المراهنة على الحلول الدولية و على وساطات الرجعية العربية.

لقد أفصحت السنوات الأخيرة في ظل المتغيرات العربية التي عاشها الوضع العربي بصفة عامة و الوضع الفلسطيني بصفة خاصة أن العديد من القوى السياسية أجهضت امكانيات استغلال التعبئة الجماهيرية التي شهدتها العديد من الأقطار العربية لتكون تعبئة داعمة لتحرير فلسطين و مناصرة المقاومة المسلحة و محاصرة سلطة أوسلو العميلة و فك الحصار على غزة.

لم تجرؤ حكومة الاخوان في مصر قبل سقوطها على الغاء اتفاقية مخيم داوود و قطع العلاقات السياسية و الاقتصادية مع الكيان الصهيوني و لم تفك الحصار المضروب على غزة. و تفاقم الوضع بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بهذه الحكومة إذ شنت القيادة الانقلابية حملة ضد الأنفاق و أمعنت في تشديد الحصار على غزة و في التعاون الأمني مع الكيان الصهيوني. و وقت حكومة الترويكاف في تونس ضد مبدأ تجريم التطبيع في الدستور التونسي و ساندتها في ذلك العديد من القوى السياسية التي تدور في فلك القوى الاستعمارية و تهادن التطبيع مع الكيان الصهيوني بل إن قادة حركة "النهضة" لا يرون حرجا في حضور مؤتمرات و ملتقيات دولية تنظمها منظمات داعمة للحركة الصهيونية و استقبال أكبر الداعمين لهذا الكيان المغتصب.

و انخرطت سلطة حركة حماس بدورها في عزل النضال الوطني الفلسطيني عن هذا المد النضالي الشعبي عربيا حين أصبحت جزءا من مكونات الرجعية العربية المتأمرة على معارك الجماهير العربية من أجل التحرر الوطني الديمقراطي.

بل إنها دشنت هذا المسار منذ انخراطها في لعبة السلطة على قاعدة اتفاقية أوسلو الخيانية و أضغعت صفوف القوى الداعية لاسقاطها و لا تتردد في خوض مفاوضات مع عصابة عباس التي تناهض المقاومة المسلحة و تتعاون في ملاحقة المناضلين مع أجهزة العدو الصهيوني.

إن جل هذه المعطيات تؤكد أن تحرير فلسطين لا يمكن أن يكون في عزلة عن النضال ضد خط الاستسلام الوطني عربيا و فلسطينيا. و أن الاختفاء وراء مركزية القضية الفلسطينية لمهادنة الرجعية العربية و الامبريالية أو السكوت على أنصار الحل السلمي بإشراف دولي أمريكي روسي يصب في التآمر على تحرير فلسطين و تشديد الحصار على تيار المقاومة.

كما يؤكد مسار النضال الوطني العربي أن من لا يراهن على الجماهير في المعركة ضد الامبريالية و الصهيونية و الرجعية و لا يطلق المجال لمبادراتها الخلاقة و لتفجير طاقاتها الثورية و النضالية يقع

عاجلا أم آجلا تحت وطأة المؤامرات الامبريالية و الرجعية التي تستغل كل فرصة لمزيد عزله شعبيا و توجيه الضربة القاصمة له حتى و ان أبدى استعدادا للتعاون و الانخراط في مسار التفاوض و التخلي عن خيار المقاومة المسلحة و الحرب التحريرية الوطنية و الشعبية.

إن الوضع السياسي فلسطينيا يحتاج لعمل جبهوي وطني ثوري يتجاوز تجربة منظمة التحرير الفلسطينية التي انتهى دورها الوطني منذ تخليها عن الميثاق الوطني الفلسطيني بإشراف مباشر للرئيس الأمريكي كلينتون. و يحتاج شعبنا العربي في فلسطين إلى حركة دعم شعبي عربي من أجل رفع الحصار عن غزة و إطلاق سراح أكثر من 5000 أسيرا في سجون

الاحتلال و التصدي إلى كافة مظاهر التطبيع مع الكيان الصهيوني و الضغط من أجل قطع كل العلاقات معه.

المجد للمقاومة المسلحة في فلسطين
ليسقط نهج الاستسلام و خيار التطبيع

المنظمة الشيوعية الماوية بتونس

30 مارس 2014

1 mai

في ذكرى 1 ماي 2014 :

لا للهجوم الرجعي على الطبقة العاملة و كافة الشغالين

تحتفل الطبقة العاملة و كافة الشغالين في مدن و أرياف تونس بذكرى عيد العمال في ظرف سياسي يتسم بحركة دائمة و ملفنة للانتباه لبارونات السمسة و ممثلي كبار البورجوازيين العملاء من أجل ترتيب بيتهم الداخلي استعدادا لضرب المكاسب التي راكمها العمال و كافة القوى المناضلة بعد جانفي 2011 .

لقد عايش العمال و سائر الكادحين خلال الثلاث سنوات الماضية نماذج من تلوينات حكم الرجعية انطلقت مع حكومة السبسي ثم النهضة و حلفائها و أخيرا تشكيلة ما سمي بحكومة "الوفاق الوطني" التي فرضتها الدوائر الاستعمارية و الصهيونية كمحاولة لانقاذ الرجعية من تعمق أزمتها بعد سلسلة الاغتيالات السياسية و خوفا من احتمالات تجذر النضالات الشعبية و تطورها.

لكن العمال و سائر الفئات الشعبية اكتشفت بصفة متدرجة أن هذه الحكومات المتتالية لا تختلف في برامجها الاقتصادية و الاجتماعية و أن جوهر النظام باق و أن نهج و خيار الارتهان للمصالح الأجنبية و الامبريالية هو نفس النهج المتواصل منذ أكثر من خمسين سنة.

لقد رمرت الرجعية صفوفها. و توحّد الدساترة من جديد في حركة "نداء تونس" و "الحركة الدستورية". و أطلق سراح قتلة شهداء الانتفاضة و باركت حركة النهضة التعايش مع الدساترة تحت تعلقة "الحوار الوطني" و مصلحة تونس "العليا" و تذيلت "الجبهة الشعبية" للتجمعيين في اطار "جبهة الانقاذ" و استعدت الرجعية بعد تأمين الظروف المناسبة للهجوم على الطبقة العاملة و الفئات الشعبية بضرب المكاسب القليلة التي تحققت بعد 14 جانفي 2011 .
إن ملامح هذا الهجوم الرجعي تتضح كل يوم أكثر فأكثر. و هو يتضمن مراهنات واضحة على تقسيم صفوف العمال و النقابيين بتعلقة "الحق في التعددية النقابية" و كان أول منشور أصدره مهدي جمعة قد دعا وزراءه للتفاوض مع ما يسمى "المنظمة التونسية للشغل".

و تلوح الحكومة الحالية مهددة تارة و متلعبة بالحس الوطني تارة أخرى برفع الدعم عن المحروقات و رفع أسعار المواد الأساسية و الكهرباء و النقل و مراجعة سن التقاعد و مبشرة أيضا باحتمال عدم قدرتها على تسديد الأجور في الأشهر القادمة. و تهول حكومة "الوفاق الوطني" المزعم من عمق الأزمة الاقتصادية لتبرر كافة قراراتها اللاشعبية و اللاوطنية مثل اغراق البلاد بالديون و الدفاع عن التطبيع بدعوى خدمة الموسم السياحي و لا تتردد في القبول بفتح الأراضي التونسية أمام الحضور العسكري الأمريكي و الفرنسي تحضيرا لعدوان و غزو مباشر للبيبا للسيطرة على ثرواتها الطبيعية. و يكتسب صفة الوطنية لدى هذه الحكومة و أذيلها من يفتح البلاد على مصراعيها للنهب الامبريالي و للجواسيس الصهاينة و ينفذ تعليمات المؤسسات المالية العالمية بدعوى أن ذلك يصب في "انقاذ" تونس و يتحول إلى لا وطني حسب منطقهم من يتمسك بحقه في الشغل و الحياة الكريمة و يرفض أن تحل الأزمة الاقتصادية على حساب الجماهير و المصالح الوطنية فيضرب و يعتصم و يتظاهر و يعبر عن غضبه بكافة الوسائل النضالية المتاحة.

إن مواجهة هذا الهجوم المضاد للتحالف الرجعي بجميع مكوناته الطبقية و السياسية يتطلب تمتين الوحدة النقابية النضالية على أسس ديمقراطية و تعزيز استقلالية الاتحاد عن أعداء الشغالين و ضبط خطة نضالية تتجاوز القطاعية لتكون خطة شاملة لكافة الفئات الشعبية ذات مضامين وطنية ديمقراطية و يتطلب أيضا تمتين العلاقات بين كافة المنظمات الجماهيرية و الابتعاد عن المراهنات الخاسرة على اتحاد أعراف كان لعقود أكبر داعم لسلطة الدساترة.

عاشت الطبقة العاملة

عاش النضال العمالي و الشعبي من أجل التحرر الوطني و الانعتاق الاجتماعي.

1 ماي 2014

المنظمة الشيوعية الماوية بتونس

أخطاء سياسية قاتلة.....

حين نفذ الانقلاب العسكري في مصر بدعوى حماية "الديمقراطية" و دافع عنه العديد تحت تلة أنه يأتي ضمن مسار حركة شعبية وضعنا هؤلاء بين خيارين: فإما أن نكون مع الانقلاب أو نكون في صف حكم الاخوان و كأنه يستحيل أن نكون ضد هؤلاء جميعا و مع خيار شعبي وطني بديل للعملاء بوجهيهما المختلفين شكليا.

و اتضحت بصفة متدرجة طبيعة حكم الجنرالات في مصر و افتضحت مزاعم العديد من القوى السياسية في تونس التي جعلت من قائد الانقلاب في مصر زعيما وطنيا و قارنته بعبد الناصر و هي في نفس الوقت من أكبر القوى المعادية للتجربة الناصرية. وتؤكد الدور الأمريكي الذي يقف وراء الانقلاب في اطار مراجعة لخيار المراهنة على الاخوان و في اطار التفاف كامل على بعض المكاسب التي حققتها الانتفاضات العربية من خلال اعادة رسكلة و "تأهيل" القيادات السياسية و العسكرية الرجعية لتمسك زمام المبادرة من جديد و هو السيناريو الذي يعد لانجازه في تونس من خلال العودة القوية للتجمعيين و اطلاق سراح أركان نظام بن علي و اطلاق أيدي البوليس الذي راهن البعض على "جمهوريته" و "تفعله" ليعتدي و يفتل و يلفق التهم.

قد يمنح للجيش التونسي في وقت لاحق المهام التي أوكلت لجيش مصر في صورة تعمق كلي لأزمة النظام الحاكم و لا ننسى أن بعض "الديمقراطيين" جدا و "اليساريين" الزعماء دعوا لذلك خلال الصائفة الماضية و تمنوا تكرار سيناريو مصر في تونس. لكن هذه الخطة مدعوة للتنفيذ اليوم في ليبيا على أيدي قيادات عسكرية عميلة للولايات المتحدة و متدربة في أحضان مخابراتها. و يتم هذا الأمر بتواطئ تونسي و جزائري و مصري و بتنسيق أمريكي فرنسي لتوجيه ضربة قاسمة للمجموعات المسلحة في ليبيا و للسيطرة الفعلية على ثروات هذا البلد النفطية.

إن الواجب الوطني يدعونا إلى مناهضة هذا التدخل و كافة الاعتداءات الأجنبية على أي شبر من وطننا العربي أمريكية كانت أو فرنسية أو روسية. إن القوى المتصارعة عسكريا في عدة أنحاء من وطننا و التي لا تمثل مصالح الجماهير و طموحاتها في التحرر الوطني و الانعتاق الاجتماعي و الديمقراطية السياسية تلجئ للمراهنة على قوى استعمارية من أجل حسم صراعاتها بل إن بعضها يتباهى بدعم الكيان الصهيوني له و يسكت عن التطبيع لكسب ود القوى الامبريالية.

هؤلاء جميعا لا يمثلون مصالح الجماهير و يخطئ من يراهن على الدعم الاستعماري مهما كان مصدره فذلك خطأ قاتل سياسيا و على جميع الأصعدة.....

إن شعوب الصين و الفيتنام و المقاومة البطولية في الريف المغربي و في الجبل الأخضر في ليبيا بقيادة عمر المختار و في تونس بقيادة المقاومين لفرنسا و ثورة الجزائر البطولية و نضالات جنوب اليمن و ثورة ظفار لم تمد أيديها للقوى الاستعمارية و اعتمدت على قواها الذاتية و على دعم الشعوب الصديقة و القوى الثورية في العالم.

نحن نعتقد أن ليبيا لا تخلو من القوى الوطنية التي ستتصدى تدريجيا للغزو الخارجي و للظلاميين في الداخل و لا يصح طبقيا و وطنيا أن يخلو أي مجتمع من قوى بديلة للواقع المرير و للقوى الجديدة المبشرة بمستقبل آخر و من لا يؤمن بذلك و يتمسك بالواقع السائد و بالقوى القديمة في ليبيا و في غيرها لا يعترف بالواقع كشيئ متحرك و في حركة دائمة و حامل لطاقات تأمل بناء المجتمع الجديد لا يؤمن بكون الشعب هو القوة الوحيدة المحركة للتاريخ و يكون الصراع الطبقي يفرز يوميا طاقات نضالية عظيمة لكن العيب يكمن في هؤلاء الذين تخلوا عن الواجب الوطني و الطبقي باسم "الاستقلالية" و باسم "عدم تكرار التجارب السابقة" و بتعلة "التريث" أو باسم "النقاوة الثورية" التي هي في الواقع "نقاوة طبقية" يدافع أصحابها باستماتة عن مصالحهم الطبقية لبورجوازية الصغيرة و البورجوازية المريحة بعيدا عن نقاوة مصالح الجماهير الكادحة.

انتفاضة 2011: خطوة مهمة في طريق النضال الوطني الديمقراطي

منظمة الشعلة – تونس

ينطلق خطنا الوطني الديمقراطي الشعبي في بلورة رؤاه لكل التطورات و اللحظات التاريخية الحاسمة التي شهدناها قطرنا تونس و وطننا العربي و العالم من ثوابت مكنته دوما من صياغة مواقف منحازة لمصلحة الشعب و قواه الطلائعية و ساعدته على تنقية صفوفه من المرتدّين و الخونة على مدى قرابة أربعين سنة منذ نشأته.

و بما أنّ اللهب الذي أحرق سلطة عصابة المافيا و الحزب الحاكم بتونس بعد انتفاضة مجيدة استمرت لأكثر من شهر و تتواصل لحدّ اليوم **يشكل منعرجا تاريخيا في حركة الصراع الطبقي و الوطني بتونس** بعد تراكمات استمرت عدة عقود منذ الإضراب العام في 26 جانفي 1978 و عملية قفصة البطولية في 27 جانفي 1980 و انتفاضة الخبز في 3 جانفي 1984، فإننا نرى من الضروري أن نذكر في نصّنا التحليلي هذا لانتفاضة جانفي 2011 المجيدة بمنطلقاتنا الأساسية و

ثوابتنا التي تقودنا في تحليل مميزات الوضع الزاهن و في فهم مكونات المشهد السياسي بكل متناقضاته لنصل إلى استنتاجات موضوعية و علمية و مهام ملموسة بعيدا عن المزايدات اللفظية و “الثورية” و العنصرية و بعيدا عن الركون و السكون و التدليل و بعيدا أيضا عن نشر الأوهام في صفوف الجماهير.

(I) منطلقات أساسية لفهم الوضع الحالي

دعا برنامجنا الوطني الديمقراطي إلى إنجاز ثورة وطنية ييمقراطية شعبية. و اعتبر خطنا أن تونس كجزء من الوطن العربي وقعت منذ 1956 تحت سيطرة الاستعمار الجديد و حكمها سلطة البرجوازية الكبيرة و العميلة و كبار الملاكين العقاريين التي أقامت نظاما لاوطنيا و لديمقراطيا و لا شعبيا و لم تبين اقتصادا وطنيا و لم تحرر الأرياف من التخلف الاقتصادي و فرضت نظاما بوليسيا ديكتاتوريا يشتد تسلطه و قمعه كلما تعمقت أزمته و تجذرت حركة الصراع الطبقي و الوطني في بلادنا. و تدخلت الامبريالية العالمية و على رأسها الامبريالية الأمريكية دوما لتوجه سياسة النظام العميل على كل المستويات بما يضمن الحفاظ على مصالحها فكانت سياسة التعاضد في الستينات، و سياسة غزو رؤوس الأموال الأجنبية في السبعينات، و سياسة الإصلاح الهيكلي في الثمانينات، و سياسة تحرير الاقتصاد خلال العشرينين الماضيتين في ظلّ العولمة التي اقترنت على الصعيد الاجتماعي بتفكير الجماهير و تضرر فئات اجتماعية تتسع قاعدتها أكثر فأكثر إلى جانب اشتداد الصراعات داخل سلطة الحزب الحاكم و الطبقات العميلة في مواجهتها لنضالات الجماهير المتصاعدة و في تقاسمها لثروات البلاد.

و بقدر ما كانت الأزمة داخل السلطة بين الأجنحة المتصارعة جزءا من المشهد السياسي العام رغم ثانويتها، فإن الصراع الأمريكي/الفرنسي ثم الأمريكي/الأوروبي على التحكم في الأوضاع بتونس مكون آخر من مكونات هذا المشهد يرتبط بمصالح الامبريالية العالمية في وطننا العربي و في علاقة وطيدة بالصراع العربي الصهيوني و بمحاصرة المقاومة المسلحة في أي جزء من وطننا و في الوقوف ضدّ تيار الوحدة و التحرير.

شكل انقلاب 1987/11/07 الذي نظمته الامبريالية الأمريكية في محاولة لإخراج النظام التونسي من أزمة صراع الأجنحة على خلافة بورقيبة و نصبت الجنرال بن علي على رأس النظام و دعت له لبت و هم الديمقراطية و الإصلاح و التغيير حتى تتمكن من تمرير مشاريعها الاقتصادية و السياسية في تونس و في الوطن العربي و من فرض الاستسلام القومي و تمرير التطبيع مع العدو الصهيوني.

وقف خطنا بكل قوة ضدّ الأوهام التي انتشرت حول “الديمقراطية” بعد انقلاب 11/7 الذي صنعتها المخابرات الأمريكية، و طهر صفوفه من الذين سقطوا في فخ هذه الديمقراطية المزعومة، و أكد خطنا على تواصل النضال الوطني الديمقراطي و على أهمية الالتحام بالجماهير في الأحياء و المصانع و الأرياف و أعطى أهمية كبرى للعمل في الأرياف التي انطلقت منها انتفاضة الخبز في 1984 لتشمل لاحقا المدن و طور الخط بعدا عربيا في نضاله من خلال استشهاد العديد من المناضلين المنخرطين في صفوف المقاومة للعدو الصهيوني. و استنكر خطنا بكل قوة و حزم مساندة العديد من المنظمات المحسوبة على اليسار لنظام 11/7 في حملته القمعية الشرسة للحركة الإسلامية رغم الاختلافات العقائدية الجوهرية معها و ساهم العديد من المناضلين في المواجهات الطلابية و الشعبية التي شهدتها تلك المرحلة فيما كان “دعاة اليسار” المزعومين يمارسون الوشاية ضد الإسلاميين على شاشة تلفزيون بن علي.

لقد زوّدت جحافل الأحزاب الإصلاحية و اليسارية الانتهازية ثم لاحقا العديد من الإسلاميين المرتدين سلطة بن علي بكوادر و مستشارين و وزراء و وشاة ساهموا في تعزيز سلطته و مكنوه من إقامة نظام بوليسي ديكتاتوري شرس مافيوزي، بل أن البعض منهم انخرط في لعبة “الديمقراطية المزعومة” و كان جزءا من ديكور ديمقراطي زائف إلى آخر انتخابات حصلت في 2009 رغم العزلة التي أصبحت عليها سلطة المافيا شعبيا بسبب نهبها للأموال و تضرر فئات واسعة من الشعب من السرقات و السطو و من سياسة القمع و انتشار الفضائح على نطاق عربي و عالمي.

أكد خطنا في قراءته للأوضاع وبتنبه للنضالات الشعبية في الجامعات و المدن و الأرياف أن الانتفاضة القادمة ستكون أشمل و أوسع من حركات 70 و 80. و كنّا نوكد، انطلاقا من ثقتنا في الشعب و في قانون حركة الصراع الطبقي كقانون وحيد محرك للتاريخ أن الحركة القادمة لجماهيرنا ستتطلب توضيحات جسام و تتطلب من طلائع الشعب المخلصة لذلك أن تستعد لهذه المعركة و أن توحد صفوفها و تتخلص من أوهام المراهنة على ديمقراطية بن علي و من سيرها في ركاب الحركات البرجوازية الوطنية و من فهمها المنحرف لعلاقة المسألة الديمقراطية بالمسألة الوطنية حيث ترفض الكتلة المرتدة التي خربت خطنا و أجرت في حق الشعب النضال ضدّ عصابة بن علي بدعوى “مركزية القضية الفلسطينية” و بدعوى “أضرار الحرب الأهلية البالغة على النضال القومي” و غيرها من الأكاذيب التي كانت تخفي جبا و استسلاما طبقيًا و وطنيًا لنظام بوليسي عميل مافيوزي بدأت الامبريالية نفسها تحضر للتخلص منه.

و قد نبّه خطنا لخطورة لجوء بعض الأحزاب للتعامل مع السفارة الأمريكية و السفر إلى الاتحاد الأوروبي و احتضان منظمات مشبوهة لملتقيات سياسية و نقابية و اعتبر أنّ إسقاط بن علي لا يكون بالمرّة إلا بالاعتماد على الجماهير و ليس بالانخراط في الديكور الديمقراطي أو المراهنة على القوى الامبريالية العالمية أو على صراع الأجنحة داخل النظام.

تلك هي الثوابت العامة لخطنا التي تعتبر أنّ ديناميكية العلاقات الطبقية في مجتمعنا تتحكم فيها عدّة إرادات و مصالح:

-إرادة الجماهير الشعبية المناضلة و مصالحها التاريخية

-مصالح الطبقات الحاكمة و ارتباطاتها بالامبريالية و صراعاتها الداخليّة

-مصالح الامبريالية العالميّة و صراع النفوذ بين مختلف قواها و مكوناتها من أجل الحفاظ على مصالحها في تونس و عربيا

(II) دروس من الانتفاضة المجيدة:

لسنا في حاجة في مثل هذا النصّ أن نزايد على بطولات شعبنا الصّامد بجمل و ألفاظ ثوريّة جسّدها شهداء الانتفاضة و شجاعة المتظاهرين على أرض الواقع في ملاحم و ممارسات يومية تتواصل منذ أكثر من شهر. بل نحن في حاجة لفهم المسار الذي توجّ بسقوط عصابة بن علي و بقراءة علمية لهذا المسار تتبعد عن الأخطاء التي تتكرّر في مثل هذه اللحظات التاريخية و خاصّة منها خطأ عدم رؤية الأشياء و الظواهر بكلّ مكوناتها.

-تميّزت انتفاضة ديسمبر/جانفي بخصوصيّات بارتبطها بالواقع الخاصّ الذي كانت تمرّ به تونس في السّنوات الأخيرة على مستوى جهاز الحكم و كذلك على مستوى القاعدة الشعبيّة الواسعة التي عبّرت في الرّديف و بنقردان و الصّخيرة و جبنيانة و في حركة الإضرابات بالمعامل و الجامعات عل قدرات نضاليّة و استعداد عال للتضحية.

-انطلقت الانتفاضة من الأرياف، و من مدن تسود فيها الأنشطة الفلاحية و تشكّل مناطق حرمان و فقر و بطالة في تواصل مع الحرمان الذي ساد منذ مرحلة الاستعمار المباشر.

-شكّل انخراط الاتّحاد العامّ التونسي للشغل تحت ضغط قواعده المناضلة دفعا للانتفاضة و هو ما يعني التحاق المدن، أي التحاق الطبقة العاملة و صغار الموظفين المدّ الجماهيري، و هو ما شكّل تعميقا لعزلة النّظام و إضعاف لقدراته القمعيّة في مواجهة الانتفاضة و عجلّ بسقوط العصابة.

-عمّقت الانتفاضة الصّراعات داخل جهاز الحكم و أربكته حيث تتالت القرارات و الخطب من قبل بن علي و وجدت عصابة هذا الأخير نفسها معزولة بعد فقدانها للدّعم الامبريالي الأمريكي و لقيادة الجيش العليا التي رفضت إطلاق النّار على المنتفضين.

-تمكّنت الانتفاضة التاريخيّة من إسقاط سلطة عصابة بن علي و وجّهت ضربة قاصمة للحزب الحاكم و فرضت مكاسب عديدة تتعرّز كلّ يوم بمكاسب جديدة من خلال تعبئة جماهيرية لم يشدّ تاريخ تونس المعاصر مثيلا لها و من خلال ممارسة أشكال تنظّم شعبيّة و فرض إرادات جماهيرية تشكّل أوّل تجربة لنواة سلطة شعبيّة قادمة.

-لم تسقط الانتفاضة النّظام اللاوطني و اللاديمقراطي و لن تكون قادرة على ذلك بحكم غياب الأدوات الضروريّة لذلك، و هي انتفاضة ديمقراطيّة شعبيّة أساسا ستفتح أفقا واسعا أمام الطبقات الشعبيّة لتنظّم و تتدربّ و تستعدّ لخوض نضالات جديدة من أجل الحفاظ على المكاسب و إنجاز مهامّ جديدة بأبعادها الوطنيّة و القوميّة دون السّماح للامبريالية العالميّة بمسك أيّ فصل من فصول حركة الصّراع الطبقي و الوطني.

-دخل الجيش لأوّل مرّة مسرح الحياة السياسيّة في تونس و قد استفاد من مساهمته في إسقاط عصابة بن علي و الحزب الحاكم و اكتسبت قيادته تجربة في إدارة الصّراع ستمكّنها لاحقا من استثمار هذا الرّصيد عند حدوث أية تطوّرات سياسيّة و اجتماعيّة قد يشهدها قطرنا.

(III) المشهد السياسي بمختلف تناقضاته:

لا يخفي الثوريون الحقيقة عن الجماهير. و يتجنب الثوريون زرع الأوهام مثلما لا ينتقصون من قدرات الشعب الخلافة على صنع المعجزات و إنجاز التحولات التاريخية.

لقد شكّلت انتفاضة ديسمبر/جانفي علامة ساطعة في النضال ضدّ الديكتاتورية و السياسة اللأشعبية لسلطة بن علي و الحزب الحاكم ستكون لها أبعادها و تأثيراتها على الساحة القومية العربية و هو ما تبرزه الأحداث كلّ يوم في العديد من الأقطار، كما أنّها ستفتح مجالاً خصباً لثقافة و عمل سياسيين و فكريين شاسعين يتطلّب منّا قدرات كبيرة للتأثير فيهما.

لكنّ وفاءنا لخطنا و لقراءتنا لواقع قطرنا في علاقته بمحيطه العربي و الدوليّ يجعلنا ننبّه للمسائل التالية:

—> اختلطت في هذا المسار النضالي مصالح فئات اجتماعية متعدّدة، فمنها الكادحة و منها المنتمية إلى فئات اجتماعية متوسطة و أخرى عليا لها ارتباطات بمصالح امبريالية و إن أخفت ذلك مؤقتاً تحت يافطة “الديمقراطية” و “الثورة الشعبية” و غيرها.

—> تسعى كلّ فئة، دفاعاً عن مصالحها للتنظّم و لإيجاد الأدوة السياسية المعبرة عن مصالحها الطبقيّة و عن مرجعيّتها الإيديولوجيّة. و ستستमित هذه القوى لافتكاف مواقع في المنظّمات المهنيّة و مؤسسات الدولة و لمحاولة كسب ثقة الجماهير و الترويج لبرامجها السياسية، الأمر الذي سيقوّي من حركة الصراع الطبقي و الوطني في القطر خاصّة إذا أضفنا إليه مطالب الجماهير الاجتماعية و الاقتصادية المشروعة التي ضحّت من أجلها و التي لن تسكت على أيّة لامبالاة تجاهها.

—> علينا أن ننبّه إلى مسألة هامّة، فالظاهرة الديمقراطية في المجتمعات الما قبل رأسمالية تتميز بهشاشتها فهي كظاهرة ليست لها قاعدة مادّيّة متينة، ثمّ إنّ قاعدة المجتمع المادّيّة المتخلّفة تنتج باستمرار رؤية و برامج فكريّة و سياسية مضادّة لحركة التاريخ و لمصالح الجماهير تهدّد هذه المكاسب التي تحقّقت بعد انتفاضة 2011 و تجعلها تحت رحمة الأعداء المتربّصين بها.

إنّ ذلك يدعونا للقيام بدورنا في الدفاع على هذه المكاسب و المحافظة عليها و ذلك لن يكون بسلوك سياسة يمينية منبهرة ناشرة للأوهام و لن يكون أيضاً بسلوك سياسة مغامرة لا تراعي المرحلة التي يعيشها مجتمعنا.

إنّ جملة هذه المعطيات الأولى تطرح علينا جملة من المهام نقترح بسطها للنفا

(IV) المهام الملحة

1- تشكيل حكومة مؤقتة ترأسها شخصيّة وطنية و يتشكّل أعضاؤها من شخصيات وطنية و ممثلين عن المنظمات الجماهيرية التي انخرطت في المعركة و قطعت الطريق على بقايا حزب الدستور تكون مهامها:

أ- التصدّي لمحاولات الامبريالية استثمار نضالات شعبنا للتأمر على نضالات الجماهير من أجل الكرامة والتحرّر في الوطن العربي تحت عناوين حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية.

ب- قطع كلّ العلاقات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الأمنيّة مع الكيان الصّهيوني.

ت- التّحضير لانتخابات تشريعية و رئاسية و مراجعة القوانين المتعلقة بالحياة السياسية.

ث- دعوة المنظمات الجماهيرية في كلّ القطاعات و المجالات لتنظيم ندوات لمراجعة سياسات السلطة البائدة (تعليم، صحّة، سكن).

ج- توفير الشغل للعاطلين و رفع الأجور و تجميد الأسعار.

ح- إلغاء كلّ أشكال السّمسة باليد العاملة.

خ- تأمين المصانع التي وقعت خوصصتها و التّفويت فيها للرأسمال الامبريالي.

د- مراجعة السياسة الجبائية.

ذ- احتكار الدولة و إشرافها على كل أنشطة التوريد و التصدير.

ر- مراجعة الوضعية العقارية بالأرياف و إقامة نمط إنتاج فلاحى موجّه لتلبية حاجيات الشعب.

ز- العمل على نشر ثقافة وطنية علمية جماهيرية و التأسيس لإعلام شعبي حرّ.

تونس في 21 جانفي 2011

لنظور مواقف مبدئية في قطيعة مع الإنتهازية والإنعزالية

شكّلت مسألة قدرتنا أو عدم قدرتنا على صياغة مواقف سياسية تجمع بين الوفاء لثوابتنا الشيوعية الماوية ولخطنا الوالد الثوري من جهة وبين المرونة والالتزام بخط الجماهير من جهة أخرى مسألة حيوية في ممارستنا العملية. فحل هذه المسألة بصفة صحيحة يمكننا من شق طريقنا بسلام في بحار فوضى المواقف وفوضى الصّراعات التي يتّسم بها المشهد السياسي قطريا و قوميا وكذلك عالميا. فالواقع الموضوعي المتحرك هو امتحان عسير لقدرات خطنا على صياغة المواقف الممثلة لمصالح الجماهير الأنية والبعيدة دون هروب إلى الأمام، تحت غطاء كثيف من الثورية اللفظية، أو عودة إلى الوراء والتراجع والمراجعة تحت عنوان المرونة ومحاربة الجمود الفكري. جزء أول: 1. تجربة جديرة بالدراسة والتّقييم: راكم خطنا منذ انقلاب 11/7 إلى اللحظة الرّاهنة جملة من المواقف عزّزت ثقتنا في برنامجنا وتوجّهاتنا العامّة، وسمحت بإفشال كل المؤامرات التي كان هدفها تصفية الخط الماوي ومحاصرته. وتم فضح العصابات المرتدة من كتلة 87 ([1]) إلى المجموعة التّصفوية في 1995 والتّصفوية الجديدة بعد انتفاضة ديسمبر/ جانفي 2011. فمثلا لم نقع في شباك الجنرال بن علي واعتبر الحدث آنذاك مجرد حسم للصّراع داخل السّلطة بتزكية أمريكية، فإننا قيّمنا بصفة سلمية انتفاضة 2011 ونشر ذلك في نصّ 01/21. لكنّ أحزاب ما يسمى باليسار أو التي تدعى "بالعائلة الوطنية"، استغلّت ظهورها العلني على شاشات التلفاز وعلى صفحات الجرائد بعد 01/14 لتظهر بمظهر الأحزاب البطلنة المتصدّرة للنّضال ضدّ ديكتاتورية بن علي، ولم تلتزم بالأمانة التاريخية لتذكر وتقرّ أنّه وجد في القطر فصيل سياسي له ثقله ووزنه الجماهيري، رفض الإنخراط في مسرحية التحول منذ اللّحظات الأولى وأطرد من صفوفه الكتلة المرتدة. وتكرّرت حركة "النّهضة" بدورها لموقف الماويين وحركة " المناضلين الوطنيين الديمقراطيّين " الذين وقفوا إلى جانبها في محنتها خلال مواجهتها لقمع نظام 11/7، حين كانت القوى اليسارية المزعومة تراقب المشهد مبتهجة لإنحدار الخطر الطّلامي ولإنتصار الحداثة كما يزعمون. لقد تصلّب عود خطنا بعد طرد كتلة 87. وازدادت جماهيريته بتقدّمه العملي في المساهمة الفعّالة في المقاومة الوطنية في المشرق وفي دعم صمود العراق وليبيا، وفي تنظيم المظاهرات في أهلك ظروف القمع دعما للانتفاضة. ودفع ثمن ذلك سقوط العديد من الشهداء واعتقال نقابيين وطلبة ومحاكمتهم وطردهم من وظائفهم. لكنّ هذه المكاسب والثّراكمات التي حصلت في عملنا السياسي والتنظيمي وكذلك على الصّعيد الأيديولوجي، حين رفعنا شعار " تخصيص الشيوعية على الواقع العربي"، اختفى ورائها خط انتهازي تصفوي جديد. فكّل صراع خطّي يخفي بالضرورة صراع خطّي آخر. وقد أخفى صراع 87 حقيقة من تغطى بالمزايدة بالمسألة القومية والبعد الكفاحي وتخصيص الشيوعية، إذ كان خط انتهازي يميني يحضّر لإلغاء هويّة التنظيم والتخلّي عن برنامج الثورة الوالد والذّوبان في التّنظيمات القومية والإسلامية. لقد تهرب هذا الخطّ التصفوي من تقديم إجابات للمناضلين المتعطّشين لتأسيس الحزب الشيوعي الماوي والمطالبين بنصوص نظرية وسياسية معيّنة عن مواقف الخطّ، بل إنّه أغرق الخلايا والحلقات بأدب القوميين والإسلاميين مقابل سحب الأدب الشيوعي وإلغاء جريدة "النجم الأحمر" والنشرية الداخلية الحزبية. وجّه هذا الخطّ طيلة سنوات من المغالطة ضربة مدمرة لمنظمتنا حين نشر الانهيار الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي في صفوف مئات المناضلين، وعمّت الليبرالية، وتداخلت الأطر الحزبية بالأطر الجماهيرية، والعلاقات التنظيمية بالعلاقات العائلية والجهوية وتاجر التصفويون بدماء الشهداء وأثروا على حسابهم. لقد تطلّب فضح هذه المجموعة وجوهر أطروحاتها الإنتهازية سنوات من العمل والدّعاية، ومن الكرّ والفرّ، والتّقدّم والتّراجع، وجّهت خلالها للخطّ الماوي تهم عديدة، تراوحت بين توجيه اللّوم لنا على مغادرتنا المنظّمة ودعوتنا لتأسيس تنظيم جديد، وحسمنا السّريع للصّراع، وتحاملنا على الخطّ الآخر، وقطريتنا ومراجعتنا للموقف من الإسلاميين والبرجوازية الوطنية وغيرها من الأكاذيب. أكّدت سنوات العمل والنّضال وحركة الواقع الموضوعي رغم الضّغوطات التي سلّطت على الخطّ الماوي وحالات الشكّ والتّراجع التي أصابت بعض عناصره أنّ توجّهاتنا العامّة كانت سليمة وأنّ وجود بعض النّقائص والأخطاء ظاهرة طبيعية تصاحب كل ممارسة عملية. وساعد هذا التّماسك الخطّي والوضوح في الرّؤية في تطوير قراءة سليمة لانتفاضة ديسمبر/ جانفي 2011 وطرح مهامّ عملية ترتبط بالواقع الملموس، دون السقوط في متهافت فوضى المواقف وفوضى الصّراعات ودون الهروب إلى الأمام بمزيدات لفظية عابثة منها طيلة عقود. لم يعجب هذا التّماسك البعض، وأطلقت على مواقفنا نيران من اليمين واليسار. وتوزّعت الهجومات ضدّ الخطّ الماوي بين مواقف ظاهرها مغرقا في الثّورية وجوهرها تصفوي وأخرى انتهازية يمينية، استفاق كليهما بعد 1/14 وبعد سبات عميق واستقالة غير معلنة من العمل السياسي طيلة سنوات. لقد أظهرت المجموعتان المشار إليهما حالة من

الإضطراب السياسي والفكري. فالأولى أصيبت بالإنهيار في ظرف تسارعت فيه الأحداث وملاً الإنتهازيون السّاحة السياسية ، والثّانية تنشب بمواقف عامّة تتم عن انغزالية جديدة وتتمسك بقوالب جاهزة شبيهة بوضع التّاجر الصغير المتشّبت بديكانه المتداعي للانهار والسقوط. يطرح علينا الظرف الرد على هؤلاء ولو بصفة موجزة مع دعوتهم إلى إعادة قراءة نص 1/21 ([2]) بصفة موضوعية وبروح رفاقية عالية ورحابة صدر واسعة. 2. اليمينية الجديدة المتعاطفة مع يمين 87: دعا الخط الماوي بعد حسم الصراع ضد الخط التصفوي إلى إعادة البناء. ونظّمت العديد من الندوات التحضيرية ونشرت النصوص النظرية والسياسية لإنجاز هذه المهمة، لكن العديد من العناصر رفضت ذلك لأسباب نذكر بعضها:- اعتبر البعض أن الظرف غير ناضج لإنجاز هذه المهمة.- دافع آخرون عن اكتفائهم بالعمل في الأطر الشرعية النقابية وعدم استعدادهم للدخول من جديد تحت طائلة "ماكينة الحزب".- استغلّ آخرون ظرف "الإنفلات التنظيمي" وبدأوا يطرحون سلسلة مراجعات خطية مثل مراجعة الموقف من الاسلاميين والوطد والوطج والأحزاب التحريفية العربية مثل الحزب الشيوعي اللبناني وغيرها. كان ردنا حازماً ولم نتوقف القافلة على المسير رغم المحاصرة والتخريب ومحاولات التدمير التي مارسها البعض، ورغم التشكيك في قدراتنا على الثبات وتجاوز المحنة. وانغمست هذه العناصر في أنشطتها "الشرعية" القانونية المريحة وأقام بعضها جسوراً مع البيروقراطية النقابية وعقد البعض الآخر زواج متعة مع اليسار الانتهازي وحزب العمل الوطني الوالد، واستغلت بطبيعة الحال التطوّرات الموضوعية على صعيد القطر بعد 1/14 لتبرز إلى السطح وتنفض من سباتها فتطلق على نفسها "عناصر ود غير منتظمة"، تتكئ ضد الخط الماوي وتأتّمر بأوامر حزب العمل الوالد. إن كل هذه الحلقات بجميع أصنافها، سواء تلك التي تتظاهر باستقلاليتها عن حزب العمل أو تلك التي التحقت به أو التي تحدّثت عن كون حزب العمل أقرب الأحزاب إلينا، هي حلقات تجمعها مسألة جوهرية هي مراجعة الملم ل الم وبرنامج الثورة الوطنية الد وقراءة عدمية لتجربة الخط منذ نشأته في بداية السبعينات، وهي مواقف تختفي تحت تعلات متعددة لتصب في الموقف الرفض للتنظيم والتقدم عملياً في تأسيس حزب شيوعي ماوي. ورغم أن بعضها يدعي دعم الماويين في مسعاهم المذكور لكنه يوجه الطعنات من الخلف ويثبت التشكيك في جلسات المقاهي والنزل الفخمة. لقد وجدوا ظلتهم في "حزب العمل" و"حركة الوالد" كأطر حزبية عنانية برجوازية اصلاحيّة لتكمّل أنشطتهم العلنية في الجمعيات والنقابات. وغضت هذه العناصر الطرف عن المكاسب التي راكمناها خلال صراع 87 ضد كتلة حزب العمل الحالية و"تسامحت" بشكل مخجل مع خط هذا الحزب خلال حكم بن علي، ومع برنامجي الحالي المدافع عن الانتقال السلمي نحو الديمقراطية الشعبية ودعوته للمراجعة الشاملة للماركسية. لقد اختار البعض الطريق السهل وراحوا يهاجمون الماوية ويتهمون عليها قومياً وعالمياً وزكوا تحالفات مع منظمات مشبوهة بدعوى مواجهة خطر حركة "النهضة"، وأسقطوا من حساباتهم المسألة الوطنية، لتصبح مسألة ثانوية بالمقارنة مع المسألة الديمقراطية ومع المشاركة في الانتخابات وروجوا الأوهام في صفوف الجماهير حول امكانية تحقيق ما أسموه "الجمهورية الديمقراطية الشعبية" أو "الجمهورية الديمقراطية الإجتماعية" بواسطة الانتخابات. يفرز الصراع الخطي دائماً نوعين من الهروب من تحمّل مسؤولية الدفاع عن الخط الصحيح، هروب نحو اليمين أو هروب نحو اليسار. وبقدر ما يسهل كشف الهاربين نحو اليمين فإن صعوبة كشف اليساريين تكمن في كونهم يعمنون في المزايدة بالفاظ جداً متقنة ومفعمة بالتورية. ذلك هو حال العناصر التي ردت على نص 1/21 بنص تحت عنوان: "حرب الشعب العربية... لا طريق الحرية السياسية والبرلمانية والإصلاحية". 3. هجوم ثورجي جوهره التصفوي: لقد أكدنا في مجمل المداخلات أن انتفاضة ديسمبر/ جانفي 2011 تختلف عن انقلاب 11/7. وأكدنا أيضاً أنها ليست ثورة لأنها لم تسقط سلطة الطبقات الحاكمة ولكنها حققت العديد من المكاسب وجب علينا تدعيمها والمحافظة عليها وتطويرها. فقد أوجدت هذه الإنتفاضة التحاماً بين الريف والمدينة وارتفع وعي الجماهير السياسي الذي تجاوز المستوى المطليبي، وبرزت أشكال جديدة من التنظيم والنضال وظهرت للوجود العديد من الجمعيات والمنظمات الجماهيرية وانكشفت كذلك بعض الأحزاب بسبب انتهازياتها وعزلت الجماهير كبار الموظفين ورفعت عالياً شعار "الشعب يريد إسقاط النظام". إن هذه المكاسب التاريخية تهيأ في الواقع لمرحلة جديدة من النضال الوالد الش وتهدد إذا عرفنا كفية استثمارها الطريق لإنجاز الثورة وللتكريس الفعلي لشعار "الشعب يريد إسقاط النظام". لكننا أكدنا من جهة أخرى إلى ضرورة التنبيه إلى حدود هذه المكاسب المهددة من قبل قوى الردة. فالعديد من المظاهر، كالصرعات المفصلة والمواجهات القمعية وحضور الجيش الدائم وانتشار العصابات الإجرامية المدفوعة من قبل مافيا بن علي وتدعم الحضور الإمبريالي الصهيوني تؤكد على "هشاشة التجربة الديمقراطية في البلدان التي تتدخل فيها الهيمنة الإمبريالية مع قوى التخلف. وتزداد خطورة تعقّن الوضع وتأزمه كلما اقترب موعد الإنتخابات. فاحتمالات حصول اعتداءات مسلحة أو اغتالات أو هجومات منظمة وتفجير سيارات أو إيقاف العملية الانتخابية مسألة واردة بحكم احتداد الصراع الطبقي بين الطبقات وداخل أجنحة الطبقات الحاكمة نفسها وبحكم التدخل الإمبريالي الذي يريد أن يبقى متحكماً في هذا الصراع. يتهمنا الرفاق الذين وجّهوا لنا النص المشار إليه بدفاعاً عن: "فهم اصلاحي سلموي لمفهوم الثورة، وتغييب دور الحزب الشيوعي والبرنامج والعنف الثوريين في تحقيق أهداف الثورة". ويضيفون قائلين: "أن الإنتفاضة لم تنتزع السلطة بتدمير السلطة الرجعية ولم تنجز المهام الوطنية بطرد الإمبريالية المتواجدة من خلال القواعد والمؤسسات والمعاهدات السياسية والإقتصادية والعملاء المحليين" ([3]) أولاً: نحن لم نفهم مصدر اتّهامهم لنا بكوننا غيّبنا دور الحزب الشيوعي وهم الذين رفضوا طيلة سنوات التّقدم عملياً في التأسيس وعابوا علينا "حسم الصراع بصفة مبكرة وعدم البقاء داخل المنظمة في تعايش ودّي مع التصفويين". وكيف غيّبنا البرنامج؟ وعن أي برنامج يتحدّثون؟ هل يتحدّثون عن برنامج 1989 الذي كان المدخل لسيطرة الخط التصفوي على المنظمة؟ أم يتحدّثون عن برنامج الثورة الوالد الذي أكد عليه نص 1/21؟ ومن قال لكم إن الإنتفاضة دمرت السلطة الرجعية وأطردت الإمبريالية؟ هل تضمن نص 1/21 مثل هذه الأطروحات أم أنكم تحولتم إلى "صيادي

أشباح"؟ إن هذا النصّ الوافد علينا من عمق دكان منهار لتاجر منزو بين الجدران الأربعة لدكانه لم يشر في صفحاته السبعة ولو لمرة واحدة لمكاسب انتفاضة ديسمبر/ جانفي، بل إن أصحاب النصّ يتحسرون على ارتقاء الإنتفاضة من المحاور المطالبية إلى المحاور السياسية ومرورها من رفع شعارات اجتماعية إلى رفع شعارات مطالبة بالحرية السياسية ومناهضة للديكتاتورية. فقد جاء في الصفحة الثانية مايلي: "المنتبّع لتطور السّياق العام للأحداث في مجمل المناطق التي شهدت تحركات اجتماعية تحول الشعارات من شعارات مطلّبية نادت بها الجماهير الكادحة المنتفضة بكل عزيمة كشعارات المطالبة بالشغل وخفض الأسعار والسكن والخدمات الصحيّة وغيرها إلى شعارات تغيب كلّ تلك المطالب ليرز إلى السطح شعارات من نوع الإنتخابات البرلمانية والحريات السياسيّة واللأنيكية والعلمانية وغيرها من الأطروحات المغيبيّة لأصل المشكلة والأعداء والمغيبيّة لجوهر القضية والصراع وأطرافه وأساليب حلّه". يعتبر أصحاب هذا النصّ أنّ تقدّم النضال الشعبي خلال الإنتفاضة نحو المطالبة بإسقاط النظام ورمز الفساد بن علي ورفع شعارات منادية بالحريات وبحلّ البوليس والتّجمع: "أطروحات مغيبّة لأصل المشكلة" وما هو أصل المشكلة في نظر هؤلاء؟ وما هو "جوهر القضية وأصل الأعداء" في رؤيتهم؟ إنّ جوهر القضية هو الذهاب إلى المشرق، وحصر النضالات في القطر على الجوانب المطالبية لأن ساحة المعركة الحقيقية في المشرق حيث تدور حرب وطنية. فبالنسبة إليهم يقود "الإقتصار على مواجهة أعوان الإمبريالية في وطننا (يعني مواجهة بن علي ومبارك) دون السّعي لمواجهة أسيادهم (أي دون الذهاب إلى المشرق) كمن يصارع البعوض دون القضاء على برك المياه." ويضيفون قائلين: "إنّ النتيجة الوحيدة لعملهم الجماهيري (أي عملنا نحن) والقطري ليس إلّا الإقتصادية والإصلاحية ويكون الفرق شاسع حينها بين الحديث عن حرب الشعب في المطلق مع ضرب التوجّه للمجاهدة مع الإمبريالية في مواقع الصدام وبين الإعداد والإنخراط العملي لخوضها مع التّبنّي العملي لدعوة التّوجّه لجبهات المواجهة مع العدو الإمبريالي الصّهيوني" [4] تخفي هذه الأطروحات "المتوغّلة في الثّورية" تكلّسا فكريا وسياسيا عانيا من طيلة عقود ودمر منظمته. فهي تجعل تناقضا بين العمل القطري والعمل القومي ويصبح كل عمل في القطر "عملا إصلاحيا سلميا" مقابل ثورية العمل في المشرق، وهي تؤجّل كلّ صراع ضدّ عملاء الإمبريالية بدعوى ضرب الإمبريالية في مواقع الصّدام وكأنّ هذه الأخيرة معندة الوجود في كافّة أنحاء الوطن. وهي تعتبر أيضا أنّ كل نضال وطني ضدّ الرّجعية العربية سيكون مآله "الفشل الحتمي" فالنسبة لهم: "كان الفشل حتميا في تجربة ظفار في عمان ومثلا تجربة قفصة المسلّحة سنة 1981" ويؤكدون أنّه: "في تاريخ أمّتنا العربية العديد من التّجارب التي تثبت أنّه كلّما تجنّبنا خوض الصّراع المباشر ضدّ الشّكل الجوهري والأساسي للتّناقض بين الإمبريالية وجماهير الأمة العربية المضطّدة والإستعاضة عن ذلك بمواجهة مظهر ثانوي لتجليات هذا التّناقض فإنّ الفشل سيكون حتميا." [5] لقد دافع قدامى التّصفيويون في بداية الصّراع عن نفس الموقف، ولم يجدوا الشّجاعة الكافية ليقولوا علنا أنّهم يرفضون أيّة مواجهة ضدّ الرّجعية العربية، ولكنهم التقطوا أنفاسهم وأصبحوا يتصدّون "بكلّ جرأة" في المظاهرات والإجتماعات العامة للشّعارات المرفوعة ضدّ العملاء. وتضمّنت بياناتهم تعليلا للدّفاع عن الأنظمة العميلة بدعوى إبعاد خطر الحرب الأهلية وتحسّروا على الدّعوات لحلّ التّجمع في تونس لأنّه حسب تعليلهم قاد الحركة الوطنية؟؟؟ تخفي كلّ هذه المواقف وهذه الممارسات لدى التّصفيويين القدامى والجدد وراء "القضية المركزية" والمناطق الساخنة وكأنّ انتفاضة تونس ومصر واليمن وسوريا ودماء الشهداء السّائلة لا تمتّ بصلّة بمواجهة الإمبريالية ولا تساوي دماء من يستشهد أو يقاتل في المشرق؟؟ إنّ جوهر موقفكم أيّها السّادة يدعوننا إلى التّعايش مع الرّجعية والحفاظ على الأنظمة القائمة وأن نسقط من برنامجنا إمكانية إقامة سلطة دس بالعنف في أي جزء من هذا الوطن يؤمن خطّنا بأنّ كلّ تقدّم في اتّجاه توجيه ضربة موجعة لمصالح الإمبريالية في أي جزء من هذا الوطن يصبّ في التّركيم في اتّجاه تحرير فلسطين. فكلّ انتصار ضدّ العملاء والإمبريالية في أي جزء هو انتصار لفلسطين وللوحدة العربية. وذلك لا يتناقض مع تقدمنا فيتحليل الواقع الملموس وتسليح الرّفاق باجابات عملية على الأوضاع الملموسة قطريا وقوميا وتجنب الاكتفاء بمواقف استراتيجية عامّة ظاهرها كفاحي بطولي وجوهرها عقم سياسي واستقالة عملية. فالرفاق وكافة المناضلين في حاجة إلى بلورة مواقف أنية من كافة القضايا المطروحة تتجاوز الوصفات الجاهزة الصّالحة لكلّ زمان ومكان حتّى نصحّ أسلوب عملنا الحزبي على الصّعيد الجماهيري فنرتقي بوعي الجماهير ونكسب ثقتها دون أن نسقط في مراجعة لثوابتنا. لقد أثار وضع ما بعد انتفاضة 1/14 مناقشات حول الحكومة المؤقتة وحول المجلس التّأسيسي والانتخابات وكذلك حول تطورات الوضع عربيا خاصّة في سوريا وليبيا. وإن وجدت بعض الاختلافات وشكلت بعض النّقاط محاور صراع داخلية فإنّ ذلك هو مكون طبيعي من مكونات حياتنا السياسيّة. فالحياة السياسيّة لخطّنا تتطلّب مثل هذه المناقشات وصراع المواقف في إطار الوحدة والإنضباط حتّى لا نتحول إلى جسم يموت تدريجيا ثم ينهار ويتلاشى مثلما حصل سابقا. الجزء الثاني: 1. حول مسألة الحكومة المؤقتة: أسقطت الانتفاضة رأس النظام بن علي من السلطة. ولم يكن بإمكان القوى الشعبيّة المنتفضة تشكيل حكومة شعبية مؤقتة في انتظار انتخابات جديدة. أو التّقدم عمليا في انجاز الثورة لضعف العامل الذاتي. ولم يكن الماويون وسائر القوى الوطنيّة الصّادقة قادرة على تجسيد عملي لشعار حكومة شعبية مؤقتة، أو ثورية مؤقتة، أو التّأثير في تركيبة الحكومة نفسها. لكن عدم القدرة للوصول إلى هذا السقف لا يفي ضرورة بلورتنا لموقف من المسألة باعتبار أنّها كانت محلّ جدل عام شعبي واسع. فنحن لسنا خارج مجرى التّاريخ وللسنا خارج العاصفة التي شهدتها القطر ومن الخطر ترك الرفاق يعيشون حيرة بلورة المواقف والدّفاع عنها. ثم إن الواقع الموضوعي من جهة أخرى يتطلّب وجود سلطة مؤقتة حتّى لا تتمكن قوى الردّة والعصابات المأجورة من تأزيم الوضع واعطاء ربّما مبررات انقلاب عسكري أو تدخّل إمبريالي مباشر أو تفجير حرب أهلية، فما هو الموقف الذي بلورناه؟ لقد دعونا إلى تشكيل حكومة متركبة من شخصيات وطنية وترأسها شخصية وطنية غير متحرّبة، حتّى نبتعد عن حرب المواقف التي عرفت بها الأحزاب. وقد شهدت تجارب الثورة في روسيا والصين نفس الحالة تقريبا مع بعض

الخصوصيات. [6]) ان بعض الرفاق تعجبوا من هذا الموقف لأنهم وجدوا أنفسهم لأول مرة منذ عشرات السنين أمام ضرورة تقديم إجابات حول مسألة السلطة، وهم وجدوا أيضا في ظرف موضوعي قطري لم يحدث أن عشناه سابقا. فنحن نتفق جميعا على ان 1/14 ليس ثورة خلافا لمواقف الأحزاب الأخرى، التي تدافع عن مقولة الثورة لتنتشر الأوهام في صفوف الجماهير ولتدخل سوق المزايدة السياسية. لكن يجب أن نقر بحصول متغيرات تطرح علينا التعامل معها وتقديم الإجابات على الإشكاليات التي تتولد عنها. لذلك كان موقف حكومة الشخصيات الوطنية هي الإجابة الممكنة لحالة فراغ سياسي ولظرف ليس ممكنا فيه انجاز الثورة وليس صحيحا ترك الجماهير تحت رحمة المترصين وقوى الإجرام والردة. إننا إذا استوعبنا مسألة كوننا مطالبون ببلورة مواقف سياسية تجيب عن تساؤلات أوسع الجماهير وتبعدنا عن الإنعزال عنها ، فان الظرف سيفرض علينا عدم الإكتفاء بالإجابة عن مسألة الحكومة وانما الإجابة عن تساؤلات أخرى كمسألة المجلس التأسيسي ومسألة الانتخابات والدستور والجبهات الانتخابية وغيرها... فهذه قضايا ليست من المحرمات التي لا يجوز الإقترب منها ولكن لا يجب أن تكون الإجابة عنها أيضا إجابة محتفظ بها في علب مصبرة على الزفوف نستهلكها كلما احتجنا إليها وكفانا عناء البحث والصراع والإجتهد. 2. حول مسألة المجلس التأسيسي: أكد نص 1/21 على أن الديمقراطية في البلدان التي لا تزال تقع تحت سيطرة الإمبريالية وسيادة التخلف الإقتصادي تفتقد لدعائم وركائز اجتماعية واقتصادية تمكنها من الصمود في وجه العواصف. فوجود حد أدنى من حريات العمل السياسي والثقافي سيفسح المجال لتطور سريع وتجدد حركة الصراع الطبقي والنضال الوطني وتبلور مطالب اجتماعية وسياسية شعبية تهدد مصالح الكمبرادور وكبار ملاكي الأراضي وأسيادهم. وتلجأ عادة هذه الأخيرة في مواجهة هذا المد الشعبي إلى عصا القمع أو إجهاض التجربة عبر الانقلابات العسكرية أو التدخل المباشر خاصة إذا نقضت بعض القوى السياسية وعودها للإمبريالية بعدم تجاوز الخط الأحمر كمراجعة الإتفاقيات الممضاة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو تهديد مصالح الإمبريالية والكيان الصهيوني بصفة مباشرة. ان البديل الوحيد لخطر "هشاشة الديمقراطية" وأوهامها هو الكفاح المسلح لإفتكاك السلطة وإقامة الديمقراطية الشعبية. ان الجماهير تتعلم في الممارسة، وهي اقتنعت بعد أكثر من نصف قرن أن "الشعب يريد إسقاط النظام"، ولكنها لم تهدت بعد إلى الطريق الموصل إلى ذلك. لذلك وجد شعار "المجلس التأسيسي" في مثل هذا الظرف راجا واتحدت العديد من القوى السياسية حول هذا الشعار وكان لزاما علينا بلورة موقف من هذه المسألة. لقد طرح "حزب العمال" مطلب المجلس التأسيسي في برنامجه لأنه كان يعتبر نفسه "القوة القائدة" ولقناعة راسخة لدى قيادته بكون حزبها كان "وقود الثورة". وقد ركبت "حركة النهضة" بدورها الموجة لتقديرها أنها ستفوز بأغلبية المقاعد وستكون مؤثرة في إعادة صياغة الدستور وفي تشكيل الحكومة القادمة، لذلك سخرت عناصرها في اعتصام "القصة 2" لتتقن على شعار المجلس التأسيسي باعتباره بوابة العبور نحو الحكومة ورئاسة الجمهورية... وانجرت بقية الأحزاب المتنبئة للنهضة أو التي تخاف العزلة وفقدان بعض الأصوات وراء الشعار وأعطت الإمبريالية بدورها لحكومة ما بعد 1/14 الضوء الأخضر لقبول مبدأ انتخاب هذا المجلس وإصدار مجلة انتخابية تعتمد اقتراح القائمة والتسببية. ان النقاش الذي دار بيننا وفي داخلنا طرح عدم صحة اتخاذ موقف الرفض للرفض والمقاطعة الجافة وأما طرح بديل مرتبط بأهدافنا البعيدة، بديل متضمن للعلاقة بين المحلي والإستراتيجي. يتلخص موقفنا اذن في كوننا لا نرفض مبدأ وجود مجلس نخب تسميته "مجلس الشعب"، لكن على أساس تمثيل الطبقات الكادحة بنسب معينة داخل المجلس، عمال وفلاحون وشبيبة ومناطق داخلية محرومة حتى لا تستحوذ المدن الكبرى ورؤساء القوائم على أغلب المقاعد مثلما يقود إلى ذلك واقع الحال، وفي ظل المجلة الانتخابية الحالية. ان الدعوة إلى المقاطعة خلال الخمسين سنة الماضية لها ما يبررها وهي في حد ذاتها مقاطعة شعبية، لكن شعار المقاطعة اليوم ليس شعار جماهيري، وشعار مجلس الشعب الموزع على الفئات الاجتماعية الذي نطرحه لن يكتب له النجاح حاليا باعتبار ضعف قدراتنا الذاتية، فأيهما أفضل أن نطرح بديلا للواقع السائد أم نصمت ولا نعطي إجابة واضحة لعلاقتنا الجماهيرية ونبو عاجزين سياسيا على تقديم البديل؟؟؟؟ 3. : حول مسألة الانتخابات تقسم الكتل السياسية أولا بعد جرد الخريطة الحزبية في تونس إلى 6 مجموعات:

- * التجمعون والأحزاب التي تدور في فلكهم وعددها قرابة الأربعين إضافة إلى الجمعيات المشبوهة التي تنشط تحت غطاء "المجتمع المدني" * التيار الإسلامي وأبرز مكوناته حركة " النهضة" والعديد من الأحزاب (قرابة 17) وجمعيات مختلفة، وقد عبر حزب التحرير عن دعمه لحركة " النهضة" . * أحزاب إصلاحية نشطت في ظل حكم بن علي والتحقت بها حاليا أحزابا أخرى، وكلها تنبأ من التطرف الديني والتطرف اليساري لتكسب ود البرجوازية العليا ودعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. * القوى القومية (ناصريون، بعث،...) * جبهة الأحزاب المنتسبة لما سمي باليسار وأحزاب أخرى ذات نزعات ديمقراطية تشقها خلافات ولا تتمتع بالتجانس. فبعضها التحق بالقطب الحدائي ثم تراجع تحت ضغط قواعده [7] وبعضها مثل حزب العمال الشيوعي يتظاهر بأنه لن يستثنى في تحالفاته وفي أعماله المشتركة مع باقي الأحزاب والمنظمات لا تلك التي تتبنى الديمقراطية والحداثة بما فيها بعض مكونات القطب" ، ولا تلك التي تتبنى الهوية العربية الإسلامية بما فيها حركة النهضة. [8] * الحركة الماوية بمختلف مكوناتها. ان الخطر الداهم موضوعيا، والذي يهدد مكاسب انتفاضة ديسمبر - جانفي 2011 هو عودة التجمعيين إلى السلطة في تحالف وثيق معن أو غير معن مع أحزاب رحت بهم في صفوفها (pdpl) ، والنهضة مثلا). والخطر الثاني هو وصول تحالف تجمعي/ نهضوي إلى السلطة تحت ستار محاربة الشيوعية، يجهض بدوره المكاسب ويذكرنا بسلبات التجربة الإيرانية بعد سقوط الشاه بتجربة وجيزة. كما تشكل القوى المعادية لهوية تونس العربية والمدافعة عن التطبيع والمرتبطة بمنظمات دولية ومخابرات اجنبية خطرا كبيرا رغم ضعفها وضعف ثقلها. في ظل هذه الأوضاع الموضوعية وفي ظل عدم انخراطنا في مسلسل الانتخابات، كيف يمكن أن نتصدى للخطر الداهم الذي يهدد مكاسب 1/14؟ هل نبقي في موقع المتفرج أم ندعو القوى التي تصر على دخول الانتخابات ولنا نقاط النقاء

مرحلة معها حول المكاسب التي يجب الحفاظ عليها إلى أن توحد صفوفها وتتجاوز حرب "الموقع قبل الموقف" وتشكل جبهة انتخابية شعبية للتصدي إلى قوى الردة؟ إن هذه القوى، وخاصة الصديقة منها (القوى القومية) مصرّة على المشاركة في الانتخابات وكذلك الأمر بالنسبة لشخصيات نقابية وغيرها من الحقوقيين. وهي تشكل كلها واجهة مضادة لجيوب الرجعية وللقوى المتكاملة على المكاسب التي أنجزتها الإنتفاضة. فهذه القوى، وإن كانت صادقة حقاً، ولها قراءة سلمية لهشاشة التجربة وإمكانية الإنكسار مدعوة لتوحيد صفوفها والدخول للانتخابات موحدة دون مهادنة للإمبريالية والتجمعيين والقوى اليمينية، وذلك في إطار جبهة شعبية واسعة يضع المتحالفون فيها نصب أعينهم الدفاع عن مكاسب الإنتفاضة وتحذير الجماهير من الأخطار المحدقة بها. إن طرحنا لوجهة النظر هذه، جماهيرياً حسب إمكانياتنا، لا يتنافى مع ثوابتنا الإستراتيجية ولا يشكل مراجعة لموقفنا الحزبي الذي يرفض التقدم بقائماً انتخابية و يتمسك بالمقاطعة كخط ماوي. نحن لن نشارك، لكن ندعو القوى المشتركة إلى تحمل مسؤوليتها و ندعها إذا تقدمت عملياً في هذا المستوى. فعدم التقدم للانتخابات لا يعني أننا لا نهتم بالتطورات السياسية اللاحقة، ولا يعني أننا نضع كل القوى في نفس السلة ولا نهتم بتركيبة المجلس القادمة و بانعكاساتها على الحياة السياسية في القطر. 4. ليبيا وسوريا: مؤامرة أم انتفاضة شعبية؟ عرفت الأقطار العربية خلال أوائل المنتصف الثاني من القرن العشرين أربعة نماذج من التحولات: أ- نموذج من الأقطار انتقل من وضعية المستعمرة المباشرة إلى وضعية المستعمرة الجديدة مثال: (تونس والمغرب). ب- نموذج من الأقطار شهد وصول قوى وطنية معادية للإمبريالية والصهيونية إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية مثل التجربة الناصرية في مصر وليبيا والبعثية في العراق وسوريا. ب- نموذج من الأقطار تحرّر من الإستعمار بحرب شعبية طويلة الأمد قادتها قوى وطنية (الجزائر) أو قوى متعاطفة مع تجربة الصين (اليمن الجنوبي). ج- نموذج تجربة ثورية في ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ذات توجه ماوي أجهضت من قبل تحالف إمبريالي رجعي صهيوني. أثّرت هذه التحولات بخصائصها وتنوعها، في التاريخ العربي المعاصر، إذ سلكت أنظمة النموذج الأول طريق الخضوع لتعليمات الإمبريالية العالمية وكرّست سياسة تأمرية استسلامية في معالجة قضية الصراع العربي/الصهيوني ونفذت برامج اقتصادية مرتبطة بخيارات الرأسمالية العالمية ومارست القمع والدكتاتورية في علاقتها بجماهيرها. أما أنظمة النموذج الثاني فإنها عملت بعد افتتاحها السلطة على سلوك سياسة معادية للإمبريالية. حيث أمتت الثروات وألغت وجود القواعد العسكرية الأجنبية وانسحبت من الأحلاف ودعت إلى الوحدة العربية وإلى تحرير فلسطين بالكفاح المسلح وهاجمت الأنظمة الرجعية المستسلمة. كما أنها انجزت بعض الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي لصالح الجماهير في مجالات الصحة والتعليم والسكن وقصّصت من نفوذ الإقطاع وكبار ملاكي الأراضي في الأرياف وحاولت بناء مؤسسات صناعية متقدمة وتطوير البحث العلمي. لكن تجربة جبهة الأنظمة الوطنية المقابلة لجبهة الأنظمة المتواطئة مع الإمبريالية العالمية والمعادية للتحرر العربي لم تخلو من العديد من النقصات والانحرافات نلخصها في النقاط التالية: - مارست هذه الأنظمة سياسة لا ديمقراطية في علاقتها بالجماهير. حيث سيطرت أحزابها [9] على المنظمات الجماهيرية وأقصت القوى الشيوعية والوطنية الأخرى وأصبحت المنظمات الجماهيرية منظمات حزبية تأتمر بأوامر هذه الأحزاب. وشكلت بعض هذه الأنظمة "جبهات تقدمية" داخلية صورية، ففي سوريا يمنع على الأحزاب المنخرطة في الجبهة أي نشاط في صلب الجيش والطلبة، في حين رفضت "حركة اللجان الثورية" مبدأ العمل الجبهوي واعتبرت أنه "لا ثوري خارج حركة اللجان الثورية". فجّرت هذه الأنظمة بين بعضها البعض تناقضات ثانوية، استفادت منها الرجعية العربية والإمبريالية وشلّت وحدة القوى الوطنية وأضعفت دورها في الكفاح من أجل تحرير فلسطين، ومنعت التقدّم في اتجاه بناء الوحدة العربية، بل إن بعض هذه الأنظمة شارك في العدوان المسلّح على نظام آخر مثلاً حصل في العراق من قبل سوريا، واعتبرت ليبيا العدوان على العراق مسرحية من انجاز صدام حسين والإمبريالية الأمريكية للسيطرة على نفط الخليج. - كانت رموز هذه الأنظمة تتصارع على قيادة التيار القومي العربي وعلى قيادة الأمة العربية نحو الوحدة والتحرر. وقد تحول هذا الصراع على القيادة القومية إلى نقيضه فأصبح صراع إقليمي يدافع عن مصالح طبقية محلية وعن سلطة إقليمية تقيم تحالفات مضرة بحركة التحرر الوالد العربي. - عادت هذه الأنظمة الشيوعية، ونفذت سلسلة من الإعدامات الزهية ضدهم ولم تفرّق بين التّحريين عملاء الإتحاد السوفياتي المتآمر على القضية العربية وبين الشيوعيين المخلصين. - لم تسع هذه الأنظمة إلى تطوير تشريعات متقدمة ليحرّر نصف المجتمع من القيود التي تكبله. وبقيت المرأة تزرع تحت سيطرة قوانين إقطاعية متخلفة. - عالجت بصغة خاطئة مسألة الأقليات القومية وخاصة منها الكردية وسمحت بذلك للإمبريالية والصهيونية باستغلال الموقف وتضييق المحاصرة ضدها. - لم تكن مواقف هذه الأنظمة من العلاقة بين العروبة والإسلام سليمة. أي العلاقة بين التيارات القومية والحركات الإسلامية. وفجّر النظام العراقي حرباً ضدّ إيران إثر سقوط الشاه كلفت الأمتين خسائر فادحة واستفادت منها الإمبريالية والصهيونية وشركات تصنيع الأسلحة. ونفذ النظام السوري مجزرة رهيبة في حماه وكذلك النظام الليبي سنة 1995، في حين كان من الممكن تطوير الحوار لعزل القوى المتآمرة وبناء جبهة متّحدة من أجل التّركيم لتحرير فلسطين ودعم الإنتفاضة وتوسيع جبهة المعادين للإمبريالية والصهيونية. إن تراكم مجمل هذه الانحرافات والأخطاء اقترنت لاحقاً بدخول هذه الأنظمة باب المساومة والمفاوضات من أجل حلّ سلمي للصراع العربي الصهيوني وقبول بالقرارات الدولية، بل إن بعضها غازل الإمبريالية من بوابة التّطبيع كزيارة حجاج لبيبين إلى القدس ودعوة إلى قيام دولة "إسرائيل" ثم التّنكر إلى القومية العربية والدعوة إلى الوحدة الإفريقية وغيرها من المواقف السياسية التي أغضبت الجماهير والقوى الوطنية الصادقة. لقد منعت التّصفوية تطوير خطنا في محال التّباين مع هذه الأنظمة التي صنّفت لدينا كتجارب برجوازية وطنية. ومارست التّصفوية الوحدة وغيّبت الصراع وحرمتنا من تبليغ أصواتنا للجماهير وممارسة استقلاليتنا السياسية. ولا تزال إلى يومنا هذا تأثيرات الخط التّصفوي في صفوفنا حين يدافع البعض من الرفاق عن النظام الليبي أو النظام السوري "ضحايا المؤامرة" ولا يتمكن من رؤية انهيار الأوضاع في هذه الأقطار كنتيجة حتمية لسلسلة الانحرافات التي تحدثنا عنها

وترأى لسنين طوال. لقد وجدت هذه الأنظمة نفسها بعد سقوط المعسكر الشرقي نهائياً ودخوله المنظومة الرأسمالية العالمية بصفة كلية وانخراط البعض منه في الحلف الأطلسي- في مواجهة مفتوحة مع العولمة العسكرية والإقتصادية. وكان الحل الوحيد أمامها لتدعيم صمودها وتحسين ذاتها انخراطها في المقاومة وتعزيز جبهتها الداخلية والجبهة القومية باطلاق المبادرات والحريات العامة والديمقراطية وتلبية حاجيات الجماهير الواسعة وإطلاق سراح المساجين السياسيين والإفتتاح على القوى الوطنية الصادقة. لكنّها راهنت بصفة فاشلة على مهادنتها للإمبريالية وقدمت تنازلات عديدة للأعداء عوض تقديم التنازلات للجماهير والمقاومة. فكان انفجار الغضب الجماهيري في ليبيا وسوريا بعد نجاح انتفاضة تونس ومصر واندلاع انتفاضة اليمن. لقد اختار نظام ليبيا الذي دعم الجنرال بن علي إلى آخر لحظة مواجهة المظاهرات بالحديد والنار وكذلك فعل النظام في سوريا وهو لا يزال يقتل الجماهير منذ خمسة أشهر. إنّه سقط تجربة تجاوزها الزمن، عمرت طيلة نصف قرن، تجربة البرجوازية في الحكم، وقد كان احتلال العراق وسقوط بغداد إيذاناً بسقوط هذه التجربة ودعوة لقوى الثورة الأساسية العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة إلى تصدّر النضال الوطني واحتلال موقعها التاريخي في طليعة النضال الوالد. لقد انتهى دور البرجوازية الوطنية القيادي لحركة التحرر الوطني الديمقراطي العربي بصفة عملية و ملموسة و بصفة شعبية واسعة. ولكنّ البرجوازية الوطنية لم تنته تاريخياً فهي قوة سياسية واقتصادية قائمة الذات مادامت أمّتنا ترزح تحت هيمنة الامبريالية العالمية والصهيونية و لم تتحرر من هذه القيود. لقد كان بوسع نظامي ليبيا وسوريا أن يمنعا الامبريالية والرجعية العربية من التدخل وحبك خيوط مؤامرة قد تهدد بتقسيم القطرين، لو استخلاصا الدروس من تجربة العراق وقدمتا تنازلات للجماهير واختاراً طريق المقاومة، لكنّ انتشار الفساد في صفوف السلطة الحاكمة في النظامين وتقلص قاعدتهما الجماهيرية قطريا وعربيا وارتباطهما بروسيا والصين كسند لهما عوض التعويل على الشعب، جعلهما يرتكبان أكبر حماقة في تاريخهما، حيث نظّما أشنع المجازر ضدّ الجماهير وشجعا النعرات القبلية والطائفية وفسحا مجالا خصبا للأعداء للتآمر. إنّ الجماهير المتظاهرة أو التي رفعت السلاح وقدمت آلاف الشهداء اختارت إسقاط النظامين، وهي لن تكون مغفلة وألعوبة في أيدي الامبريالية والصهيونية مثلما يدّعي البعض، فالمغفل والأحمق هي الانظمة التي راهنت على سكوت الامبرياليين مقابل اسكات صوت الجماهير بالحديد والنار. خلاصة: إنّ ما يحصل اليوم في كلّ من سوريا وليبيا لا ينفي جانب التآمر من طرف الامبريالية العالمية، لكن هذا لا يعني الاصطفاف وراء نظامي القذافي والأسد اللذان لا يمثلان مصالح الجماهير العربية في القطرين، ولم يلبيّا مطالبهما وهما بذلك فسحا المجال للقوى الامبريالية بالتدخل العسكري في ليبيا ومحاصرة النظام السوري في انتظار توجيه ضربة قاصمة له. إنّ الموقف الصحيح في رأينا يتلخّص في:- دعم القوى الوطنية المناهضة للقذافي وللتدخل الأجنبي في ليبيا والتي تسعى إلى تبني مصالح الجماهير، واعتبار ما يسمّى بالمجلس الانتقالي لا يعبر عن قريب أو بعيد عن مصالح الشعب الليبي.. وقوفنا المبدئي إلى جانب جماهير شعبنا السوري المنتفض من أجل الحرية والكرامة ضدّ نظام يقتله ويرتكب المجازر في حقّه، عوض أن يوجّه بنادقه الصدئة إلى الأعداء الصهاينة المحتلين للأراضي العربية.. رفضنا القطعي للتدخلات الأجنبية التي تقودها الامبريالية والرجعية للسطو على الانتفاضات العربية في كلّ الأقطار، و التأكيد على أن الوطن العربي يشهد مرحلة جديدة في تاريخه تمهد للتقدم نحو الديمقراطية الشعبية ونحو تحرير فلسطين اذا تحمل الشيوعيون المايون وكافة القوى الوطنية مسؤولياتهم. خاتمة: إنّ الطرف يتطلّب تعزيز الوحدة النضالية وممارسة الصراع على أساس الثوابت الأيديولوجية والبرنامج السياسي، ويتطلّب أيضا تجاوز حالة الاضطراب الفكري والقطع مع العمل الحرفي والحلقي وبناء عمل منظّم ممرّكز وأنشطة جماهيرية واسعة وتجاوز العلاقات المبنية على القرابة والصداقات والجهويات لتحلّ محلّها علاقات حزبية بلشفية تؤسس لعمل تنظيمي من الطراز اللينيني، كما أن تجربتنا في خوض الصراع الخطي والتنبّه للانحرافات تسلّحنا بقدرات على صياغة مواقف وسط هذه العاصفة وفوضى الصراعات دون فقدان البوصلة، مع ممارسة المرونة واعطاء الأولوية لأنشطتنا وتبليغ آرائنا للجماهير. أنصار الشعب 2011/08/11

- [1] تزعم كتلة 87 آنذاك عبد الرزاق الهمامي الذي سيشكل لاحقا حزب العمل الوالد ويطلب التأشيرة من بن علي ويخوض الانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية متحالفا مع حركة التجديد والحزب الاشتراكي اليساري وتكتل العمل من أجل الجمهورية تحت اسم " مبادرة المواطنية ". وقد دعا الهمامي وانصاره في 87 إلى الإسراع بتأسيس الحزب والإستفادة من " التحول " وتعيين ناطق رسمي و اصدار مجلة علنية مستشهدا بما أقدم عليه حزب العمال الش. فقد تأسس حزب العمال الشيوعي سنة.....1986 وقابل حمة الهمامي الجنرال بن علي بعد اقلاب 11/7 وتحصل على رخصة جريدة " البديل " وانتشرت أحاديث عديدة حول وساطة كمال لطيف لدى الزين ليمنح رخصة عمل حزب " البوكت ". وساند حزب العمال الش نظام بن علي في بداية التسعينات خلا ل حملته الشرسة ضدّ الإسلاميين بعوى محاربة " الظلامية ". [2] - نص 1/21 تحت عنوان : " انتفاضة جانفي ...خطوة على طريق النضال الوطني الديمقراطي.....[3] - صفحة 3[4] - صفحة 5[5] - صفحة 4 [6] - انظر مثلا نصّ ماو " حول الحكومة الإنتلافية " ، المجلد 3، ص ص: 275- 362[7] - التحق حزب العمال الوالد وكذلك حركة الوالد بالقطب الحدائي

الَّذِي يَضْمُ قَدَامَى التَّجْمَعُ أَيضَا وَلَكِنَّهُمَا انْسَحَبَا تَحْتَ ضَغْطِ الْقَوَاعِدِ.[8] - " صَوْتُ الشَّعْبِ " عِدَد 10، ص 3، " أَيِّ تَحَالَفٍ يُمْكِنُ أَنْ يَقْبَلَ بِهِ حَزْبُ الْعَمَالِ؟؟ جُزْء 2.[9] - الْإِتِّحَادُ الْإِشْتِرَاكِي الْعَرَبِي فِي مِصْرَ وَحَزْبُ الْبَعْثِ فِي سُورِيَا وَالْعِرَاقَ وَحَرَكَةُ اللَّجَانِ الثَّوْرِيَّةِ فِي لِيْبِيَا.
